الشورى
Ash-shura

العدد ١٣٢ • السنة الرابعة عشرة • ربيع أول ١٤٣٣ هـ

د. محمد آل ناجي:
قضايا الوطن وهموم المواطن أولويات عمل عضو مجلس الشورى

اجتماع ناجح لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين في الرياض

لغتنا الجميلة.. تتعرض لغزو فكري

الأعضاء طالبوا بحصانة لأعضاء المجلس البلدي

توحيد رقم الطوارئ وإنشاء مركز لها

أحدهما يساعد الآخر

وجمعيتنا.. تعمل على تفعيل ذلك..

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على الرقم المجاني : ٨٠٠ ١٢٤ ١١١٨

أو هاتف الأمانة العامة بالرياض : ٠١/٤٥٤٣٩١٣ ، فاكس ٠١/٤٥٤٣٥٢١

أرقام حسابات تبرعات الجمعية :

مصرف الراجحي	بنك ساب	بنك الرياض
٢٠٣٦٠٨٠١٠٠٣٣٤٤/٢	٠٠١/٢٠٧٣٥٦/٠٠١	٢٠١/٠٢٠١٧٣/٩٩٠١
البنك العربي الوطني	البنك الأهلي التجاري	مجموعة سامبا المالية
٠١٠٠٨/٠٢٦٥٠٠٠/٠٠	٢٣٠/١١٦٨٠٠٠٠/١٠٦	١١٩٠٢٢٩

جمعية الأطفال المعوقين

www.dca.org.sa

استضافة مجلس الشورى للاجتماع التشاوري:

اعتراف دولي بنجاح المجلس في أداء دوره التشريعي والرقابي

د. محمد المهنا •

برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – استضاف مجلس الشورى الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي عقد في مدينة الرياض خلال المدة من ٢ – ٤ / ٤ / ١٤٣٣هـ تحت عنوان «نمو اقتصادي مستدام لعالم آمن»، استضافة مجلس الشورى للاجتماع اعتراف دولي بنجاح المجلس في أداء دوره التشريعي والرقابي ومشاركته في صناعة القرار لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والاستقرار والأمن والعدل للوطن والمواطن إضافة إلى دوره المهم على صعيد السياسة الخارجية للمملكة من خلال تكريس المجلس الدبلوماسية البرلمانية لتعزيز ودعم مواقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – تجاه مختلف القضايا العربية والإقليمية والدولية.

تميز الاجتماع بمحاوره الرئيسة حيث وفق القائمون على التحضير له من قيادات مجلس الشورى وأعضائه في اختيار الموضوعات الرئيسة للاجتماع المتمثلة في الحوار العالمي للثقافات، وأزمة الديون السيادية وآثارها على الاقتصاد العالمي، والطاقة لتنمية مستدامة، وقد أبدى رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة تقديرهم لمجلس الشورى على اختياره لتلك المحاور، وأثروا بمشاركاتهم ومداخلاتهم جميع الموضوعات.

وجاء البيان الختامي للاجتماع بما تضمنه من توصيات خلص إليها المجتمعون ليكمل مسيرة النجاح لهذا اللقاء، حيث شددوا على ضرورة أن تكون برلمانات دول مجموعة العشرين، من خلال دورها كجسور تواصل بين الشعوب، معنية بشكل مباشر في عملية نشر الحوار بين أتباع الأديان وترسيخ الأمن والسلام، وفيما يتعلق بالطاقة أكد المشاركون أن تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط يتطلب جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية من أجل السلام والرخاء الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد فإن الحوار داخل كل دولة ووضع مسار للإصلاح ضروريان لتحقيق تطلعات شعوب دول المنطقة.

وأبدت برلمانات دول مجموعة العشرين إدراكها لأهمية احترام القانون الدولي ودعم الثقة من أجل نشر السلام والأمن في العالم. وأكدت ضرورة دعم إعلان الأمم المتحدة اختيار عام ٢٠١٢ ليكون «السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع». وطالبت المجتمع الدولي بالتفاعل مع مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لزيادة المساعدات الإنمائية من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وتوجيهها لمعالجة فقر الطاقة من أجل تحقيق أحد أهم الأهداف التنموية لهذه الألفية.

الإعداد والتحضير للاجتماع سار على قدم وساق منذ موافقة الدول الأعضاء في المجموعة على طلب المجلس استضافة الاجتماع، حيث شكل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لجنة عليا للتحضير وتنظيم الاجتماع برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس وعضوية الأمين العام وعدد من أعضاء المجلس تفرعت عنها أربع لجان إعلامية وعلمية واستقبال وخدمات مساندة، وتم تسخير كافة الإمكانات والطاقات، وبذل جميع أعضاء اللجان ومنسوبو الإدارات المعنية في المجلس جل جهودهم وسخروا طاقاتهم في الإعداد والتنظيم لهذا التجمع البرلماني العالمي بإشراف من معالي رئيس المجلس ومتابعة معالي نائبه، معالي المساعد رئيس اللجنة التحضيرية مما أسهم في نجاحه ليضاف إلى نجاحات المملكة العربية السعودية في استضافة وتنظيم أي اجتماع أو مؤتمر إقليمي ودولي.

• رئيس التحرير

المحتويات

8

تغطية

نجاح متميز للقاء التشاوري لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز شهد اجتماع رؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين نجاحاً كبيراً، حيث ناقش الاجتماع الحوار العالمي للثقافات، وأزمة الديون السيادية وآثارها على الاقتصاد العالمي، والطاقة لتنمية مستدامة. واللقاء الذي افتتحه رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلص إلى الدعوة إلى التفاهم والحوار بين الشعوب والثقافات ووضع الأطر وتهيئة المناخ الملائم لذلك للحوار

30

تحقيق

لغتنا الجميلة.. تتعرض لغزو فكري

اللغة العربية لغتنا الجميلة التي شرفت بأن تكون لغة القرآن، والتي تعرضت لكثير من محاولات الغزو الفكري على مدى العصور المختلفة، وما تتعرض له في اليوم يفوق ما سبق. البعض يعتقد أن ذلك يرجع إلى التدهور في حياتنا وانعكس بالتالي على لغتنا. ويرى آخرون أن ثورة التكنولوجيا والعلوم من حولنا والتي تأخرنا فيها وما نحن إلا مستهلكين لمنتجاتها هو السبب في رفع شأن لغات أخرى تغذي تلك الثورة التكنولوجية بينما تقبع العربية في آخر التصنيف.
فهل تعاني اللغة العربية بالفعل من تدهور، وما شكله وكيف يمكن إعادة بريقها؟

50

دراسة

الأجهزة المحمولة.. مصدر خطر

تشهد تقنية المعلومات تحديات هائلة تواجه عملية إدارة وحماية وتأمين المعلومات الحيوية والحساسة الخاصة بالمؤسسات، ومع ازدياد استخدام الأجهزة المحمولة مثل اللاب توب والهواتف الذكية يجعلها مصدراً من مصادر المخاطر التي تتعرض لها شبكات المؤسسات وبياناتها. وقد أضحى تأمين المعلومات من الأمور التي يجب أن تؤخذ في حسبان القائمين على أمن المعلومات لما يتعلق بها من انتهاكات تتمثل في البيانات المفقودة أو المسروقة أو في فقدان الأجهزة المحمولة نفسها مما يشكل نوعاً جديداً ومكلفاً من التهديدات. د. جبريل عريشي يقدم دراسة عن هذا الموضوع.

40

حوار

د. محمد بن عبدالله آل ناجي:
قضايا الوطن وهموم المواطن أولويات عمل عضو مجلس الشورى

أكد عضو مجلس الشورى د. محمد بن عبدالله آل ناجي أن قضايا الوطن وهموم المواطن من أولويات عمل عضو مجلس الشورى فهو يعايشها باستمرار، وقال إن عضو مجلس الشورى تتكون لديه خبرات تراكمية من خلال عمله بالمجلس وإن البحث العلمي لا يتوقف عن إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها الإنسان، ووصف اختبارات القياس بأنها حققت جزءاً كبيراً من الأهداف التي وضعت لأجلها وأنها تقضي على الاجتهادات والارتجالية في وضع اختبارات القبول.

الشورى Ash-shura

تصدر عن الإدارة العامة
للعلاقات العامة والإعلام
بمجلس الشورى

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن
رأي المجلس أو آراء مسؤوليه

للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

اتجاهات

49 د. صدقة فاضل

35 د. زيد الرماني

59 أ. زامل الركاض

66 د. عبدالله العسكر

تحت القبة

16

- الأعضاء: دور التحقيق والادعاء العام لا يحقق الزجر والردع المطلوب للجناة
- كادر خاص للعاملين بالاتصالات لإعداد كوادر مؤهلة لإدارة برامج التحول الإلكتروني
- تحويل مكاتب الصلح إلى دوائر قضائية ووضع لائحة لحقوق المرأة المطلقة
- الأعضاء طالبوا بحصانة لأعضاء المجلس البلدي واقترحوا منع المعلمين من العضوية
- هدر كبير لمياه الري والصرف بالأحساء بسبب القنوات المكشوفة
- توحيد رقم الطوارئ وإنشاء مركز لها

مجلس الشورى

المشرف العام
د. محمد بن عبدالله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبدالرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبدالله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد:
issn:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الانترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس الحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روؤف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس : ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

أكد أهمية اللقاء التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين

مجلس الوزراء: المملكة ستكون في طليعة أي جهد دولي لحماية الشعب السوري

أكد مجلس الوزراء أهمية اللقاء التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي استضافه مجلس الشورى بالرياض تحت عنوان: "نمو اقتصادي مستدام لعالم آمن" بصفته أحد أهم الملتقيات الدولية نظراً لما يشهده العالم من تطورات على مختلف الأصعدة خاصة ما يتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية التي تجتاح بعض الدول مما يتطلب تضافر الجهود الدولية لإيجاد الحلول الناجعة لها.

جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء يوم الاثنين ١٤٣٣/٤/٥هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة أن المجلس، تطرق إلى الجهود العربية والدولية بشأن الوضع في سوريا، معبراً عن تقدير المملكة لما تم بذله من جهود لانعقاد المؤتمر الدولي لأصدقاء الشعب السوري، ومجدداً تأكيد المملكة على أنها ستكون في طليعة أي جهد دولي يحقق حلولاً عاجلة وشاملة وفعلية لحماية الشعب السوري، وأن المملكة العربية السعودية تحمل الأطراف الدولية التي تعطل التحرك الدولي المسؤولية الأخلاقية عما آلت إليه الأمور خاصة إذا ما استمرت في موقفها المتخاذل والمتجاهل لمصالح الشعب السوري.

وهنأ مجلس الوزراء فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية بمناسبة انتخابه من قبل الشعب اليمني، وأدائه اليمين الدستورية رئيساً للجمهورية اليمنية، متمنياً المزيد من التقدم والرخاء والاستقرار للشعب اليمني الشقيق.

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام، أن مجلس الوزراء بارك جهود الهيئة المتخصصة المكلفة بدراسة المقترحات المعنية بمبادرة خادم الحرمين الشريفين للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت اجتماعها الأول بمقر الأمانة العامة في الرياض، معرباً عن الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على تشكيل هذه الهيئة مما يجسد اتحاد الرؤى واستشعار طموح وتطلعات شعوب المجلس والعمل على تحقيقها.

وفي الشأن المحلي قدر مجلس الوزراء عالياً المضامين القيمة التي اشتملت عليها كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله - أيده الله - المشاركين في اللقاء الوطني التاسع للحوار الفكري الذي اختتم في حائل تحت عنوان «الإعلام السعودي.. الواقع وسبل التطوير.. المنطلقات والأدوار والآفاق المستقبلية» مشدداً على أن ما عبر عنه الملك المفدى خلال كلمته يجسد الحرص الأبوي الكبير تجاه شعب المملكة والعقيدة الإسلامية السمحة وأهمية الحوار في خدمة الدين والوطن.

وثمن المجلس مواصلة حصول المملكة ممثلة في وزارة العدل على المرتبة الأولى عالمياً في سرعة نقل الملكية العقارية وذلك في إطار منجزات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، أن مجلس الوزراء أصدر عدة قرارات منها:

- الموافقة على نظام تنفيذ اتفاقية حظر تطوير وانتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتوكسينية وتدمير تلك الأسلحة بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
- الموافقة على تفويض سمو رئيس الهيئة العامة للطيران المدني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكويتي لإعداد مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في مجال خدمات النقل الجوي.
- الموافقة على (البروتوكول) الملحق بالاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الفرنسية من أجل تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل والإرث والتركات ورأس المال الموقع عليه في مدينة باريس بتاريخ ١٤٣٢/٣/١٥هـ الموافق ٢٠١١/٢/١٨م بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

مجلس الشورى يحتفي بوزيري الحج والخدمة المدنية ومدير جامعة حائل ويهنئهم بالثقة الملكية

احتفى مجلس الشورى بثلاثة من أعضائه السابقين، وذلك في القاعة الأندلسية بمقر المجلس. وقد أقيم حفل خطابي بهذه المناسبة بدئ بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

ثم ألقى المحتفى بهم كل من معالي وزير الحج الدكتور بندر بن محمد حجار، ومعالي وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك، ومعالي مدير جامعة حائل الدكتور خليل بن إبراهيم البراهيم كلمات قدموا فيها شكرهم وتقديرهم لمجلس الشورى، ولمعالي فضيلة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ رئيس المجلس على هذه اللفتة الكريمة والموقف النبيل والحفاوة البالغة والتقدير غير المستغرب .

وعبروا عن عظم التجربة الشورية وتعلمهم منها الالتزام بالقيم والحكمة والحصافة والمرونة وحب الوطن والعمل، فضلاً عن مواكبة المستجدات المحلية والدولية.

بعدها ألقى معالي رئيس مجلس الشورى كلمة قال فيها :»إن الممارسة الشورية مثلما هي راقية في مبادئها، فهي ثرية في تجربتها، عميقة في معانيها، غزيرة في آرائها، ممتعة في نتائجها، ومجلس الشورى الذي يحتضن هذه الممارسة ويتشرف بأدائها هو واحة عطاء ومدرسة معارف نستفيد منها الحوار والنقاش ونتدارس فيها الآراء والأفكار، ومن هنا كان متداولو الرأي تحت قبته، والمنهمكون في أعمال لجانه، والمشاركون في رسم قراراته محط تقدير القيادة الحكيمة بعد أن خاضوا تجربة تكاملية فريدة وممارسة شورية عصرية عز مثيلها فزادت خبرتهم صقلاً وفاضت قدراتهم عطاء وسمواً، فلا تكاد تمضي دورة من دورات مجلس الشورى إلا ونرى من أعضائه من نال الثقة الملكية الكريمة في تسلم مهام وزارة أو جامعة أو سفارة أو مؤسسة ليمنح مجلس الشورى ثقة فوق ثقة ووساماً على وسام، ويؤكد على ما يوليه قادة هذه البلاد لهذا المجلس من رعاية واهتمام، وإدراك لدوره في العملية التنموية المتواصلة التي يقودها باقتدار ونجاح ولاة الأمر في هذه البلاد المباركة، وهو ما نلمسه باستمرار من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله».

وقال الدكتور آل الشيخ مخاطباً المحتفى بهم: «إن المجلس وهو يحتفي بكم ويسعد بتكريمكم ليتمنى لكم التوفيق والسداد في مواقع عملكم الجديدة، ويرجو لكم مسيرة عطاء مميز خدمة لهذا الوطن وشعبه، في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين- حفظهما الله- «مشيراً إلى استعداد المجلس للتعاون في سبيل تحقيق ما يرتقي بأداء الأجهزة التي يعملون فيها، وقال: «لن نألو جهداً معكم في العمل نحو تحقيق تطلعات ولاة أمر هذه البلاد حرسها الله فيما يعود بالمصلحة على الوطن والمواطن».

إثر ذلك سلم معالي رئيس مجلس الشورى الدروع التذكارية لأعضاء المجلس السابقين المحتفى بهم.

حضر الحفل معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، ومعالي وزير النقل الدكتور جبارة بن عيد الصريصري، ومعالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد، ومعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، ومعالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ محمد الشريف، ومعالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح بن سعود آل علي، وعدد من أصحاب الفضيلة وأعضاء مجلس الشورى.

برعاية خادم الحرمين الشريفين

نجاح متميز للقاء التشاوري الثالث لرؤساء البرلمانات بمجموعة العشرين

رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – أضافت للقاء التشاوري لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين الذي استضافه مجلس الشورى تميزاً إلى جانب المحاور الرئيسة للقاء التي تم اختيارها من قبل مجلس الشورى بعناية فائقة لأنها تلامس هموم الشعوب في مختلف دول العالم وتؤرق حكوماتها، وتمثلت المحاور في الحوار العالمي للثقافات، وأزمة الديون السيادية وآثارها على الاقتصاد العالمي، والطاقة لتنمية مستدامة، وأبدى رؤساء الوفود البرلمانية تقديرهم لمجلس الشورى على اختياره لتلك المحاور، وبخاصة الحوار العالمي للثقافات كون الحوار من أهم السبل للتقريب بين الشعوب على اختلاف ثقافاتهم وتنوع دياناتهم، فبالحوار يسود مناخ التسامح والتعايش السلمي وترسيخ القواسم المشتركة التي جاءت بها الأديان السماوية.

اللقاء التشاوري الذي افتتحه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلص إلى أن التفاهم والحوار بين الشعوب والثقافات ضروري جداً لترسيخ السلم والأمن الدوليين. داعياً المجتمع الدولي إلى وضع الأطر ويهيئ المناخ الملائم لذلك للحوار والتسامح وتنمية ثقافة حقوق الإنسان بعيداً عن التعصب والتطرف والعنصرية والانطباعات المسبقة، ويتضمن ذلك النظر إلى الاختلافات باعتبارها ميزة إنسانية، وتبني مفهوم الحوار بين أتباع الديانات والمعتقدات لإزالة سوء الفهم، ونبذ مظاهر الخلاف والعداء والكراهية، والتركيز على مجالات التعاون بين الشعوب والبرلمانات والدول في خدمة المشترك الإنساني الداعي للخير والمحبة والسلام بين البشرية جمعاء.

ورأى المجتمعون أن إطارات العمل المؤسساتية التي تسعى لنشر الحوار الدولي تلعب دوراً مهماً ومن ضمن ذلك، مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – التي تهدف لترسيخ مفهوم الحوار بين أتباع الأديان والثقافات كأساس للتعايش السلمي على المستوى الدولي وتكللت بإنشاء مركز معني بالحوار بين أتباع الأديان في فيينا بدعم مشترك من قبل النمسا والمملكة العربية السعودية وأسبانيا، إضافة إلى تحالف الحضارات الذي ترعاه كل من تركيا وأسبانيا تحت مظلة الأمم المتحدة، وكذلك اليوم السنوي للسلام في مدينة أسيزي في إيطاليا الذي حضره أبرز القيادات الدينية في العالم والأسبوع العالمي للوئام بين الأديان برعاية الأمم المتحدة، وأكد رؤساء الوفود البرلمانية في بيانهم الختامي أن الاهتمام العالمي البارز بمثل هذه المبادرات يعكس حقيقة رغبة المجتمع الدولي في التعاون بدلاً من المواجهة، وبإمكان جميع البرلمانات والحكومات

والمؤسسات الدولية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني المساهمة بشكل فعال في دعم الحوار بين الشعوب والثقافات. ويتطلب ذلك تسهيل استخدام وسائل التقنية والاتصالات الحديثة المتطورة من أجل تبني حوار فعال بين أتباع الديانات والحضارات والثقافات المختلفة.

وشددوا على ضرورة أن تكون برلمانات دول مجموعة العشرين، من خلال دورها كجسور تواصل بين الشعوب، معنية بشكل مباشر في عملية نشر الحوار بين الأديان وترسيخ الأمن والسلام.

وجددوا إدانتهم للإرهاب بكافة أشكاله وصوره بغض النظر عن دوافعه وشددوا على عدم ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو مجموعة عرقية. وبالتالي، فإن التعاون الدولي المعزز ضروري لمكافحته.

وبما أن التمييز العنصري وكراهية الأجانب يسهم في الاستنقاص من كرامة الإنسان وتهدد أواصر الترابط بين مجتمعاتنا. فقد عبر رؤساء الوفود أن على برلماناتهم معالجة هذه التوجهات السلبية ونشر التفاهم والحوار الثقافي العالمي والاحترام المتبادل.

وفيما يتعلق بالطاقة أكد المشاركون أن تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط يتطلب جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية من أجل السلام والرخاء الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد فإن الحوار داخل كل دولة ووضع مسار للإصلاح ضروريان لتحقيق تطلعات شعوب دول المنطقة. وبصفتنا نحن برلمانات دول مجموعة العشرين ندرك أهمية احترام القانون الدولي ودعم الثقة من أجل نشر السلام والأمن في العالم.

ولفتوا إلى أن الطاقة والنمو الاقتصادي العالمي متلازمان، فالطلب على الطاقة يعتمد أساساً على نمو واستقرار الاقتصاد العالمي، كما وأن استقرار أسواق الطاقة وإمداداتها ضروري للنمو الاقتصادي العالمي، لذلك فمن الضروري تفعيل آليات حوار الطاقة بين المنتجين والمستهلكين للمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي واستقرار أسواق الطاقة.

وأكدوا ضرورة دعم إعلان الأمم المتحدة اختيار عام ٢٠١٢ ليكون "السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع".

وطالبوا المجتمع الدولي بالتفاعل مع مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لزيادة المساعدات الإنمائية من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وتوجيهها لمعالجة فقر الطاقة من أجل تحقيق أحد أهم الأهداف التنموية لهذه الألفية.

كما أكدوا أهمية توجيه الموارد والجهود لتطوير التقنيات الملائمة للتعامل مع قضايا البيئة العالمية، بما فيها التغير المناخي، جنباً إلى جنب مع الإجراءات والسياسات العالمية التي يتم اتخاذها ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي اعتماداً على مبدأ المسؤوليات المشتركة.

وحذروا من أن عواقب القضايا المرتبطة بالديون السيادية لبعض الدول ستمتد تأثيراتها بسبب تكامل الأسواق بما يتجاوز تلك الدول ويؤثر على الأسواق المالية وحركة التجارة العالمية وعلى النمو الاقتصادي العالمي، لذلك من الضروري لدى التعامل مع الديون السيادية الاعتماد على القرارات الذاتية للدول في دعم سياساتها المالية إضافة إلى التعامل والتنسيق المشترك، وإعطاء أولوية أكبر لتنشيط الانتعاش في الإنتاج والتوظيف على المدى القصير، والبدء في الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو مستدام ومتوازن على المدى المتوسط والمدى الطويل. وفي هذا الصدد، فإن للبرلمانات دوراً مهماً في ذلك، وشددوا على ضرورة أن تكون هناك معايير تنظيمية رقابية دولية وإطار تنظيمي عالمي لتنظيم عمليات المؤسسات المالية الدولية، وإيجاد آلية عالمية فعالة للإنذار المبكر للتعامل مع المخاطر المالية، مع الحاجة إلى سياسات مالية مستدامة في الاقتصادات الصناعية والناشئة، وفقاً لظروف كل دولة. ويتضمن ذلك، حماية الفئات الأكثر حاجة في المجتمع من خلال تدابير الدعم المستهدفة، من أجل ضمان التماسك الاجتماعي.

آل الشيخ لوسائل الإعلام: اللقاء التشاوري الثالث تميز بمحاوره التي لامست القضايا التي تؤرق الدول والشعوب

رفع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، خالص شكره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – على دعمهما الكبير لمجلس الشورى من أجل استضافة أعمال الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين الذي اختتمت أعماله مؤخراً بالرياض.

وقال معاليه في لقاء صحفي عقب صدور البيان الختامي للاجتماع التشاوري إن المؤتمر تميز عن بقية اجتماعاته السابقة بأطروحاته المختلفة التي شملت كافة القضايا التي تهم الدول الأعضاء، وكان لها الأثر الإيجابي في تفاعل المشاركين معها، وإبداء الكثير من الرؤى والأفكار المفيدة حولها، من خلال محاور الاجتماع المتعلقة بالحوار العالمي للثقافات، والأزمة المالية وآثارها على الاستقرار العالمي، والطاقة والتنمية المستدامة.

وأكد أن موضوع الأزمة المالية العالمية الذي اقترحت

المملكة مناقشته خلال هذا الاجتماع، كسب أهمية كبيرة في حوارات رؤساء برلمانات الدول الأعضاء بصفته يهم دول العالم بشكل أشمل، موضحاً أن الاجتماع التشاوري الرابع سيُسمح فيه المشاركة للأكاديميين ورجال الفكر، للإسهام في طرح آرائهم حول محاور الاجتماع.

وتطرق معاليه إلى أهمية إدراج الموضوعات التي تهم الجميع خلال اجتماعات مجموعة العشرين، مبيناً أن الاجتماع الثاني للمجموعة ناقش قضية مكافحة الإرهاب حسبما طلبت كوريا، حيث كان العالم حينها متجهاً نحو مشاكل في مناطق معينة تعاني منه، وطلبت المملكة أن تتحدث في هذا الجانب لأنها مرّت بمرحلة قوية جداً بالإرهاب، وقابلته بالجوانب الدينية والفكرية، حيث واجهه العلماء والمفكرون والأدباء والكتّاب والإعلام بشكل عام، والمجتمع بشكل عام.

تسلم رسالة لخادم الحرمين الشريفين من رئيس كازاخستان

رئيس مجلس الشورى يعقد لقاءات جانبية مع رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات مجموعة العشرين

آل الشيخ يتسلم رسالة لخادم الحرمين من رئيس كازاخستان

معالي الرئيس خلال إحدى جلسات الاجتماع

.. ويستقبل رئيس مجلس الأعيان الأردني

رئيس البرلمان الهندي

رئيس البرلمان الكوري

رئيس مجلس المستشارين المغربي

رئيس البرلمان الماليزي

رئيس البرلمان المجري

نائب رئيس البرلمان الاندونيسي

رئيس الشيوخ الأسباني

نائب رئيس الاتحاد الأوروبي

نائب رئيس البرلمان الإيطالي

رئيس البرلمان الصيني

رئيس البرلمان التركي

رئيس مجلس الشورى يفتتح أعمال اللقاء نيابة عن خادم الحرمين الشريفين ويؤكد:

المملكة لن تدخر جهداً للعمل مع المجتمع الدولي لاستقرار سوق الطاقة

أكد معالي رئيس مجلس الشورى في الكلمة التي افتتح بها أعمال اللقاء أن المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي أسهمت في تحقيق أهداف التنمية الألفية وأنها لن تدخر جهداً للعمل مع المجتمع الدولي لاستقرار أسواق الطاقة ودعم حوار المنتجين والمستهلكين بما فيه استدامة النمو الاقتصادي العالمي مشدداً على أن تعزيز التنوع الثقافي يوفر الأسباب المؤدية إلى تقوية وشائج التعاون الدولي لافتاً في هذا الصدد إلى أن المملكة كانت سباقة إلى الدعوة للحوار بين أتباع الأديان مطالباً ببلورة إستراتيجية شاملة لتفعيل الحوار بين أتباع الأديان والثقافات.

وقال: "إن العالم يشهد حالياً تطورات على مختلف الأصعدة خاصة ما يتعلق منها بالأزمة المالية والاقتصادية التي تجتاح بعض دول العالم، والتي تحتاج تضافر كل الجهود الدولية من أجل إيجاد الحلول الناجعة لها، والحد من آثارها السلبية المتعددة التي من أهمها انزلاق اقتصاديات بعض الدول نحو ركود اقتصادي ذوي تأثيرات عالمية، مما يظهر مدى الحاجة إلى الحد من تلك التأثيرات السلبية والتركيز على سبل حل معضلة الديون السيادية وتفاقمها، وتقلبات أسعار الصرف، ومعدلات البطالة المتزايدة، وستعمل المملكة من خلال هذه المجموعة ومن خلال المؤسسات المالية والنقدية الدولية المعنية على إيجاد أفضل الحلول لإعادة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي.

وأضاف رئيس مجلس الشورى بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين البيئة والتنمية وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة؛ فالتنمية المستدامة: هي عملية تطوير واستغلال الموارد، دون المساس بمقدرات الأجيال القادمة. الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة، لأجل تحقيق التنمية المستدامة. وتلعب الطاقة دوراً مهماً في بناء العلاقات المتبادلة بين الاقتصاديات العالمية؛ فالطاقة هي المحرك الأساس لأي نمو اقتصادي وتنمية مستدامة، مشدداً على أن من الأهمية بمكان تفعيل التعاون الدولي من أجل إيجاد أسواق للطاقة تتمتع بالشفافية والاستقرار، وتخدم مصالح كل من المنتج والمستهلك مع ضرورة دعم البحوث والاستثمارات التي تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل آثارها البيئية، مشيراً في هذا الصدد إلى أن المملكة لن تدخر جهداً في هذا المجال للعمل مع المجتمع الدولي لاستقرار أسواق الطاقة ودعم حوار المنتجين والمستهلكين لما فيه استدامة النمو الاقتصادي العالمي.

وحول الحوار العالمي للثقافات الذي يعد أحد موضوعات جلسات اللقاء، قال آل الشيخ: (إن تعزيز التنوع الثقافي يوفر الأسباب المؤدية إلى تقوية وشائج التعاون الدولي، ويمثل آلية مهمة للتواصل والتفاهم فيما بين الأمم والشعوب، وذلك من خلال الحوار بين أتباع الأديان، والتقارب بين الثقافات، الذي ينتهي إلى التآلف والتحالف بين الحضارات من أجل تخفيف التوتر والصراع في المجتمع الدولي، وبناء مستقبل آمن ومزدهر للإنسانية).

ولفت النظر إلى أن المملكة سباقة إلى الدعوة إلى الحوار بين أتباع الأديان والثقافات حيث تجسد ذلك في المؤتمر الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات؛ الذي عقد في مدينة مدريد عام ٢٠٠٨م، ثم تلا ذلك لقاء في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، حيث توجت هذه الجهود بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فينا. وإننا نرى اليوم أن فرصة المجتمع الدولي تبدو سانحة أكثر من أي وقت مضى؛ للعمل الجاد لدعم الحوار الحضاري بين الشعوب من خلال الجهد المشترك، واستغلال وسائل التقنية والاتصالات الحديثة والمتطورة لبلورة إستراتيجية شاملة لتفعيل الحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وتكثيف اللقاءات والمؤتمرات والندوات التبادلية بين الدول من أجل عرض المفاهيم والقيم المشتركة لهذا الحوار لكي يكون أكثر فاعلية وتأثيراً.

وفي كلمة الضيوف التي ألقاها خيرات مامي رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية كازاخستان أكد أن بلاده مناصرة وبقوة لمبادئ الأمن العالمي والتسامح والتنوع الثقافي والروحي وتبذل جهوداً لتعزيز الحوار بين الحضارات، ووسط أولويات السياسة الخارجية للبلد يبرز دعم نشاط تحالف الحضارات والمبادرات النبيلة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز معلناً أن كازاخستان ستستضيف في نهاية مايو (أيار) المقبل المؤتمر الرابع الدوري المكرس لموضوع السلام والوئام كخيار للبشرية وسيناقش عدة موضوعات أبرزها: دور الزعماء الدينيين في تحقيق التنمية المستدامة، والدين والتعددية الثقافية، والدين والمرأة: القيم الروحية والتحديات المعاصرة، الدين والشباب.

مجلس الشورى يطرح إقرار أنظمة وتشريعات دولية قوية لمواجهة المخاطر الكلية وتوفير الاستقرار المالي العالمي

طالب المتحدثون في الجلسة الخاصة بالأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي التي عقدت مؤخراً ضمن جلسات الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين التي انطلقت باتخاذ إجراءات عملية للخروج من هذه الأزمة مبدين أهمية إشراك البرلمانات في إيجاد علاج لما حدث على المسرح المالي العالمي الذي تسبب في إضعاف الكثير من اقتصاديات الدول وخصوصاً المتقدمة منها في حين ألمحوا إلى حدوث انتعاش ونمو في أكثر اقتصاديات الدول النامية محذرين من تخوفهم من ارتفاع نسبة البطالة في كثير من الدول التي وصلت إلى ٥٠٪ .

وذهب بعض المتحدثين إلى المطالبة بإنشاء مجلس اقتصادي عالمي يتبنى إجراءات عملية لإقرار الاصلاحات في بنية النظام المالي العالمي، مؤكدين على أن البرلمانات هي الجهة القادرة على إحداث تصورات جديدة بعد فشل الإجراءات والأفكار المطروحة للخروج من الأزمة.

فقد أكد نائب رئيس البرلمان الأوروبي أوثمار كاراس على أن الأزمة المالية العالمية تحتاج إلى تعاون عالمي مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي ليس مسؤولاً وحده عن الأزمة لافتاً إلى أهمية تأسيس نظام مالي عالمي قوي يستجيب لجميع المتغييرات التي يمكن أن تواجه العالم مستقبلاً.

ورأى أن وجود نظام رقابي مالي صارم مع تعاون اقتصادي دولي يحقق بعض المكاسب ولن يحل الأزمة برمتها مطالباً بإقرار نظام مؤسساتي لكل الأمم لتحقيق الإصلاح المالي العالمي وإنشاء مجلس مالي عالمي تكون أهم أهدافه وضع السياسات المالية على أسس واضحة تجنباً لحدوث أزمة أخرى إضافة إلى نظام رقابي صارم.

في حين شدد رئيس مجلس النواب البرازيلي ماركو مايا على أن موضوع الأزمة وتأثيراتها قد أشبع بحثاً دون قول الحقيقة على الرغم من أنها بدأت من الدول المتقدمة وانتقلت إلى الدول النامية والفقيرة وسببت مشاكل في النظم المالية البنكية وأدت إلى خلق أزمة في قطاع الإسكان وارتفاع الفائدة على الديون السيادية وهو الأمر الذي ضخم مسؤولية البنوك والمؤسسات المصرفية مطالباً وزارت المالية في العالم بالمساعدة في تجنب المخاوف بحيث لا نصل إلى التأثيرات السلبية التي خلقتها أزمة ١٩٣٠م، وأشار إلى أن المخاطر التي تواجه الدول الآن هي أن تؤثر هذه الأزمة على الاقتصاديات المتهاوية بعد أن تأثرت فيها العلاقات المالية بين البنوك المختلفة والاتحاد الأوروبي وانتشرت عبر الحدود مما ينذر بتدمير الاقتصاد الدولي بأكمله لافتاً إلى أن الصعوبة في ذلك معالجة الأزمة بالأدوات المالية التقليدية وواصفاً النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية جراء الأزمة بالمخيفة حيث ارتفعت معدلات البطالة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث وصلت في اليابان ١٩,٤٪ وفي ايرلندا ١٥,١٪ وفي الاتحاد الأوروبي ١٠,٤٪ ووصلت إلى حد ٥٠ ٪ في اليونان واسبانيا.

فيما ألمح نائب رئيس مجلس الولايات الهندي رحمان خان إلى ضرورة إشراك صانعي القرار في الدول التي عانت من الأزمة على مستوى السياسات المالية مشيراً إلى أن الأزمة الحالية تتطلب وضع إستراتيجية مالية تتوافر فيها الثقة والاستدامة لتحقيق النمو المستدام، مطالباً بأن تستوعب اقتصاديات العالم الكبرى السياسات الأصغر اقتصادياً.

من جانبه قال نائب رئيس اللجنة الدائمة لمؤتمر نواب الشعب الصيني هان تشيداه: "إن العالم يقف من الأزمة المالية في مفترق طرق مما يتطلب معه إقرار إجراءات جماعية مشتركة لتحقيق التعافي من الأزمة موضحاً بأن بلاده تعمل لتحقيق النمو والاستقرار من خلال طرح أولويات وإجراءات قصوى وإصلاح الهياكل الاقتصادية ورفع الإنتاجية ومعدلات التوظيف ودعم الاقتصاديات الناشئة والصغيرة.

فيما أكد مجلس الشورى أن الأزمة المالية التي اندلعت في منتصف عام ٢٠٠٨ سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية وأدت إلى زيادة كبيرة في الدين العام أثرت على الاقتصادات المتقدمة مما اضطر حكومات الدول الكبرى لإعادة رسملة البنوك التي عانت من مشكلات متفاقمة.

وأشار المجلس في ورقته التي قدمها عضو المجلس الدكتور سعيد الشيخ إلى أن التكاليف المباشرة للأزمة المالية على الحكومات قد تبدو كبيرة، إلا أنها في الواقع صغيرة نسبياً مقارنة بالتكاليف غير المباشرة الناتجة عن فقد إرادات الضرائب وزيادة الإنفاق وتوفير محفزات النمو الاقتصادي وما نتج عنها من اتساع نطاق العجز المالي.

ولفت إلى أن التقديرات لحجم برامج الإنقاذ المالي، بما فيها ضخ رؤوس أموال، وشراء الأصول السيادية، والتمويل الحكومي المباشر، قد تجاوز ١٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة. ووفقاً لإحصائيات بنك التسويات الدولية لعام ٢٠٠٧، شكل الدين الحكومي في العالم المتقدم حوالي ٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يتوقع أن تكون هذه النسبة قد ارتفعت إلى ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١، مسجلة النسبة الأعلى خلال العقود الماضية. وقد شهدت العديد من الاقتصادات المتقدمة مستويات أعلى من الدين العام في الماضي، غير أن هذه المديونيات العالية لم تؤدِ إلى عدم القدرة على السداد؛ في حين أن المديونية الحكومية الحالية الهائلة تطرح مخاطر تعرض بعض الدول الطرفية في المنطقة الأوروبية إلى وضع عدم القدرة على السداد.

وأفاد الدكتور الشيخ أن وجود الأنظمة والتشريعات الدولية القوية، مع توفر معايير منسجمة وثابتة عبر الدول، أصبح أمراً بالغ الحيوية والأهمية، ليس فقط كوسيلة لمنع الترجيح بين الأنظمة، وإنما أيضاً لمواجهة المخاطر الكلية وتوفير الاستقرار المالي على الصعيد الدولي؛ وهذا سيتطلب جهوداً كبيرة لتنسيق التشريعات والأنظمة المالية فيما بين الدول، وترتيبات إشرافية ورقابية مشتركة بين الدول تتسم بقدر أكبر من التشدد على المؤسسات المالية الدولية. كما أن هناك قدراً من الإجماع فيما يتعلق بالحاجة إلى تطبيق آلية إنذار مبكر دولية وفعالة. وينحو التوجه على المستويين الوطني والعالمي إلى قدراً أكثر شمولاً من الرقابة والإشراف والتنظيم، في مسعى لسد الفجوات التي كانت موجودة قبل الأزمة المالية العالمية. وسيتم توسيع نطاق الإشراف والرقابة والتنظيم لتغطي الأدوات المالية المختلفة وأيضاً المشاركين في الأسواق بمختلف فئاتهم.

مجلس الشورى يؤكد التزام المملكة لمواجهة التحديات العالمية لاستدامة الطاقة وتشجيع التقنيات النظيفة المتعلقة بمجال النفط والغاز

أكد المشاركون في الجلستين الرابعة والخامسة للقاء التشاوري لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين دور الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة وضرورة إقرار سياسات واستراتيجيات ومبادرات دولية تتعلق بإيجاد حلول لمشاكل فقر الطاقة ومصادرها في العالم، من خلال المساهمة في تطوير التقنيات الحديثة لاستحداث مصادر جديدة للطاقة المتجددة وتأمينها للأجيال القادمة، مع وضع اعتبارات للتأثيرات البيئية والاجتماعية.

وحذرت أوراق العمل التي قدمت في الجلستين اللتين عقدتا حول موضوع الطاقة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من الاستمرار في استخدام موارد الطاقة العادية دون اعتبار للأوضاع البيئية والاجتماعية ما يهدد بخطر مخيف على الإنسان والبيئة.

وأكدت أطروحات المشاركين على أهمية وضع معايير آمنة للحيلولة دون حدوث آثار سلبية على الإنسان والبيئة، انطلاقاً من حادث زلزال اليابان المدمر والذي طال المفاعلات النووية، مع ضرورة تأمين الطاقات المستدامة للتقليل من الآثار السلبية التي تنتج على الاستهلاك الكبير للطاقة والذي تجاوز المعدل الدولي المسموح به، بهدف التقليل من مشاكل الاحتباس الحراري وتلبية احتياجات السكان. وأشادت الأطروحات بتجربة المملكة العربية السعودية في الاستفادة من الطاقة النووية للاستخدام السلمي رغم كونها أكبر منتج للطاقة البترولية، كما أشاد المشاركون بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تخصيصها مدينة "مصدر" تستخدم بها طاقة آمنة نظيفة واحتضانها للمقر الرئيس للوكالة العالمية للطاقة المتجددة "ارينا" مطالبين بالتوسع في نشر البنية التحتية للطاقة المتجددة وعدم المساس بحق الأجيال المقبلة في العيش ضمن بيئة نظيفة خالية من الكربون والنفايات اعتماداً على الطاقة المتجددة.

وعرض مجلس الشورى رؤية المملكة في دور الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ورقة مجلس الشورى والتي قدمها عضو مجلس الشورى الدكتور ماجد بن عبدالله المنيف عضو المجلس مؤكداً التزام المملكة مع المجتمع الدولي على مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالطاقة والتقدم الاقتصادي من خلال استثماراتها في قطاع الهيدروكربونات وتشجيع التقنيات النظيفة المتعلقة بمجال النفط والغاز، أو الانضمام إلى الجهود الدولية للحد من تقلب أسواق الطاقة، وفي الوقت نفسه، فإن هدفها النهائي هو تقليل اعتماد اقتصادها على الموارد الهيدروكربونية، مع الاستثمار في مجال النفط والغاز لجعل الإمدادات آمنة ومتاحة وتسير بالتوازي مع الاستثمار في الموارد البشرية والبنية التحتية وتطوير القطاعات غير النفطية لتحويل الاقتصاد من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

وقال الدكتور المنيف: "إن حصة النفط من استهلاك الطاقة تبلغ حوالي ٣٥٪ مما يجعله مصدر الطاقة الأهم نظراً لدوره المهيمن في قطاع النقل في حين أن حصة الغاز في استهلاك الطاقة هي ٢٥٪، وتتركز أساساً في توليد الكهرباء. وعلى الرغم من النجاح النسبي لخفض حصة النفط في استهلاك الطاقة العالمي (لاسيما في الدول الصناعية). إلا أن النفط والغاز يمثلان حتى الآن ٦٠٪ من استهلاك الطاقة، ومن المتوقع أن يستمر دورهما في هذا المجال على مدى العقود الثلاثة القادمة على أقل تقدير، وبالرغم من بعض النجاح النسبي في تنويع اقتصادياتها، لا يزال النفط مستأثراً بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وفي إمكانات النمو في معظم البلدان المنتجة له".

واعتبر أن التغيرات في هيكل أسواق الطاقة وعلاقاتها على مر السنين وكذلك أنماط الاستهلاك والإنتاج والتجارة قد غيرت المشهد العالمي للطاقة، وبالنظر إلى المستقبل فإن توقعات منظمات الطاقة العالمية مثل منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة تشير إلى أن الجزء الأكبر من احتياجات الطاقة العالمية لعدة عقود قادمة سيوفره الوقود الأحفوري من الفحم والنفط والغاز والتي من المتوقع أن تساهم بنسبة ٨٢ ٪ في مزيج الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٥. ويعتمد الاستهلاك المتوقع لمصادر الطاقة على العديد من الافتراضات حول معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، واتجاهات التحضر، ووتيرة التطور التكنولوجي في القطاعات المستهلكة، وإمكانيات الاستبدال المتاح لأنواع الوقود، وأسعار الطاقة للمستهلك النهائي. وتعتمد تقديرات الإنتاج من مصادر الطاقة المختلفة من ناحية أخرى على تكاليف الإنتاج من هذه المصادر، والسياسات الحكومية، ومناخ الاستثمار، وأسعار النفط وغيرها من العوامل الفنية والاقتصادية. وأشار إلى أن توقعات وكالة الطاقة الدولية عام ٢٠١١ (سيناريو السياسات الحالية) تفيد بزيادة قدرها ١٢٤ مليون برميل من النفط المكافئ يومياً في الطلب العالمي على الطاقة أما توقعات منظمة أوبك فتشير إلى زيادة ١٢٧ مليون برميل نفط مكافئ، من الآن وحتى عام ٢٠٣٥.

وتوقع أن تسهم أنواع الوقود الأحفوري في الزيادة في الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة ٧٨٪ حسب تقديرات أوبك و ٧٤ ٪ حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، في حين أن النفط والغاز سيسهمان بنسبة ٤٣٪ و ٤٦٪ من الزيادة لكل منهما على التوالي. ومع ذلك، وفي إطار سيناريو تطبيق سياسات جديدة، تتضمن معظم سياسات الطاقة والبيئة، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تنخفض مساهمة الوقود الأحفوري في الطلب العالمي على الطاقة إلى ٦٠٪ خلال ٢٠١٠-٢٠٣٥ منها ٤٠٪ للنفط والغاز.

وعلى الرغم من أن الوقود الأحفوري سيظل صاحب أعلى حصة في الطلب العالمي إلا أن هناك انخفاضاً متوقعاً في حصة الوقود الأحفوري النسبي في خليط الطاقة الكلي بسبب المخاوف البيئية، وتقلبات أسعار النفط والتحسينات في كفاءة استخدام الطاقة وتطوير الطاقة المتجددة.

وطرح الدكتور المنيف خمسة تحديات تواجه سوق الطاقة المتجددة وتنويع مصادرها مع وجود شكوك بيئية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية كثيرة، ويتمثل التحدي الأول في توجيه الاستثمار لتنويع مصادر الطاقة، وكذلك ضمان إمدادات كافية، في حين تبلور التحدي الثاني في المواءمة بين الاقتصاد والطاقة والبيئة العالمية، ملمحاً إلى أن السعودية تشارك المجتمع الدولي في هذا المسعى لأن جميع التوقعات تشير إلى أن النفط والغاز سيلعبان دوراً مهماً في مسيرة النمو الاقتصادي العالمي لعدة سنوات، وحيث إن المملكة العربية السعودية تتمتع بثروات

هائلة من تلك الموارد، فقد وجهت جهودها الوطنية وعلاقاتها الدولية لجعل هذه الموارد صديقة للبيئة. فقد قامت بتمويل البحوث، وإقامة مشاريع تجريبية لاحتجاز وتخزين الكربون (CCS) والشروع في التعاون الدولي لاستكشاف إمكانات تكنولوجية في هذا المجال. مشيراً إلى جهود المملكة في تطوير مصادر الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية بشكل رئيسي، من أجل تنويع مواردها في مجال الطاقة.

وحدد الدكتور المنيف التحدي الثالث في السعي إلى تقليل التقلبات في أسواق الطاقة التي أثرت بدورها على الاستثمار، والسياسات الاقتصادية وسياسات وبرامج الطاقة في المناطق المنتجة والمستهلكة، وبالتالي على آفاق الاقتصاد العالمي. أما التحدي الرابع فهو التصدي لفقر الطاقة أي ضعف إمكانات الدول النامية الفقيرة في الحصول على طاقة تجارية بشكل مستدام إذ يقدر أن نحو ٣ مليارات من سكان العالم يفتقرون إلى الطاقة الحديثة، ونحو ١,٣ مليار نسمة (ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا) لا يحصلون على الكهرباء. إذ على الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ من قبل دول العالم كافة ومؤسسات التنمية الرائدة في العالم بأسره قد تناولت هذه القضية بالإضافة إلى المبادرات الدولية الأخرى، إلا أن إجراءات قليلة ملموسة قد اتخذت في هذا المجال، مشيراً في هذا الصدد إلى أن المملكة العربية السعودية بادرت إدراكاً منها لدورها كمانح رئيسي للمساعدات الإنمائية حول العالم، التي تمثل ١,١ ٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على مدى العقود الأربعة الماضية، إلى إطلاق برنامج "مكافحة فقر الطاقة" عام ٢٠٠٨. ويهدف البرنامج إلى توجيه الموارد المالية من مؤسسات التنمية في المملكة والمؤسسات الإقليمية والدولية التي هي عضو فيها نحو المشاريع التي تمكن دول العالم المحتاجة من الحصول على الطاقة الحديثة.

وحصر الدكتور المنيف التحدي الخامس في دور التكنولوجيا في المستقبل للحصول على الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة لافتاً في هذا السياق إلى أن تطور وانتشار التكنولوجيا عاملان رئيسيان في زيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتنويع مصادرها، وخفض تكاليفها، والتخفيف من آثارها البيئية.

تركيا والهند وايطاليا واندونيسيا تؤيد مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار كأساس للتقارب بين الشعوب

طالب المشاركون في اللقاء التشاوري الثالث لرؤساء البرلمانات في دول مجموعة العشرين المنعقد في الرياض حالياً بضرورة إرساء قواعد سليمة للحوار بين الشعوب والحضارات والثقافات المختلفة، مؤكدين على أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار العالمي الذي عقد في مدريد ٢٠٠٨م. جاء ذلك خلال الجلستين الأولى والثانية من أعمال اللقاء واللتان تناولتا موضوع "الحوار العالمي للثقافات" حيث رأس الجلسة الأولى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، فيما رأس الجلسة الثانية معالي رئيس مجلس الشيوخ الكندي نويل كنسيلا.

وخلال الجلسة الأولى أكد معالي رئيس الجمعية الوطنية التركية السيد جميل ششك المتحدث الرئيس في الجلسة دعم تركيا كل سبل الحوار البناء وإرساء قواعده بحيث يعم السلام والرخاء كافة الشعوب، لافتاً إلى أن موقف بلاده في هذا الشأن يتفق كلياً مع موقف المملكة العربية السعودية وينسجم مع مبادرة خادم الحرمين الشريفين.

من جهته أوضح نائب رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي السناتور فانينو كيتي المتحدث الثاني في الجلسة أهمية مد جسور الحوار بين شعوب القارة الواحدة على اختلاف دياناتهم، مؤيداً ومشيداً في الوقت نفسه بمبادرة خادم الحرمين الشريفين في الحوار كأساس لتقارب الشعوب والثقافات المختلفة.

وفي ذات السياق أكد نائب رئيس مجلس الولايات الهندي السيد رحمان خان أن الرؤية الهندية لإقامة الحوار بين أتباع الأديان تتوافق كلياً مع الرؤى السعودية، خاصة وأن المملكة كانت سباقة في إرساء سبل الحوار بين الحضارات، وغيرت مفاهيم كثيرة مثل صراع الحضارات إلى حوار الحضارات والأديان، موضحاً بأن جميع البرلمانيين مدعوون وبسرعة للتعبير عن رغبات شعوب الدول في إجراء حوار إيجابي يفضي إلى سلام شامل وعادل، مضيفاً بأن لدى الهند وبرلمانها إيمان كامل بأهمية التواصل محلياً وعالمياً باعتباره الوسيلة الوحيدة للتقارب بين الشعوب.

وطالب عضو مجلس النواب لجمهورية اندونيسيا الدكتور محمد نور وحيد بضرورة تعميم مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز على المستوى الدولي، لافتاً إلى أن بلاده تؤمن بالحوار الإيجابي مطالباً البرلمانيين في جميع أنحاء العالم أن يكونوا قدوة للشعوب في الإيمان بالحوار البناء.

وكان الدكتور صالح النملة عضو مجلس الشورى السعودي قد تقدم بورقة عمل حول موضوع الحوار أوضح فيها أن ما أفرزته المدنية الحديثة والثقافات والأديان يقود إلى حقيقة أن حوار الثقافات هو المفهوم الإنساني البارز الذي يعكس رغبة كل الشعوب في التعايش بسلام للارتقاء والتقدم لما فيه خير الإنسانية جمعاء، مؤكداً على أهمية الحوار بين أتباع الأديان والثقافات في هذه المرحلة بالذات، لأن الظواهر التي تشعل فتيل الحروب والفوضى وتهدد السلام والأمن الدوليين وتفكك أواصر المجتمع الدولي، كظاهرة الإرهاب، والعنف، والتطرف، وانتشار المخدرات، والتفكك الأسري الذي قاد إلى تفكك المجتمعات..، كل هذه الظواهر جاءت خلافاً لما جاءت به الأديان السماوية وما تنادي به الثقافات المعتبرة ومبادئ الأخلاق واحترام الأعراف.

وأضاف الدكتور النملة أن فرصة المجتمع الدولي عبر البرلمانات الرائدة لدول مجموعة العشرين والبرلمانات في مختلف دول العالم وكافة المؤسسات الحكومية والدولية تبدو اليوم سانحة ومهمة أكثر من أي وقت مضى للعمل الجاد لدعم الحوار الحضاري بين الشعوب، متمنياً بأن يسهم الاجتماع الحالي والاجتماعات اللاحقة لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين في دعم مؤسسات ومؤتمرات الحوار بين أتباع الديانات والثقافات المعتبرة، ومساندتها، وتأييدها، والعمل معها في سبيل تحقيق أهدافها الإستراتيجية الرامية إلى نبذ الخلافات التاريخية، وترسيخ قواعد الأمن والسلام والرخاء في العالم.

خدمات الاتصالات ونظام المجالس البلدية وحقوق المرأة المطلقة والمراقبة الصحية في منافذ الدخول.. تحت قبة المجلس

د. فيصل طاهر

قطاع الاتصالات، ونظام المجالس البلدية، وتطوير مكاتب الصلح إلى دوائر قضائية، وحقوق المرأة المطلقة، ودور هيئة التحقيق الإدعاء العام في ردع المجرمين، ونظام المراقبة الصحية في منافذ الدخول، وتوحيد رقم الطوارئ، وتأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار العالمي، وهدر المياه ومشروعات التبريد في هيئة الري والصرف بالأحساء، كانت أبرز الموضوعات التي نوقشت تحت قبة المجلس خلال شهر ربيع الأول ١٤٣٣هـ.

ومن خلال استعراض القرارات التي أصدرها المجلس بشأن بعض تلك الموضوعات، تحقق رغبات وحاجات المواطنين وتلبي همومهم وتطلعاتهم، إلى جانب الحضور الكبير لهموم المواطن وحاجاته في طروحات الأعضاء ومداخلاتهم في الموضوعات الأخرى التي تمت مناقشتها ولم تصدر بشأنها قرارات من المجلس لمزيد من الدراسة والبحث من قبل اللجنة المعنية وصولاً إلى القرار الذي يصب في صالح الوطن والمواطن.

فقد تصدرت الأضرار الصحية لأبراج الاتصالات والأسعار المرتفعة لهواتف النقال والرسائل القصيرة الإعلانية التي ترد على الهواتف النقالة للمشتركين أو ما يطلق عليها الرسائل الاقتحامية، تصدرت اهتمامات أعضاء المجلس أثناء مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور فيصل طاهر خلال الجلسة التي عقدها المجلس يوم ١٤٣٣/٣/١٤هـ.

فقد لاحظ أحد الأعضاء أن المستهلك يتعرض لتجاوزات مختلفة من شركات الاتصالات، ومن ذلك الخلافات التي تطرأ على فواتير الخدمات وعند المراجعة للشركة من قبل المستهلك لا يجد الرد المناسب. كما لا توجد قناة واضحة لتقديم الشكوى لهيئة الاتصالات، وإذا قدمت لا يتم الرد عليها من قبل الهيئة. معرباً عن الأمل في أن يتخذ موقف واضح من قبل الهيئة لإيقاف تلك التجاوزات.

كما لاحظ أحد الأعضاء أن الأبراج التي تنشئها

شركات الاتصالات على أسطح المباني تشوه منظر المدينة إضافة إلى ما عليها من جدل كبير لأثرها الصحي على الساكنين في هذه البنايات. ورأى أن تقوم اللجنة ببحث هذا الموضوع مع الهيئة لمعرفة البدائل المناسبة لهذه الأبراج، وهل لها ضرر على الصحة أم لا؟

وأشاد أحد الأعضاء بالتوصية "الثانية" للجنة المتعلقة بارتفاع أسعار الخدمات الهاتفية، وقال: إن ما يدفعه المواطن لشركات الاتصالات أكثر من فواتير الخدمات الأخرى كالماء والكهرباء، وهي لا تكلف كثيراً، كما أن الارتفاع ليس فقط في المكالمات، وإنما في الرسائل وغيرها أيضاً حيث حلت المملكة في المرتبة "السابعة والثلاثين" بالنسبة لارتفاع أسعار الخدمات الهاتفية وهذه مرتبة متأخرة إذا ما قورنت بمستوى المعيشة المنخفض مقارنة بكثير من الدول.

وقال أحد الأعضاء: لا يزال هناك احتكار في سوق الاتصالات ولا بد أن تكون الهيئة أكثر عدلاً للمشتركين في هذه الخدمات، خاصة عند النظر في مستويات الربحية العالية لها، واستخدام جزء من أرباحها في استثمارات وحيازات خارجية. وأؤيد إلزام شركات الاتصالات بخفض أسعار خدمات الاتصالات ورسومها لتكون متناسبة مع المعدلات العالمية والإقليمية. كما لاحظ أن التقرير يشير إلى تدني مستوى المملكة في مؤشر التنمية للاتصالات وتقنية المعلومات بالمقارنة مع بعض دول الخليج، ونظراً لأن المملكة من الاقتصادات الكبرى في العالم وهو ما أهلها لتكون من دول مجموعة العشرين، فإن هذا الترتيب لا يليق بحجم اقتصاد المملكة. لذا ينبغي على الهيئة أن تضع ضمن أهدافها المستقبلية أن تكون ضمن قائمة العشرين في مؤشر التنمية، تماشياً مع موقع المملكة في مجموعة العشرين.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن الغرض من خصخصة قطاع الاتصالات كان الحصول على الجودة والسعر المناسب والاستخدام الأمثل للموارد وهذا ما لم يحصل، ولاحظ أن ما هو موجود الآن عبارة عن ممارسات احتكارية تؤدي إلى عدم التوسع في ذلك القطاع. كما أن هناك أخطاء نظامية تحصل من قبل المنظم، كما حصل لبعض الشركات العاملة في مجال الاتصال من تعرضها لخسارة كبيرة مما يدل على أن هناك إشكالية كبيرة في إدارة هذا القطاع.

وتساءل أحد الأعضاء عن دور هيئة الاتصالات الرقابي على بعض الجهات التي ترسل الرسائل الإعلانية أو ما يعرف بالرسائل الاقتحامية؟ ووصف ذلك بأنه غير نظامي ولا أخلاقي. وطالب بمنع هذه الرسائل أو الإشراف عليها ومراقبتها.

وطالب عضو آخر أن تفعل هيئة الاتصالات دور إدارة أمن المعلومات لديها وتحويلها إلى مركز متكامل، ووضع التشريعات التي تجرم عمليات الاختراق لشبكات الحاسب الآلي، وتوعية المستهلك حول موضوع أمن المعلومات.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن هناك معاناة من ضعف البنية التحتية وعدم تكاملها في قطاع الاتصالات، وبخاصة خدمات الهاتف الجوال، وخدمات الإنترنت، وطالب بإلزام شركات الاتصالات باستثمار جزء من عوائدها في استكمال البنية التحتية وانتشارها في جميع أنحاء المملكة، واصفاً البنية التحتية الجيدة بأنها أساس لقطاع اتصالات متقدم.

وطالب عضو آخر هيئة الاتصالات بإلزام الشركات بوضع جدول زمني لخفض الأسعار، ووضع خطة عمل مبرمجة من بداية هذا العام إلى عام ٢٠١٥م، لتصل المملكة إلى المرتبة "الخامسة عشرة" عالمياً من حيث أسعار خدمات الاتصالات حسب تصنيف الاتحاد الدولي.

وقال أحد الأعضاء: إن الهيئة بحاجة لإعادة النظر في أدائها، وتساءل عن نسبة تغطية الاتصالات في المملكة ونسبة السعودة في هذا القطاع؟ ووصف إجابات الهيئة بأنها غير دقيقة ولاحظ أن تغطيات الشركات للمدن الكبرى فقط بينما يعاني معظم سكان المملكة في المدن والقرى الصغيرة من شبكات الاتصالات ولا يجدون التغطية بحجة أن مناطقهم غير مربحة لشركات الاتصالات. وطالب بعدم دعم هذه الشركات وإلزامها بالاستثمار في المناطق غير المشمولة بالاتصالات بدرجة أكبر.

واختتم النقاش بتساؤل أحد الأعضاء عن قدرة خبراء الاتصالات وتقنية المعلومات – من مهندسين ورجال أعمال وأكاديميين- على حماية أجيالنا من هذه الاتصالات الخطيرة اجتماعياً وأخلاقياً؟ وعن ما إذا كان لدى الجهات الحكومية والهندسية طرقاً تحفظ أمننا النفسي والاجتماعي، وتحترم قيمنا وخصوصية مجتمعنا المسلم؟ متمنياً من اللجنة السعي لإيجاد حل لهذه المعضلة التقنية، ومكافحة هذه الأخطار.

المستهلك يتعرض لتجاوزات مختلفة من شركات الاتصالات، ولا يجد الرد المناسب عند الاختلاف على الفواتير

الأعضاء وهموم الوطن

هاكرز سعودي!!

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى ما أثير في الإعلام في الفترة الماضية من أن "هاكرز" – مخترقين- اخترقوا بيانات بطاقات ائتمانية لبعض المواطنين السعوديين في إحدى الدول، رداً على ادعاء بوجود هاكرز سعودي حصل على بيانات بطاقات ائتمانية لمواطني تلك الدولة ونشرها على شبكة الإنترنت. ومن المعروف أن عمليات الاختراق الإلكتروني هي عمليات مستمرة وتتطور مع تطور الاتصالات وتقنية المعلومات، والاختراق يكون على مستويات مختلفة، وقد سبق للمجلس أن أصدر قرارات تتعلق بأمن المعلومات وحمايتها، إضافة إلى موافقة المجلس على ملاءمة دراسة مقترح نظام حماية البيانات الشخصية قبل عدة أسابيع. لذا ينبغي الاهتمام ببعض النقاط، منها أخذ الحذر الدائم، واستجلاب التقنيات المتطورة، واستقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة والمهرة في مراكز أمن المعلومات، وتطويرهم ودعمهم مادياً ومعنوياً والتي تعد من أصعب المهارات وأكثرها طلباً بين تخصصات تقنيات المعلومات. كما يجب الاهتمام بأمن المعلومات وحمايتها وأن تكون مواكبة لهذا التوسع، والنظر في استحداث جهاز أو مركز وطني مستقل يهتم بأمن المعلومات من تشريع ورسم سياسات ومراقبة التسوق الإلكتروني.

الأعضاء طالبوا بحصانة لأعضاء المجلس البلدي واقترحوا منع المعلمين من العضوية

د. محمد النقادي

المدد الواردة فيما يتعلق بالفصل في الطعن في الترشح للانتخابات البلدية غير كافية، فالفصل في الطعن يستلزم عقد جلسة والاستماع إلى دفاع الجهة المعنية في وزارة الشؤون البلدية والقروية عن القرار المطعون فيه

طالب أعضاء مجلس الشورى بتحديد أهداف نظام المجالس البلدية، وإعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للجان الفصل في المخالفات الانتخابية، واقترحوا أن يقدم عضو المجلس البلدي استقالته إلى رئيس المجلس أولاً ثم إلى الوزير المختص، وطالبوا بمنح عضو المجلس البلدي حصانة فيما يقوله في نطاق عمله، وبإعادة النظر في ما ورد في النظام بأن يكون المجلس مختصاً بالتنسيق مع الجهات الحكومية في المشروعات قائلين إن ذلك من اختصاص الأمانة والبلديات.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٣/٦هـ حيث استكمل المجلس مناقشة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن مشروع نظام المجالس البلدية، وتلا رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي مواد مشروع النظام وأبديت عليها ملاحظات الأعضاء، حيث قال أحدهم: إن المدد الواردة فيما يتعلق بالفصل في الطعن في الترشح للانتخابات البلدية غير كافية، فالفصل في الطعن يستلزم عقد جلسة والاستماع إلى دفاع الجهة المعنية في وزارة الشؤون البلدية والقروية عن القرار المطعون فيه، فلا بد من التأكد أن هذه المدد كافية وأن القضاء يستطيع استيعابها، وإن كانت طبيعة الانتخابات البلدية وطبيعة انتهائها تستلزم نوعاً من الاستعجال.

وطالب أحد الأعضاء بضرورة أن تحدد أهداف النظام في المادة "الأولى"، وقال: إن النظام له ركنان أساسيان، الأول يتعلق بالمجلس نفسه والآخر يتعلق بالانتخابات وطريقة سيرها. فالأفضل أن يكون الفصلان الثالث والرابع في نهاية النظام.

واقترح أحد أعضاء مجلس الشورى أن يقتصر النظام على الأسس العامة فقط وترك التفصيلات للوائح التي يحتاج إليها هذا النظام، كما اقترح أن ينص في النظام على الآتي: "تنظيم لائحة الفصل في المنازعات والطعون المتعلقة بانتخابات المجالس البلدية ضوابط الفصل في تلك الطعون".

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ورد في مواد النظام أن الطعن والاستئناف يكونان أمام ديوان المظالم، وقال: لكن لا توجد لديوان المظالم فروع في كل المحافظات، لذا يحسن تكوين دوائر، أو لجان من المحاكم الإدارية للفصل في الطعون والاستئناف.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما نصت عليه المادة «الثامنة عشرة» من تكوين لجنة الفصل في الطعون والمخالفات الانتخابية من ثلاثة أعضاء، متسائلاً عن إمكانية

أحد مراكز الإقتراع في الانتخابات البلدية بالإحساء

زيادة الأعضاء إلى خمسة أو سبعة أعضاء. كذلك لا داعي لأن يكون هؤلاء الأعضاء من المتخصصين في الأنظمة أو الشريعة، ولا سيما في هذه المرحلة، ويمكن أن يكتفي بأن يكونوا من ذوي الكفاية والخبرة.

وطالب أحد الأعضاء بتقليص للصلاحيات الواسعة للجان الفصل في المخالفات الانتخابية، وقال: إن مثل هذه الصلاحيات يجب ألا تعطى بمثل ذلك القدر الكبير.

وقال أحد الأعضاء: إن النظام تحدث عن فقدان العضوية ولكنه لم يفرق بين سحب العضوية وفقدانها، فالمادة الواردة في ذلك ساوت بين الحالتين مع أن هناك فرقاً بينهما، ولا بد من مراعاة ذلك. كذلك لم يرد نص بشأن الإجراء المتخذ في حالة ارتكاب العضو في المجلس البلدي مخالفة جسيمة وهل يؤدي ذلك إلى فقدان العضوية أم لا؟

واقترح أحد الأعضاء تعديل المادة "السابعة والعشرين" بحيث يكون تقديم الاستقالة إذا رغب فيها عضو المجلس البلدي إلى رئيس المجلس مباشرة، وبعد النظر فيها ترفع إلى معالي الوزير لإقرارها.

وطالب أحد الأعضاء أن يضاف إلى المادة "الرابعة والعشرين" حُكم يتضمن منح عضو المجلس الحصانة فيما يقوله في نطاق عمله، كذلك رأى عدم مناسبة أن يفرض على عضو المجلس خلال مدة عضويته الإقامة في نطاق المجلس، وقال: إن كان من المنطقة نفسها فلا بأس أن يقيم في أي منطقة أخرى، لكن لا ينبغي أن تنقطع عضويته بمجرد انتقال مقر إقامته من نطاق المجلس إلى منطقة أخرى.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما ورد في المادة "الرابعة والعشرين" والتي نصت على: "وإذا قرر المجلس تكليفه بمهمة أو عمل يتطلب تغيبه عن العمل فعلى جهته.."، وقال: إن ذلك يعني أن عضو المجلس إذا كان مدرساً فسوف يسمح له بالتغيب عن طلابه، في حين مؤسسة التعليم عانت كثيراً من تغيب المعلمين الذين صدرت لهم موافقة بالتغيب لمشاركتهم في برامج أو فعاليات، لذا يحسن ضبط ذلك بحيث لا يتعارض عمل العضو في المجلس مع عمله الأساسي، ولا سيما إذا كان معلماً أو أن يمنع المعلمون من المشاركة في عضوية المجالس.

وتساءل أحد الأعضاء كيف يبدي المجلس ملحوظاته على الحساب الختامي للبلدية ويقره في آن واحد؟ وما فائدة إبداء الملحوظات؟ ولا سيما أن المقصود هو أن إبداء الملحوظات يكون بعد الدراسة وعرضها على صاحب الصلاحية للإطلاع عليها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

ولفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أن التنسيق مع الجهات الحكومية في المشروعات ليس من ضمن اختصاصات المجالس البلدية وإنما هو اختصاص أصيل للأمانة والبلديات.

ولاحظ أحد الأعضاء منح النظام المجالس البلدية اختصاصات واسعة وشاملة، إلا أنها جاءت مبعثرة في عدد من المواد مما عرضها للتكرار والإسهاب. واقترح إعادة صوغ مواد الاختصاصات من المادة "التاسعة والعشرين" إلى المادة "الخامسة والثلاثين"، ودمج تلك الاختصاصات والتفريق بين الرقابية منها والتطويرية.

وقال أحد الأعضاء: إن مشروع النظام ينبغي أن يشتمل على آلية فعالة للتعامل مع القرارات التي رفعت للوزير ومتابعتها، كما ينبغي أن ينص المشروع على أنه في حالة ما إذا كانت هناك أسباب تحول دون تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس فيكون الاعتراض خلال مدة يحددها النظام ثم تعاد للمجلس البلدي متضمنة أسباب الاعتراض عليها لإعادة النظر فيها.

واقترح أحد الأعضاء أن ينص النظام على الإجراء اللازم في حالة إصرار المجلس البلدي على قراره، ولا سيما أن قوانين المجالس البلدية – في كثير من الدول- تنص على تحديد جهة مستقلة للنظر في الخلافات بين الوزير والمجلس البلدي. واقترح إعادة صوغ الفقرة (سادساً) من المادة "التاسعة والعشرين" والتي تتعلق باختصاص المجلس البلدي في إبداء الرأي في الأنظمة لتصبح بالنص الآتي: "إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة واللوائح الجديدة المتعلقة بالخدمات البلدية".

ولاحظ أحد الأعضاء أن اختصاصات المجالس البلدية لا تخرج عن نطاق الشؤون البلدية وليس من بينها ما يخدم المحافظات ولا سيما أن هذا المشروع دمج مع نظام المجالس المحلية، واختصاصات تلك المجالس أكبر من ذلك، فهي تشمل إنشاء المدارس والمراكز الصحية والجامعات وجميع الخدمات التنموية. واقترح العضو إعادة النظر في مواد هذا المشروع.

وقال أحد الأعضاء: من غير المناسب إيراد كلمة "البلديات" في مواد المشروع، ويحسن أن تستبدل بها عبارة "مارس المجلس سلطاته الرقابية على الجهات"، ولا سيما أن لدينا بلديات وأمانات ومجمعات كما يحسن إطلاع المجلس على الاستثمارات قبل طرحها للمنافسة، والتنسيق بين مجلس المنطقة والمجلس البلدي. كما اقترح إفراد مادة خاصة بالاختصاصات تنقل إليها جميع اختصاصات المجلس البلدي.

وقال عضو آخر: لا بد أن يكون مجلس المنطقة على علم ودراية بالموضوعات والقرارات قبل رفعها، ولا سيما في المدن الرئيسة التي كونت لها هيئة عليا لتطويرها، مثل الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة.

ولفت آخر إلى أن هناك فروقاً بين الاختصاصات والصلاحيات وقال: إن الاختصاصات هي مجموعة الأعمال التي يقوم بها الجهاز التنظيمي، بينما الصلاحيات هي سلطة اتخاذ القرار في موضوع ما دون الحاجة للرجوع إلى مستوى إداري أعلى. وأضاف: يلحظ أن مواد الفصل السادس لا تتضمن أي سلطة اتخاذ قرار في موضوع حاسم، وليس في النظام أي

أحد مراكز تسجيل الناخبين بالرياض

صلاحية للمجلس في حالة عدم الاتفاق مع البلدية على تنفيذ الخطط والبرامج.

وأضاف: يلحظ أن الفقرة (سادساً) من المادة "التاسعة والعشرين" حولت اختصاصات المجلس البلدي من مجلس اتخاذ قرار إلى مجلس تنفيذي، إضافة إلى أن الفقرة (سادساً) أعطت المجالس البلدية أكبر من الدور المنوط بها. لذا ينبغي أن تكون المجالس هي المرجع النهائي في اعتماد المخططات السكنية والخدمات البلدية، وأن تحول البلديات إلى مراكز مالية مستقلة، بحيث يكون المجلس هو من يتصرف في الميزانية، ومن ثم فرض الخطط والبرامج المقترحة على البلديات.

واقترح أحد الأعضاء أن يعقد المجلس جلساته مرة كل (١٥) يوماً وقال: إن قصر الاجتماعات على مرة واحدة في الشهر فيه تعطيل للعمل والمشروعات المرتبطة بالمواطنين.

وقال عضو آخر: إن المادة "الثانية والأربعين" هي إحدى أهم مواد النظام، لأنها تحدد عمل المجلس البلدي وقدرته على اتخاذ القرار، فهل يملك المجلس البلدي سلطة اتخاذ القرار الملزم للبلدية أم لا؟ كما أن نص هذه المادة يتعارض مع المادة "الثانية" من مشروع النظام التي تمنح المجلس سلطة التقرير والمراقبة. فكيف يمارس المجلس سلطة التقرير وهو لا يتخذ القرار؟ أيضاً النص الحالي يعوق المجلس من أن يكون صاحب قرار في ظل قدرة البلدية على الاعتراض على قراراته ومن ثم الاحتكام للمرجع الإداري ليكون هو صاحب القرار وليس المجلس. كما يلحظ أن النص الحالي غير عملي نظراً لوجود (٢٨٥) مجلساً بلدياً قابلة للزيادة تشرف عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية.

واقترح أن يكون نص المادة كالآتي: "يبلغ قرار المجلس إلى البلدية خلال خمسة أيام من تاريخ صدوره، وللبلدية إبداء اعتراضها على قرار المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بالقرار، ويتخذ المجلس قراره في اعتراض البلدية في الجلسة التالية للمجلس، ويكون قراره ملزماً للبلدية في حال صدوره بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه بالنظر إلى أصل تكوين المجلس البلدي المقر من الحكومة، ومن مفهوم طريقة تكوين هذه المجالس على أساس أن ٥٠٪ من أعضائه منتخبون، و٥٠٪ معنيون، يفترض أن يكون هؤلاء المعينون قد عينوا عن طريق الجهاز المشرف على القطاع البلدي، بمعنى أن يكون لوزارة الشؤون البلدية والقروية الكلمة الفصل في تعيينهم. كما يفترض أن يكون هؤلاء المعينون خبراء ومتخصصين في الشؤون البلدية واختيروا وفق أسس علمية بحتة حتى يحققوا التوازن في اتخاذ القرار بينهم وبين الأعضاء المنتخبين الذين قد يكون انتخابهم قائماً على عدة اعتبارات سياسية واجتماعية وأسرية. عليه يجب أن نعطي الثقة لأعضاء المجالس البلدية ونمنحهم المزيد من الصلاحيات، ونجعل القرار النهائي لهم وليس للبلدية.

ولفت عضو آخر إلى أن الإضافة التي أحدثتها اللجنة على نص المادة "السابعة والثلاثين" فيها تقييد، وليس ثمة علاقة سببية بين انعقاد المجلس وتأكيد توافر مكان مخصص له. ومن المناسب أن تعود اللجنة لمقترح الحكومة، نظراً لأنه يعطي المرونة الكاملة والمطلقة للاجتماع في أي مكان داخل النطاق الإشرافي للمجلس وحسب ما تتطلبه المصلحة.

وعلق أحد الأعضاء بأنه لا يمكن تفعيل هذه المجالس البلدية دون إعطائها الصلاحية الكاملة لتستطيع بها تنفيذ ما هو مطلوب منها ويحقق أهدافها، وقال: إن المادة "الثانية والأربعين" تقيد عمل المجلس وتعطي البلدية الحق في الاعتراض على قرارات المجلس. لذا من المناسب حذف المادتين "الثانية والأربعين" و"الرابعة والأربعين" والاكتفاء بالمادة "الثالثة والأربعين".

واقترح أحد الأعضاء أن تستفيد اللجنة من نظام مجلس الشورى المتعلق بتنظيم الجلسات والاستفادة منه وتطبيقه على مشروع نظام المجالس البلدية، فما جاء به الفصل السابع من مشروع النظام فيه خلل وقصور.

وامتدح أحد الأعضاء ما ورد في المادة "السادسة والأربعين" من الإشارة إلى توسيع رقابة المجلس البلدي على أي جهة أخرى، ورأى أن هذا هو الأنسب من أجل توسيع أعمال ورقابة المجلس، ولا سيما على المجالس المحلية والمناطق.

وقال أحد الأعضاء: ينبغي استقلال المجالس البلدية ووضع ميزانية خاصة بها، والعمل على جعلها جهة رقابية أسوة بالبلدية، ولا سيما أن البلدية تعد الجهة الرقابية الوحيدة على الخدمات.

وقال آخر: من المناسب تحديد لقاءات المجلس بالمواطنين بتاريخ شهري محدد، وعدم تركها مبهمة بلا تاريخ.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن المجلس ليس له شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية البلدية، ولا سيما أن الميزانية واحدة. وقال: ينبغي أن يكون الصرف المادي وشغل الوظائف في المجلس وفق نظام محدد.

وقال أحد الأعضاء: إن المادة "الثامنة والأربعين" والتي نصت على أن يدرس المجلس شكاوى المواطنين واحتياجاتهم واقتراحاتهم ويتخذ القرار المناسب وأن ينسق مع الجهات الأخرى لإيجاد الحلول لتلك الشكاوى كلفت المجلس ما لا يطيق، ولا سيما أن المجلس يستقبل الشكاوى ويضع لها الحلول، وينسق مع الجهات الأخرى. إضافة إلى أن هذه المادة خارجة عن حدود اختصاصه، فاختصاصه في الأمور البلدية، لذا يحسن إعادة النظر في هذه المادة.

تخصيص ميزانية المجلس ضمن ميزانية البلدية سيحد من أعماله وأداء واجباته

وقال أحد الأعضاء: إن تخصيص ميزانية المجلس ضمن ميزانية البلدية، سوف يقف حجر عثرة أمام المجالس في تأدية أعمالها وواجباتها. لذا يحسن ربط ميزانية المجالس بأمانة المجالس المرتبطة بوزير الشؤون البلدية والقروية.

وأضاف: إن الفقرة (ثالثاً) من المادة "الحادية والخمسين" أشارت إلى شراء الأصوات من قبل المرشحين وعدتها جريمة، ولم تشر إلى بيع الصوت الانتخابي، ولا سيما أن النظام يخاطب المرشح والناخب. لذا اقترح إضافة مادة تمنع إعطاء الأصوات أو الحصول عليها بطريقة غير مشروعة.

وقال عضو آخر: إن هذا النظام لا يخدم كثيراً من أعمال المجالس البلدية، فجميع المجالس البلدية في دول العالم تعمل لخدمة المواطن ومناقشة ميزانيات المحافظات والمناطق التي تعمل بها. كما توفر الخدمات الصحية والبيئة للمحافظة. لذا اقترح إعادة هيكلة هذا النظام، بحيث تكون المجالس البلدية مسؤولة عن توفير الخدمات للمحافظة ومناقشة الميزانية، وتكون ذات شخصية اعتبارية بميزانية مستقلة.

واقترح أحد الأعضاء دعوة المواطنين للمجلس البلدي عند مناقشة أي موضوع لمعرفة رأيهم حيال تلك الموضوعات، كما اقترح أن تكون هناك تغطية إعلامية لجلسات المجلس البلدي.

وقال أحد الأعضاء: إن هناك غياب للحد الأدنى للعقوبات في هذا النظام، ولا سيما أنه ليس لدينا قانون جنائي يضع حداً أدنى للعقوبات. لذا تقدمت بتوصية لوضع حد أدنى للعقوبة السالبة للحرية والغرامة المالية، بحيث يضمن النظام للمتهم الحدود المتعارف عليها في قوائم العدالة الجنائية، والتمتع بجميع الحقوق المكفولة له من خلال المنظومة القضائية المتكاملة، وألا يحرم من الضمانات من الجهة المختصة عند النظر في القضية المتهم بها.

كادر خاص للعاملين بالاتصالات لإعداد كوادر مؤهلة لإدارة برامج الحكومة الإلكترونية

الكثير من موظفي وزارة الاتصالات الذين تبتعثهم وتدربهم الدولة يتسربون للقطاع الخاص بسبب عدم وجود كادر، مما يمثل خسائر مادية وبشرية كبيرة على الدولة

وافق مجلس الشورى على قرار نص على دعوة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى التنسيق مع جهات الاختصاص لإعداد كادر خاص للعاملين في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك لتقديم الحوافز اللازمة لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة برامج التحول الإلكتروني في الأجهزة الحكومية، كما دعا القرار الجهات الحكومية إلى تشجيع استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر لفوائدها الأمنية والاقتصادية، وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة، حيث أشار إلى وجود تجانس بين البند الخاص الذي يصرف على محاضرات نشر الثقافة والمعرفة الرقمية والبند الخاص بقوافل التدريب، لأن كلا المشروعين له علاقة برفع الوعي وردم الفجوة الرقمية، ووجه الاختلاف بينهما أن المحاضرات تنفذ في المدن الكبرى بهدف رفع الوعي لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية، أما قوافل التدريب فإنها تنفذ في القرى والهجر عن طريق دورات تدريبية عملية في المدارس، وبالنسبة للتكلفة فإن مشروع قوافل التدريب الإلكتروني مدته خمس سنوات شاملة تجهيز حافلات بكل التقنيات بما فيها الاتصال بالإنترنت، ليكون معملاً تدريبياً متنقلاً لتنفيذ (٢٤٠٠) برنامج تدريبي في (٦٠٠) قرية وهجرة، بما في ذلك تكاليف المدربين والمنسقين المتنقلين مع القافلة وسكنهم ومصروفاتهم والسائقين وصيانة الحافلات. وكذلك فريق عمل مقيم في الوزارة وجميعهم من المواطنين.

وبخصوص قوافل التدريب الإلكتروني أوضح رئيس اللجنة أن الوزارة أعلنت عن المشروع في الإنترنت، ولم ترغب في صرف مبالغ طائلة للدعاية له، فالمشروع له أهداف تحقق بالمتابعة، أما عن الاختراقات الإلكترونية الأمنية، فقال: لا بد للجهات التي لديها مواقع على الإنترنت أن تأخذ كل الاحتياطات والاحترازات الأمنية اللازمة، والوزارة تزود الجهات الحكومية بالمعلومات والإرشادات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بشهادات التصديق الرقمي، وشراء الجامعات شهادات التصديق الرقمي من خارج المملكة، بين رئيس اللجنة أن الجامعات كانت تشتري شهادات التصديق الرقمي قبل إنشاء مركز التصديق الرقمي، وقد بدأ المركز منذ سنة العمل على مشروع يهدف إلى الحصول على ختم (الويب ترست) العالمي الذي يؤهل للاعتراف بشهادات المركز لدى جميع مصنعي برامج التصفح مما سيرفع الثقة بشهادات المواقع الآمنة التي يصدرها مركز التصديق الرقمي.

وقال: إن برنامج التعاملات الإلكترونية يسير ببطء لكن هناك تحسناً ملحوظاً يحققه البرنامج في مجال إنشاء البنية التحتية المشتركة للتعاملات الإلكترونية، كالشبكة الحكومية الآمنة، وقناة التكامل الحكومية، ودعم الجهات الحكومية في تقديم الاستشارات الفنية في مجال التعاملات الإلكترونية، أما اعتماد الوزارة على شراء الخدمات الاستشارية، فإن هذه الطريقة نظامية ومتبعة لتنفيذ الكثير من المشروعات في الدولة. والوزارة ترحب باستقطاب خريجي الجامعات الخارجية من المبتعثين السعوديين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ولا تمانع في ذلك.

ولفت إلى أن ما أنجز في خطة التعاملات الإلكترونية بشكل عام هو ٦٠٪ وما أنجز من الهدف الأول هو ٥٧٪ وذلك خلال ثلاث سنوات من الخطة الخمسية، وأن تنفيذ الخطة يتوزع بين عدة جهات حكومية أخرى.

واختتم قائلاً: إن توصيات اللجنة راعت أن الكثير من الموظفين الذين تبتعثهم وتدربهم الدولة يتسربون للقطاع الخاص بسبب عدم وجود كادر، مما يمثل خسائر مادية وبشرية كبيرة على الدولة، وأن وجود كادر المختصين سوف يؤدي إلى استقطاب المتميزين واحتفاظ الجهات الحكومية بهم، مما يعزز وجود الكوادر الوطنية المؤهلة ضمن الموارد البشرية الحكومية، كما أن تسرب الكفاءات الوطنية المتخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات بسبب عدم وجود كادر سوف يؤدي إلى خلل كبير في منظومة وجود العمل التقني بالدولة، مما يعوق مشروعات التعاملات الإلكترونية الوطنية الرامية إلى التحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة، مما سوف ينعكس سلباً على الاقتصاد والتنمية بجميع أشكالها، وفيما يتعلق باستخدام البرمجيات مفتوحة المصدر، فإن الوزارات والجهات الحكومية تستخدم مبالغ كبيرة لشراء البرامج المغلقة. والبرمجيات مفتوحة المصدر تتميز بالتوفير في التكاليف وتكامل معايير الأنظمة، وإمكانية التطوير والتحديث في هذه البرمجيات على عكس البرامج المغلقة الاحتكارية، كما تتميز البرامج مفتوحة المصدر بالتحرر من تحكم الشركات التجارية وإلغاء الاحتكار، وقد أطلقت دول عالمية رائدة في هذا المجال مبادرات استخدام البرمجيات المفتوحة، مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

تساءلوا عن مشروعات التبريد وسوسة النخيل:

الأعضاء: هدر كبير لمياه الري والصرف بالأحساء بسبب القنوات المكشوفة

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى الهدر الكبير والتسرب في مياه الري والصرف بالاحساء بسبب القنوات المكشوفة، وقالوا إن تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء اقتصر فقط على محافظة الأحساء ولم يتطرق للمحافظات الداخلة في نطاق المشروع كمحافظات الخرج والأفلاج، ودومة الجندل، وتساؤلوا عن التعاون بين هيئة الري والصرف ووزارة الزراعة لمكافحة حشرة سوسة النخيل، واستفسروا عن دور الهيئة في إنشاء مستودعات للتبريد والتخزين خاصة أنها مشروعات مدعومة من بنك التسليف الزراعي.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٣/٢١هـ برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي، ثم عرض للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: هناك هدر كبير وتسرب للمياه بسبب القنوات المكشوفة، مع العلم أن وزارة المالية لم تعتمد المبالغ المخصصة لتحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنابيب مغلقة. وقد ترى اللجنة بإعادة صوغ التوصية للإسراع بتوفير كافة الاعتمادات المالية لتحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنابيب مغلقة، وذلك لحفظ المياه من التبخر والتسرب ولكي يستفيد المزارعون من هذه المياه.

ولفت آخر إلى أن التقرير الذي أعدته اللجنة اقتصر على محافظة الأحساء فقط ولم يتطرق للمحافظات الداخلة في نطاق المشروع كمحافظة الخرج، والأفلاج، ودومة الجندل.

وقال أحد الأعضاء: جاء في إنجازات هيئة الري والصرف لعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ، مشروع نقل المياه

وزارة المالية لم تعتمد المبالغ المخصصة لتحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنابيب مغلقة لحفظ المياه من التبخر والتسرب

المعالجة من الخبر إلى الأحساء في منافسة عامة. وكان على اللجنة أن تستفسر عن وضع هذا المشروع، وهل تم البدء في تنفيذه، وما المرحلة التي وصلت إليها؟ ومن المناسب أن يلقى هذا المشروع الدعم الكافي من المجلس وإصدار توصية مستقلة بخصوصه.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما ورد في المُرفق الثالث في مجال مكافحة حشرة سوسة النخل بأن هناك تعاوناً بين هيئة الري والصرف ووزارة الزراعة، وإلى أنه لم يتم إيضاح هل تم العمل بهذا التعاون أم لا، وما هي أعداد المتعاونين من الكوادر البشرية، وما هي المرحلة التي وصل إليها هذا التعاون؟ وقال: يبدو أن هذا التعاون قد جاء متواضعاً خاصة إذا علمنا أن محافظة الأحساء تعد من أعلى المحافظات في انتشار سوسة النخل.

وقال عضو آخر: لم يوضح التقرير مدى خطورة معالجة وتنقية المياه- إن وجدت- بشكل كافٍ ودقيق مدعماً بالأرقام والآراء الطبية، خصوصاً ما يتعلق بسقاية الخضار.

ولفت آخر إلى أن اللجنة أشارت إلى عدة معوقات تواجهها الهيئة، ومن ضمن هذه المعوقات ضعف العائد المادي لإنتاج التمور. وقال: إن من المناسب أن تناقش اللجنة الهيئة بخصوص الدراسات والأبحاث التي قامت بها لمساعدة المزارعين للتغلب على هذا العائق، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات وبرامج تعليب وتغليف التمور بصورة تجعلها أكثر جذباً للمستهلك، إضافة إلى إيجاد منتوجات صناعية من التمر لتحقيق قيمة مضافة تعود على المزارعين بمردود مجزٍ لمنتجاتهم، فالهيئة بالأحساء هي الجهة التي يعقد عليها الآمال في تطوير وتسويق منتجات التمور ومساعدة المزارعين.

وأشار أحد الأعضاء إلى تعثر مشروع رفع المخلفات الزراعية، والمدينة، والطبيعية، بسبب عدم تعاون المواطنين وتوعيتهم. وتساءل عما قامت به الهيئة تجاه ذلك؟ وهل نسقت مع الجهات الأخرى لإيجاد حلول لها وزيادة ذلك الوعي؟

ورأى عضو آخر مناسبة معرفة دور الهيئة في إنشاء مستودعات للتبريد والتخزين خاصة وأن هذا النوع من المشروعات مدعوم من بنك التسليف الزراعي.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ورد في التقرير من معوقات ومن أهمها طلب الهيئة دعم بنود التشغيل والصيانة، حيث إن الآلات والمعدات مضت عليها سنوات طويلة ولا تفي بالغرض. كذلك ما أشار إليه التقرير من انخفاض في أسعار التمور في السنة السابقة لعام التقرير، مما أثر على المزارع الصغير الذي لا يملك مرافق حفظ أو تخزين. وطلب من اللجنة الاهتمام بهذين الأمرين، وإيجاد وسيلة لمعالجتهما.

ولاحظ أحد الأعضاء أنه بالرغم من أن الهيئة اجتهدت في الاستفادة من مياه الصرف الصحي وحققت إنجازات جيدة تشكر عليها لتعويض النقص الناتج عن نضوب العيون والآبار، إلا أن المشكلة سوف تتفاقم ما لم يكن هناك اتجاه جاد في البحث عن المصادر المتجددة من المياه عن طريق استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه المالحة، وأن هذا الأمر لم يلحظ له أي ذكر في التقرير.

وقال أحد الأعضاء: إن هيئة الري والصرف بالأحساء يشمل نطاق عملها محافظة الأحساء ومنطقة القطيف، بل يتعدى نطاق عملها المنطقة الشرقية إلى محافظة دومة الجندل، ومناطق ومحافظات أخرى. لذا يحسن إعادة النظر في الوضع التنظيمي لهيئة الري والصرف بالأحساء بأن تكون الهيئة الوطنية للري والصرف، وبذلك يشمل نطاق عملها جميع مناطق المملكة، وفق برنامج موحد ذوي معايير وأساليب، ومقاييس وبرامج إدارية موحدة تضمن وترفع الكفاءة الإدارية في هذه الهيئة.

ولفت أحد الأعضاء إلى الدور الكبير الذي تلعبه الهيئة في معالجة المياه والمحافظة عليها، وتدوير المياه مما أدى إلى تحسن الزراعة بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود خبراء سعوديين ذوي كفاءة عالية. وقال: أؤيد اللجنة في ضرورة دعم هيئة الري والصرف بالأحساء مالياً، وإدارياً، لا سيما أن ذلك سينعكس على دورها الكبير، وكذلك إعادة النظر في الوضع التنظيمي في الهيئة.

الأعضاء وهموم الوطن

ظاهرة العمالة الوافدة وتأثيراتها على المجتمع

قال أحد أعضاء مجلس الشورى إن وزارة الخارجية أصدرت – من خلال سفارات المملكة وقنصلياتها في الخارج خلال العام المالي ٢٠١١م (١٤٣٢/١٤٣٣هـ) – ما يقارب تسعة ملايين وخمسمائة ألف تأشيرة، من ضمنها تأشيرات خاصة بالحج والعمرة، أي بزيادة عن العام الماضي ما نسبته (٧,٣٪) عن العام السابق ٢٠١٠م، وما نسبته (٥٨,٢٪) عن العام ٢٠٠٥م. وتشير الإحصاءات – حسب تقديرات وزارة العمل- عن وجود ما يقارب من (٨,٥) مليون عامل أجنبي، مع العلم أن هناك ما يقارب (١,٥) مليون من العمالة لا يدخلون ضمن تلك الإحصائية. وأن إصدار هذا العدد من التأشيرات وخاصة ما يخص العمالة الأجنبية ظاهرة خطيرة جداً، بينما أبناؤنا يبحثون عن الوظيفة. وللعلم فهذه العمالة أرسلوا إلى بلدانهم في الفترة نفسها عام ٢٠١١م ما يقارب من ١٠١ بليون ريال، وأنه من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم العام القادم ٢٠١٢م إلى ١٠٥ بليون ريال.

فهل تدرك وزارة الخارجية ووزارة العمل خطورة هذا الوضع؟ وهل وزارة العمل جادة في إيجاد فرص عمل للسعوديين وهي تصدر هذا العدد من التأشيرات؟ من هنا أدعو المجلس ليطلب حضور وزير العمل إلى المجلس ومساءلته في ذلك، وكذلك أدعو المسؤولين في الدولة إلى اتخاذ إجراءات سريعة للحد من استقدام العمالة الأجنبية من الخارج ومنها اتخاذ الإجراءات التالية:

١- وقف استقدام العمالة الأجنبية لمدة سنتين، وخاصة غير المهنية منها.

٢- أن توقف وزارة الشؤون البلدية والقروية إعطاء رخص فتح محلات جديدة مثل البقالات والحلاقين والمطاعم.

٣- الاعتماد على التخطيط الإستراتيجي المنظم لعملية توظيف العمالة المحلية، بحيث لا يعتمد أو ينفذ مشروع إلا بعد أن يعد له كادر وطني، ولا سيما أن المشروعات الكبيرة تأخذ وقتاً كبيراً لتنفيذها. لذا فبالإمكان تدريب العمالة المطلوبة من أبناء البلد أثناء تنفيذ المشروع كما تفعل الدول الأوروبية.

٤- دعوة وزارة العمل لسعودة وظائف البقالات التي يمثل العاملون فيها ما يقارب من المليون عامل، وهذه مهنة لا تحتاج إلى مهارة عالية، وكذلك سعودة وكالات السفر والسياحة، ومندوبو ومندوبات المبيعات الذين يعملون بكل حرية دون أن تكون هي مهنتهم الأصلية.

٥- تفعيل قرار سعودة وظائف مديري الموارد البشرية والتدريب في الشركات والمؤسسات.

٦- إعادة موضوع سياقة المرأة للسيارة، حيث أثبتت إحدى الدراسات أن ٨٥٪ من السعوديين يستخدمون السائقين لتوصيل أبنائهم وبناتهم للمدارس والجامعات وأماكن أعمالهن، ويقدر عدد هؤلاء السائقين بحوالي ٨٠٠ ألف سائق خاص.

الأعضاء: دور التحقيق والإدعاء العام لا يحقق الزجر والردع المطلوب للجناة

القضايا المعادة للجهات الأمنية تمثل ثلث القضايا المحالة للإدعاء العام وهذا تعطيل لقضايا الناس والضرر بهم

طالب أعضاء مجلس الشورى بتنفيذ قرار المجلس السابق القاضي بوضع ميزانية مستقلة لهيئة التحقيق والإدعاء العام، وتساؤلوا عن سبب بقاء بعض المساجين في السجون بدون مسوغ نظامي وقالوا: إن دور الهيئة لا يحقق الردع المطلوب للجناة والزجر لأمثالهم، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٣/٧هـ ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والإدعاء العام للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، ثم عرض الموضوع للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: يحسن أن يكون هناك تحليل جيد للجداول المشار إليها في تقرير الهيئة وما تضمنته من أرقام حتى تتضح نتائج العمل والإنجاز ومعدلات الجرائم والظواهر الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالجرائم، وكذلك عدد القضايا نسبة إلى عدد السكان وغيرها، حتى يستطيع المجلس أن يبني عليها توصيات مناسبة تعزز من دور الهيئة والمهمات المنوطة بها.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن ميزانية الهيئة ترتبط بميزانية وزارة الداخلية، وقال: سبق وأن صدر قرار

لمجلس الشورى عام ١٤٢٥هـ ونص على وضع ميزانية مستقلة لهيئة التحقيق والإدعاء العام في الميزانية العامة للدولة، وأكد المجلس هذا القرار في قرار آخر صدر عام ١٤٢٩هـ، إلا أن توصيات اللجنة في هذا التقرير لم توضح ما تحقق بشأن قرارات المجلس السابقة.

وقال أحد الأعضاء: يتضح من تقرير الهيئة بروز عدد من المحافظات سجلت معدلات عالية في القضايا مقارنة بالمحافظات الأخرى، لذا يحسن أن يطلب المجلس في توصياته من الهيئة إجراء دراسات حول تلك المحافظات للتعرف على أسباب القضايا فيها للعمل على الحد من تلك المسببات.

وقال عضو آخر: إن المجلس سبق وأوصى عام ١٤٣١هـ بأن تضمن تقارير الهيئة القادمة الدوافع المؤدية إلى ارتكاب الجرائم والجنايات. لذا يحسن أن يوصي المجلس بالتأكيد على القرار المشار إليه للقيام بالدراسات المطلوبة بشأن تلك الجوانب وتضمن ذلك في تقاريرها.

ولفت عضو آخر إلى أن الهيئة طلبت مبلغ خمسمائة ألف ريال للصرف منه في الحالات التي لا تشملها بنود ميزانيتها، وعلى الرغم من ضآلة هذا الطلب إلا أن اللجنة لم تأت بتوصية لتغطية النفقات الطارئة وفقاً لطبيعة عمل الهيئة.

وأشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى ما ورد في تقرير الهيئة من أن عدد القضايا التي صدر فيها اتهام كان (٥٦٥٧٧) قضية، والقضايا المعادة (٢٣٣٦٠) قضية، وبذلك تمثل القضايا المعادة حوالي ثلث مجموع القضايا المحالة للإدعاء العام، وهذا يعني أن تلك القضايا لم تنته لأن المعاملات تعود للشرط أو للجهات التي أوقفوا لديها، وفي هذا تعطيل لقضايا الناس والضرار بهم. وقد تكرر هذا الأمر في تقارير سابقة فما السبب؟ ولِمَ لا يحاسب المتسبب؟ ولِمَ هذا التهاون من الجهات المعنية بالضبط أو الجهات المعنية باستكمال الأوراق؟

ولفت أحد الأعضاء إلى قصور في العمل في الهيئة، حيث قال: لقد صدرت قرارات اتهام في القضايا التي أقيمت فيها الدعوى العامة، ولم تراجع اللجنة المعنية بقضايا الاتهام، إلا (٣٤٩٠) قراراً فحسب من بين (٥٦٥٧٧) قراراً، وهذا دليلاً على قصور في العمل وعلى أن الاتهام في غير محله. فما الفائدة من هذه اللجنة إذا كان دورها غير فاعل في مراجعة قرارات الاتهام؟

وتساءل أحد الأعضاء عن نتائج القيام بجولات على السجون وعن إبقاء بعض المساجين في دور التوقيف بدون مسوغ نظامي، متسائلاً عن عددهم.

ولاحظ أحد الأعضاء أن دور التحقيق والإدعاء العام لا يحققان النتائج المطلوبة من ردع للجناة وزجر لأمثالهم، وقال: إننا لا نسمع عقوبات زاجرة أو أحكاماً رادعة لأشخاص تتكرر منهم نفس الجنايات، فالأرقام في التقرير كبيرة، وتساءل: هل السبب هو عدم الوصول إلى نتائج إيجابية في التحقيقات؟ أم أن الأسباب في ذلك هي الأحكام الصادرة من المحاكم؟ ولِمَ لا يوجد في توصيات اللجنة ما يحث الهيئة نحو الوصول إلى حقيقة هذا الجانب؟

وأشار أحد الأعضاء إلى أن جهود الهيئة قد بعثرت ووزعت في أكثر من منطقة، فلم تعد قادرة على القيام بالواجبات المنوطة بها. ودعا إلى حث الهيئة على تكثيف جهدها في مجالي التحقيق والإدعاء العام، لتبرز النتائج والثمار من جهود الهيئة.

وطالب أحد الأعضاء بأن يوصي المجلس بإيجاد آلية مناسبة تكفل تحقيق الدراسات التي يطالب بها المجلس.

وقال: إنه كان من الأولى أن يشمل هذا التقرير ما أوصى به المجلس سابقاً، وهو أن على الهيئة أن تضمّن تقاريرها القادمة ما أنجز في إطار تحسين وضع نزلاء السجون ودور التوقيف، ومن الأنسب دعم الهيئة بالإمكانات المالية والإدارية حتى تتمكن من القيام بمهامها والمسؤولية المنوطة بها.

وتساءل أحد الأعضاء: عن ما إذا تضّمن تقرير الهيئة تنفيذاً لتوصيات المجلس السابقة والمتعلقة بموضوعي الدوافع المؤدية لارتكاب الجرائم، وتحسين وضع نزلاء السجون والتوقيف؟ وقال: إن التوصيات تلبي بعض مطالب الهيئة، إلا أنها لا تؤكد المطالبات التي ينبغي أن تقوم بها الهيئة.

واقترح أحد الأعضاء دعم الهيئة لتطوير الجهاز وبرامجه، وقال: لم يعتمد إلا (٥٧٪) من الميزانية المطلوبة من الهيئة، كما أن المشاركات الخارجية للعاملين في الهيئة ذات أهمية لاكتساب الخبرة. وطلب ذكر المناطق التي وقعت بها جرائم الاعتداء على النفس للمساعدة في دراسة المشكلات الموجودة فيها وأسبابها.

وقال أحد الأعضاء: من اللافت للنظر في التقرير قضية الانتحار والأعداد الكبيرة الخاصة بها والتي ذكرها التقرير، وهي قضايا غريبة على مجتمعنا. ومن الأفضل أن يتعرّف المجلس على جنسيات من قام أو حاول الانتحار وهل هم مسلمون أم غير مسلمين؟ ومن الأفضل أن تنظر لجنة الشؤون الاجتماعية في هذا الأمر، والبحث مع الهيئة في التقارير القادمة لعمل دراسة ميدانية لمثل هذه الحالات الخطيرة.

متابعة إستراتيجيات الوزارات والمؤسسات

أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أن كثيراً من الوزارات والمؤسسات الحكومية تتبنى إستراتيجيات مختلفة، مثل إستراتيجية التوظيف، والرعاية الصحية وغيرها، لكن ربما تحمل هذه الإستراتيجيات خللاً في بنائها، أو يحصل قصور جوهري في متابعة تنفيذها، وعلى الرغم من أن المجلس يثمن جهود كل الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تبذل جهوداً في رسم وتنفيذ تلك الإستراتيجيات التنموية التي تهدف لتحقيق رغبة ولاة الأمر ومصلحة المواطن، إلا أننا في المجلس ومن منطلق إدراكنا لمسؤولياتنا ونظراً لأهمية هذه الإستراتيجيات، يحسن أن تراجع هذه الإستراتيجيات سنوياً من قبل مجلس الشورى وتربط بتقارير الأجهزة المختصة بهذه الإستراتيجيات ووزارة التخطيط والاقتصاد.

تحويل مكاتب الصلح إلى دوائر قضائية ووضع لائحة لحقوق المرأة المطلقة

د. إبراهيم البراهيم

اختيار القضاة وفق معايير علمية وسمات أخلاقية، وقدرات شخصية تؤهلهم للنهوض بهذه المسؤولية العظيمة

وافق مجلس الشورى على قرار بدراسة تطوير مكاتب الصلح الحالية في المحاكم إلى دوائر قضائية، ووضع معايير لتحديد أعداد القضاة، وأن تصدر وزارة العدل قائمة بالمؤهلين لتصفية شركات العقار والإرث، وإعداد مدونة للأحكام القضائية تشتمل على الأحكام الفقهية في مجالات الأحوال الشخصية، والأسرة، والمعاملات المالية، الحدود والجنايات، العقوبات والتعزيزات، تستمد من الفقه الإسلامي على يد نخبة من الفقهاء الثقات، يرجحون من الفقه ما يرونه صواباً ومناسباً لأحوال الناس وظروفهم، مما يدخل تحت قاعدة الكتاب والسنة ولا يصادم نصاً ولا يخالف معلوماً من الدين بالضرورة من غير تقيد بمذهب معين لتصبح مرجعاً للقضاة، مع الإسراع في إعداد لائحة تنظيمية لحقوق المرأة المطلقة تحفظ حقوقها وحقوق أطفالها، كما نصت عليها الشريعة الإسلامية، ودعم مكاتب القضاء بطاقم إداري وفني وبحثي يتيح للقاضي دراسة القضية ومن ثم الحكم فيها. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٢٣/٣/٢٧هـ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم بن عبدالله البراهيم، حيث قال: إن اختيار القضاة يتم وفق معايير علمية وسمات أخلاقية، وقدرات شخصية تؤهل من يتم اختياره للنهوض بهذه المسؤولية العظيمة. وقد عقدت الجهات القضائية حلقات نقاش موسعة لهذا الغرض، وقام المجلس الأعلى للقضاء بإعداد لوائح بهذا الخصوص. كما أن أكثر الوظائف القضائية الشاغرة هي في درجة (ملازم قضائي)، ويتم ترشيحهم من قبل لجان مشتركة بين الجهات القضائية والجهات التعليمية، ممثلة في كليات الشريعة في المملكة، ثم ترفع الترشيحات للجهات المختصة وتتبع إجراءات في التعيين تلائم المسؤولية العظيمة لولاية القضاء، ثم يتوج ذلك بأمر خادم الحرمين الشريفين، ويحتاج ذلك كله إلى وقت، ومن جهة أخرى فإن تأهيل القاضي بعد حصوله على شهادة كلية الشريعة يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل للتأهيل القضائي المتخصص في المعهد العالي للقضاء، والتدريب على العمل القضائي في المحاكم.

وأضاف رئيس اللجنة أن تدريب القضاة يتم في ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: أثناء الدراسة في مرحلة الماجستير في المعهد العالي للقضاء، ففي المعهد يتم عقد محكمة صورية صممت على هيئة مجلس الحكم يتم التدريب فيها على القضاء من قبل قضاة لهم خبرة طويلة في هذا المجال، والمرحلة الثانية: بعد الدراسة النظرية في المعهد العالي للقضاء يتدرب الملازم القضائي عملياً لمدة سنة في جلسات المحاكم، بعدها يؤهل للعمل القضائي. والمرحلة الثالثة: تعقد دورات متخصصة وحلقات نقاش في المعهد العالي للقضاء وغيره يشارك فيها عدد من القضاة.

وأوضح د. البراهيم أن جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لديها أقسام علمية مؤهلة لإعداد الخطط الإستراتيجية وبالتعاون مع المسؤولين والخبراء في وزارة العدل تم إعداد خطة متكاملة بكتابة العدل، وسلمت للوزارة. كما أن الوزارة أعدت مشروع نظام التوثيق وهو يعنى بالترخيص للموثقين الأهليين بالوكالات وغيرها من العقود، وقد رفع من الوزارة إلى المقام السامي، وهو تحت الدراسة لدى الجهات المعنية.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن كتاب الضبط يتم تدريبهم من خلال دورات مكثفة في الحاسب الآلي والمهارات التي تعينهم على القيام بأعمالهم.

وأوضح أن العلاقة بين الجهات القضائية والإعلام ينبغي أن تكون علاقة تعاون، تهدف إلى التثبت وتحري الحقيقة، وحفظ هيبة القضاء ومكانته، أما التجاوز في حق القضاء والقضاة فهو تشكيك في إقامة العدل، مما ينعكس سلباً على الجوانب الأمنية والاجتماعية. وتقويم العمل القضائي ليس المرجع فيه وسائل الإعلام أو مجالس العامة، وإنما مرجعه الجهات المتخصصة في المجلس الأعلى للقضاء التي تتابع وتشرف وتقوم بأعمال الرقابة على الأعمال القضائية، والمتابع يدرك أنه قد ينشر في وسائل الإعلام أخباراً عن بعض القضايا فإذا رجع إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية وجد أن الحقيقة تغاير ما نشر.

الأعضاء وهموم الوطن

توضيح من وزارة العدل للأحكام الصادرة من المحاكم

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: يحظى القضاة في بلادنا بوافر الاحترام والتوقير من جميع شرائح المجتمع من أعلى هرم القيادة إلى رجل الشارع البسيط، غير أنه كثر الحديث عن ضعف بعض الأحكام القضائية وأثر ذلك في زيادة الجرائم وتنوعها. وما تنشره بعض وسائل الإعلام من الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية يعضد ما يلمسه المواطن من ذلك الضعف. وكلنا نعلم تأثير ما ينشر في وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام وتكوين اتجاهاته وقناعاته. لذا من غير المناسب أن يسكت المتحدث الرسمي لوزارة العدل عن توضيح أو تصويب ما تنشره وسائل الإعلام من الأحكام الشرعية بعد صدورها، ولا سيما في الجرائم التي تمس الأعراض.

الموافقة على تعديلات في نظام المراقبة الصحية في منافذ الدخول

د. محسن الحازمي

هناك غياب لجهتين مهمتين عند دراسة هذا الموضوع وهما وزارة الخارجية ووزارة الحج، فلم تقم هاتان الوزارتان بدراسة لهذا الموضوع رغم ارتباطهما الكبير به

وافق مجلس الشورى على التعديلات التي أجرتها الحكومة على تعريف المادة الأولى، وتعديل المادة السادسة والعشرين من مشروع نظام المراقبة الصحية في منافذ الدخول ليصبح عنوان المادة الأولى: (نواقل الأمراض وخوازنها)، ولتصبح المادة السادسة والعشرون بالنص الآتي: "تشكل لجنة بقرار من وزير الصحة، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة برئاسة مستشار نظامي، للنظر في أي مخالفة لأحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية وتقرير العقوبة المناسبة المنصوص عليها في هذا النظام، ورفع قرارها إلى الوزير لاعتماده، ويجوز لمن صدر في حقه قرار بالعقوبة التظلم منه أمام ديوان المظالم وفقاً لنظامه، وإذا اقترنت المخالفة بارتكاب فعل جرمي فتحال القضية إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام للتحقيق مع المتهم، تمهيداً لإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة".

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٣/٢١هـ ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء حول مشروع نظام المراقبة الصحية في منافذ الدخول عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي الحازمي، ثم عرض الموضوع للمناقشة حيث أبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: هناك غياب لجهتين مهمتين عند دراسة هذا الموضوع وهما وزارة الخارجية ووزارة الحج، فلم تقم هاتان الوزارتان بدراسة لهذا الموضوع رغم ارتباطهما الكبير به.

واقترح أحد الأعضاء إعادة تعريف المقصود بحرية الحركة الواردة في المادة "الأولى" ليصبح: "صعود المسافرين على متن السفينة أو الطائرة أو مركبة نقل بري لدى وصولها" ولم تحدد اللجنة المشكلة لدراسة هذا النظام المواد التي استندت عليها في تحديد الغرامة لمن يخالف أحكام، ولم تسترشد بدول مماثلة لتطبيق مثل هذه الغرامات.

ورأى أحد الأعضاء إعادة تعريف ما يجب أن يخضع للمراقبة الصحية في المنافذ في المادة "الأولى" ليصبح: "أي كائن يحمل عاملاً معدياً يشكل خطراً محتملاً على الصحة العامة".

وقال عضو آخر: إن المخالفات الواردة في مشروع هذا النظام هي مخالفات إدارية حسب واقعها، وعلى هذا فإن الجهة الإدارية المختصة هي الجهة المعنية بإيقاع العقوبة المناسبة لأي مخالفة لأحكامه، كما أنه ليس من المناسب أن تنظر المحاكم لمثل هذا النوع من المخالفات الإدارية، أو أن يسند الإدعاء والتحقيق فيها إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام، حيث إنها ليست مخالفات جنائية.

وقال عضو آخر: ليست هناك حاجة للنص بأن يصدر وزير الصحة قراراً بتعيين أعضاء هيئة للضبط في مناطق المملكة، حيث إن من مهمات عمل الموظفين في منافذ الدخول ومن جهات متعددة تطبيق أحكام مشروع النظام، والتأكد من الالتزام بمتطلباته، وضبط أي مخالفة لأحكامه.

وأوضح أحد الأعضاء أن هناك ملحوظة على المادة "الثانية" فيما يتعلق بالتعديل الذي أحدثته الحكومة ووافقت اللجنة عليه، حيث استبدلت الحكومة كلمة: "خوازينها" بكلمة: "الوباء"، وهذا التعديل يغير تماماً التعريف ومضمونه. فعلم الأمراض يفرق بين ناقل المرض وخازن المرض، وحامل المرض. كما أن المبرر الذي أوردته الحكومة من أجل تغيير هذا التعريف غير صحيح، فبالرجوع للوائح الصحية الدولية المرفقة بالتقرير، نجد أنه لا يوجد تعريف لنواقل الأمراض وخوازينها، وإنما يوجد تعريف للناقل فقط. وطالب أن تعيد اللجنة النظر في ذلك التعريف بشكل أدق.

وقال عضو آخر: يحسن الأخذ بما ورد من الحكومة لأن ما صدر من المجلس فيما مضى ينطوي على مخالفة لطبيعة الاختصاص وإجراءات التقاضي، فهيئة التحقيق والإدعاء العام لا تختص في التحقيق وإقامة الدعوى في المخالفات الإدارية. ثم إن مدة التظلم المنصوص عليها بستين يوماً لا تتوافق مع المدد المنصوص عليها في نظامي المرافعات والإجراءات الجزائية.

وأتاح معالي الرئيس المجال لرئيس اللجنة الدكتور محسن بن علي الحازمي، لإبداء وجهة نظر اللجنة حيال ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الموضوع فأوضح الآتي:

-إن مسؤولية دعوة مندوبين من وزارة الخارجية ووزارة الحج من عدمها كمندوبين في هيئة الخبراء، هي من اختصاص هيئة الخبراء نفسها. وهذا ليس له علاقة مباشرة في موضوع التباين في وجهات النظر.

-وفيما يتعلق بتعريف الخازن والناقل، فهو وارد وسيتم التطرق إليه لاحقاً، أما ما يتعلق بالحامل فهو لم يرد في المادة ولا مشروع النظام، ولذلك لم تعن اللجنة بإيراد تعريف للحامل.

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لأعضاء اللجنة لإبداء المزيد من الآراء بشأن وجهة نظر اللجنة وكانت على النحو الآتي:

هناك تساؤل حول عودة اللجنة إلى تعريف الناقل والخازن الوارد في مشروع الحكومة، وتوضح اللجنة أن المرض تتسبب به كائنات دقيقة كالبكتيريا، والفايروسات، والبلازموديوم، ولكن توجد كائنات أخرى دقيقة توصل المرض للإنسان كالدرن والحمى المالطية. وهناك بعض الأمراض تنتقل من خلال خوازن، بمعنى أن الكائن الدقيق المرض لا يكون جاهزاً في الناقل، ولكنه يتحول في دورة حياته من مرحلة لمرحلة، وأحياناً من ناقل إلى ناقل، حتى يستكمل دورته ويكون في الهيئة المرضة. وعليه رأت اللجنة مناسبة كلمة (خوازنها) في التعريف الوارد في مشروع الحكومة، وكذلك لمعرفتها بمسببات الأمراض، وورود كلمة: (الخوازن) في المادة "الخامسة" من هذا النظام. كما أن اللجنة لم تغفل عن (الخوازن) ابتداءً لأنها كانت تدخل ضمن ناقل المرض سواء بصورته الجاهزة أو المتطورة.

توحيد رقم الطوارئ وإنشاء مركز لها

د. سعود السبيعي

توحيد رقم الطوارئ مهم وتعمل به معظم دول العالم منذ زمن بعيد

طالب أعضاء مجلس الشورى أن يكون مركز بلاغات الطوارئ خلال مناقشة المجلس لمشروع نظامه، تحت إشراف سمو وزير الداخلية، وطالبوا بتوحيد رقم الطوارئ كما هو معمول به في أكثر دول العالم، ولفتوا إلى الاختصار الحاصل في مواد النظام وعدم الإطلاع على تجارب الدول الأخرى وإرفاق أنظمتها، وعدم تحديد اختصاصات الجهات المعنية وواجباتها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٣/١٤هـ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح مشروع نظام مركز بلاغات الطوارئ بموجب المادة (٢٣)، من نظام مجلس الشورى، وأوضح معالي رئيس الجلسة أن هذا الموضوع في أساسه مقترح من المواطن المهندس محمد الصالح، والذي تبنته اللجنة بناء على المادة "الثالثة والعشرين" وطرح للملاءمة في جلسة المجلس العادية السابعة عشرة ليوم الأحد ١٤٣٢/٤/٢٩هـ، وقد وافق المجلس على ملاءمة المقترح وأعيد للجنة لدراسته.

وتلا رئيس اللجنة الدكتور سعود بن حميد السبيعي تقرير اللجنة وتوصياتها، وأبدى عليه الأعضاء ملحوظاتهم، حيث قال أحد الأعضاء: من المناسب إضافة مادة جديدة تُعنى بأهداف المركز ولا داعي لوجود ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية به، ويمكن الاستعاضة عنه بجمعيات علمية متخصصة في مجال الطوارئ والإغاثة، كالجمعية السعودية لطب الطوارئ، والتي قد تسهم في تحقيق ما ورد في الفقرة (٤) من المادة "الثانية" والخاصة بالعمل على رفع كفاءة وكفاية خدمات الطوارئ والإسعاف بالتعاون مع كافة القطاعات المعنية.

ورأى أحد الأعضاء أن يكون المركز تحت إشراف سمو وزير الداخلية، وقال: من المفترض أن تذكر اللجنة البرنامج المعد في وزارة الداخلية ورأيها نحو مركز القيادة والسيطرة، الذي أعدت له الوزارة المباني والإدارة والأجهزة المتطورة، وبرامج التدريب والاعتمادات المالية والإدارية الكبيرة، فهل هذا الجهاز المقترح سوف يكون بديلاً، أم ستؤول إليه مسؤولية القيادة والسيطرة؟ فلدينا جهاز متكامل وقوي، وقوى فنية متخصصة ومدربة، ولديها برامج تدريب وميزانية، ولديها معدات وأجهزة اتصالات متعددة ومتطورة. إن اللجنة تسعى في مقترحها إلى إيجاد فكرة مركز، والمركز قائم حالياً في وزارة الداخلية كما ورد في إجابات مندوبي الوزارة. ومن المناسب أن توجه التوصية إلى سرعة تبني رقم طوارئ موحد، وإصدار قرار يتضمن توحيد رقم الطوارئ تحت مسؤولية مركز القيادة والسيطرة بوزارة الداخلية، وإلزام جميع الأطراف الأخرى بالارتباط بهذا المركز.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن توحيد رقم الطوارئ أمر مهم وتعمل به معظم دول العالم منذ زمن بعيد. ويمكن تطبيق هذا المقترح دون الحاجة لإنشاء إدارة مركزية ترتبط بوزير الداخلية، فهناك إدارات قائمة ومراكز للطوارئ يمكن إعادة هيكلتها وتنظيمها لتطبيق هذا المقترح.

ولفت آخر إلى أن إنشاء مركز جديد سيكون عبئاً لا أكثر، ولن يكون حلاً لمشاكل تنظيم اتصالات الطوارئ. وقال: يمكن الاستفادة من الجهة المتخصصة في الطوارئ بوزارة الداخلية، أو الهلال الأحمر لتوفير الكوادر والإمكانات الحديثة، وتحديث طريقة الاتصال والتنسيق بين الجهات المعنية.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه ورد في المادة "الثالثة" عبارة "ألا تقل مرتبة رئيس المركز عن المرتبة "الرابعة عشرة" ولم يُشَر إلى من الذي يختاره، وما هي آلية هذا الاختيار، وهل هذه المرتبة ثابتة للمركز يتم التعيين عليها، أو أنه سيختار من ممثلين ويشترط أن يكون الرئيس من شاغلي هذه المرتبة.

وأوضح أحد الأعضاء أن المهام المنصوص عليها في المادة "الثانية" جعلت المركز يقوم بمهام وأعمال جهات أخرى.

وقال عضو آخر: إن تبني هذا المقترح سيحقق نتائج كبيرة ونبيلة، بشرط أن يكون هناك تدريب مكثف، وميزانية خاصة بالمركز، ويكون العمل جماعياً وموحداً وبروح الفريق من خلال سرعة وكفاءة تلقي البلاغات، وسرعة توجيه القطاعات المعنية بالحوادث للاستجابة للبلاغات.

وأشار عضو آخر إلى أن مهمة المركز ليست تلقي الاتصالات من خلال رقم موحد فقط، بل أيضاً الإشراف على الجهات التي تقدم الخدمة ومتابعتها والتنسيق بينها. فما نعاني منه هو الخلل الواضح في عمليات التنسيق بين الجهات المعنية عند حدوث أي طارئ.

ولفت عضو آخر إلى الاختصار الواضح في مواد المشروع، وعدم الإطلاع على تجارب الدول الأخرى وإرفاق أنظمتها، وعدم تحديد اختصاصات الجهات المعنية وواجباتهم، وعدم ذكر قواعد التنسيق بين هذه الجهات في دعم نشاط هذا المركز.

جاء إيماناً من المملكة بأهمية الحوار للتعايش السلمي بين الشعوب..

الموافقة على تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار في أوروبا

د. عبدالله العسكر

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات مشروع يتسم بالإنسانية والعالمية ويهدف لتحقيق الخير والنفع للبشرية جمعاء

وافق مجلس الشورى على مشروع اتفاقية تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٣/٢٨هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن مشروع اتفاقية تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن إبراهيم العسكر، ثم عرض للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات أحد مشروعات الملك عبدالله الإصلاحية المتميزة، وهو مشروع يتسم بالإنسانية والعالمية ويهدف لتحقيق الخير والنفع للبشرية جمعاء، وهذا المركز إضافة حقيقية ونافعة ومتميزة ويقدمها الملك عبدالله باسم المملكة للعالم.

وأوضح أحد الأعضاء أن الحوار قد طرح من خلال أربعة مستويات بدأ أولاً: بالحوار على المستوى الوطني لتعزيز وحدة المجتمع السعودي وإشراك كل فئات المجتمع في تقديم الحلول للمشكلات والصعوبات التي يعاني منها المجتمع، وكان ذلك واضحاً في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وثانياً: على المستوى العربي حيث دعي إلى المصالحة بين الأشقاء العرب، فكان أن تم له ذلك في قمة الكويت الاقتصادية، وثالثاً: الحوار على المستوى الإسلامي، حيث دعي علماء ومفكرو المسلمين، باختلاف تنوع مذاهبهم العقدية والفقهية إلى الحوار فيما بينهم فكان له ذلك، حيث تم عقد مؤتمر الحوار الإسلامي بين علماء المسلمين ومفكريهم في مكة المكرمة، وصدر عنه نداء مكة المكرمة حول أهمية الحوار. ورابعاً: الحوار على المستوى الدولي، فقد عقد المؤتمر العالمي لحوار أتباع الأديان والثقافات في مدريد، كما عقدت قمة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات في الأمم المتحدة.

ودعا عضو آخر إلى دعم الموافقة على مشروع الاتفاقية قائلاً: إن الحوار تحول من دعوة ومبدأ إلى عمل مؤسساتي منظم ولأهمية وحيوية المركز وتحقيقه لنفع الإنسانية جمعاء.

وقال عضو آخر: إن السماح لكل منظمة دولية بالانضمام إلى هذه الاتفاقية يدل على نجاح مبادرة خادم الحرمين الشريفين لإطلاق قيمة الحوار في نسيج العلاقات الدولية من أجل نزع حتمية الصراع بين الحضارات وتكريس التعايش بين شعوب الأرض لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، كما أن قيام المركز في مثل هذا الوقت يشكل رصيداً إضافياً لسياسة المملكة الخارجية بما يكفل التعايش الديني والروحي بين الأفراد والمجتمع، وهذا ما دأب عليه خادم الحرمين الشريفين من إشاعة قيم الحوار على الصعيد الوطني والعربي والعالمي. لذا أؤيد الاتفاقية.

وقال أحد الأعضاء: إيماناً من حكومة المملكة العربية السعودية بأهمية التواصل مع العالم بمختلف حضاراته وثقافاته، وأهمية نشر ثقافة السلام والبحث عن أرضية مشتركة للتعاون بين الحضارات، استشعرت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين في وقت مبكر الحاجة للحوار بين الحضارات مما جعلها تبادر بمشاركة الدول الإسلامية بعقد مؤتمر عالمي للحوار في العاصمة الإسبانية (مدريد) بمشاركة ثلة من العلماء والمهتمين بقضية الحوار، لا سيما أن الحوار سمة حضارية للتفاهم، ويسهم بدرجة كبيرة في تبديد ما يقال عن صراع الحضارات والأديان، وذلك في بادرة فريدة من نوعها عالمياً وتاريخياً تحسب للمملكة العربية السعودية وتسجل دورها الريادي عالمياً لتعزيز الحوار وتكريس مبدأ التعايش بين الشعوب.

وطالب أحد الأعضاء بأن يتم تبني عدة إستراتيجيات لتحسين العلاقات الإنسانية وتوفير سبل التواصل بين المسلمين وبين الأفكار والبشر عموماً، كما ينبغي تجنب الحوار في المسائل العقدية والدينية، والتركيز على القضايا الإنسانية والأخلاقية المشتركة بين الأديان السماوية.

وطلب عضو آخر بإضافة تعريف واضح وشفاف للمركز وأهدافه وما يدور في مؤتمراته، لا سيما أن هناك خلطاً في موضوع "حوار الأديان" و"وحدة الأديان".

من جانبه علق رئيس اللجنة على ملحوظات الأعضاء قائلاً: من المعروف أن من تعاليم الديانات السماوية والثقافات المعاصرة التركيز على العلاقة بالبيئة والاستدامة، كما أن هناك علاقة بين أهداف المركز والمحافظة على البيئة وفيما يتعلق بمجلس الأطراف، فإن مجلس الإدارة في المركز مهيمن على جميع المجالس. ومجلس الأطراف هو من يرسم السياسات والاقتراحات، ولكن القرار النهائي بيد مجلس الإدارة.

هل ساهمنا بأيدينا في تدهور اللغة العربية؟

لغتنا الجميلة.. تتعرض لغزو فكري

الحديث عن اللغة العربية حديث ذو شجون، فهي لغتنا الجميلة ويكفي أنها شرفت بأن تكون لغة القرآن، ويقول عنها أحد المثقفين الفرنسيين: «اللغة العربية بدأت على غاية الكمال، وهذا أغرب ما وقع في تاريخ البشر، فليس لها طفولة ولا شيخوخة».

ولقد تعرضت اللغة العربية لكثير من محاولات الغزو الفكري على مدى العصور المختلفة. ويرى البعض أن ما تتعرض له في عصرنا هذا فاق ما سبق وعانت منه في كل العصور والأزمان السابقة، بعضهم يعتقد أن ذلك يرجع إلى التدهور الذي نعاني منه في حياتنا وانعكس بالتالي على لغتنا. ويرى آخرون أن ثورة التكنولوجيا والعلوم من حولنا والتي تأخرنا فيها وما نحن إلا مستهلكين لمنتجاتها هو السبب في رفع شأن لغات أخرى تغذي تلك الثورة التكنولوجية بينما تقبع العربية في آخر التصنيف.

فهل تعاني اللغة العربية بالفعل من تدهور وما شكله وكيف يمكن إعادة بريق هذه اللغة كسابق عهدها؟ للإجابة على هذه الأسئلة أجرت الشورى الاستطلاع التالي..

مسألة المصطلحات الأجنبية

بداية يقول د. فهد بن ناصر العبود عضو مجلس الشورى: هناك مصطلحات تقنية ومعلوماتية كثيرة ومتعددة وغيرها من مصطلحات المجالات الأخرى ينتشر تداولها بيننا كل يوم، وهذه المصطلحات بلغات أجنبية ليس لها علاقة باللغة العربية. وأعتقد أن المشكلة أو العلة لا تكمن في اللغة العربية نفسها بقدر ما هي مشكلة العرب أنفسهم، فليس لدينا منتجات أو مخترعات. ولو كان لدينا مخترعات لاستطعنا تسميتها بلغتنا وفرضها على الجميع. ولذا فإننا كما نستورد منتجات ومخترعات التقنية فنحن أيضاً نستورد أسماءها ومصطلحاتها بلغاتها الأصلية.

هذه المصطلحات تعد بالآلاف وتزداد كل يوم لأن مجتمعات الشرق والغرب يتسابقون إلى الاختراع والإنتاج ويسمون مخترعاتهم ومنتجاتهم كما يحلو لهم، وهم بهذا لا يفرضون مخترعاتهم ومنتجاتهم فقط على العالم، وإنما ينشرون لغاتهم في جميع أنحاء العالم.

فرانكو آراب.. لغة الشباب

أما د. جبريل حسن العريشي عضو مجلس الشورى فيرى أن اللغة هي أهم أدوات التواصل الاجتماعي، وهي الشفرة التي بها يتم الاتصال بالآخر، كما أنها هي الوسط الذي يحمل حضارة المجتمع وثقافته وطريقة تفكيره.

ويضيف: اللغة العربية هي الحاضنة لمنظومة القيم التي تكون هوية الأمة الإسلامية، وتعد من أقدم اللغات الحية على وجه الأرض على اختلاف بين الباحثين حول عمرها، ولكننا ليس لدينا شك في أن العربية التي نستخدمها اليوم أمضت ما يزيد على ألف وستمائة سنة، وارتبطت بحياة المسلمين بحيث أصبحت لغة العلم والأدب والسياسة والحضارة فضلاً عن كونها لغة الدين والعبادة.

العامية وخطرها على الفصحى

ويواصل د. عريشي: لقد أدى التراخي والإهمال في استخدام اللغة العربية الفصحى إلى تمهيد الطريق أمام انتشار اللهجات العامية وتشويهاتها اللغوية، بحيث أصبحت تتغلغل في المحافل الرسمية والمدارس والمعاهد والجامعات ووسائل الإعلام والثقافة الحكومية والخاصة بالإضافة إلى اللافتات التجارية في الشوارع والأسواق ومنابر الخطابة في المساجد. كما أصبح الشباب يتحاورون ويدونون باللهجات العامية كتابة وقولاً على الهاتف الجوال وعلى شبكة الإنترنت، وهو ما يعد كارثة على اللغة العربية الفصحى وأمراً مثيراً للجزع عند المفكرين والمثقفين.

فرانكو آراب

ويحذر قائلاً: لكن الكوارث لا تأتي فرادى. فالكارثة الجديدة على اللغة العربية – والأجدر بأن نفزع من نتائجها على ثقافتنا العربية– هي انتشار ما يسمى بلغة الفرانكو آراب التي ابتدعها الشباب وانتشرت في الآونة الأخيرة. وهي عبارة عن كتابة ما يتحدثون به باللهجات العامية العربية ولكن بحروف لاتينية وأرقام تعبر عن بعض الحروف العربيَّة التي لا يوجد لها نظير في اللغات اللاتينيَّة، مثل "الخاء" و"الطاء". وهم يستخدمون تلك اللغة كوسيلة اتصال سريعة الإيقاع تضم عدداً من المفردات المختصرة. ولقد انتشرت هذه الظاهرة بين الشَّباب، وخصوصًا على الـ "فيس بوك" والمنتديات والرسائل

د. فهد العبود

د. العبود: مشكلة العرب أنه لا يوجد لديهم منتجات أو مخترعات تفرض لغتنا

د. عريشي: شركات التقنية ساهمت في كارثة (الفرانكو آراب)

القصيرة على الهاتف الجوال، حتى أصبحت هي السِّمة السائدة للتَّواصل فيما بينهم، بينما تنحَّت الكتابة العربية جانبًا من كتاباتهم وتواصلهم.

إن استخدام الحروف اللاتينية مكان العربية لهو الخطر الداهم الذي يهدد هويتنا وثقافتنا، وهو أخطر آلاف المرات من استخدام اللهجة العامية، التي كان الشباب – على الأقل- يستخدمون حروف اللغة العربية في كتابتها.

غزو فكري

ويعطي مثالاً لما يحدث في العديد من الدول الإسلامية من استبدال الحروف العربية في الكتابة بالحروف اللاتينية على يد العلمانيين من أهل تلك البلدان الذين اقتدوا بكمال أتاتورك الذي حرم الكتابة بالحروف العربية في تركيا بعد أن كانت هي الحروف الرسمية. ويقول: قد حقق هؤلاء العلمانيون ما لم يكن المستعمرون يجرؤون على الإقدام عليه. وكان من نتيجة ذلك أن الأجيال الجديدة في الدول التي تشبهت بتركيا مثل ماليزيا وأندونيسيا قد انقطعت صلتها بتراثها الثقافي والحضاري الذي كان مكتوباً باللغات المالاوية والجاوية ذات الحروف العربية.

الحروف الجاوية وقراءة القرآن

لقد كان المسلم في تلك الدول يستطيع قراءة القرآن بسهولة، لأن الحروف الجاوية والمالاوية - المماثلة لحروف اللغة العربية - كانت هي أداة الكتابة، ولكن هذه الحروف أصبحت الآن أجنبية في مدرسته وجامعته ومعهده وتجارته ومعاملاته الرسمية، وأصبحت حروف لغتهم غريبة عليهم، ولا يتعلمونها إلا بصعوبة بالغة مثلهم في ذلك مثل أي متعلم لها كلغة أجنبية. لقد أضاعوا لغتهم وأضاعوا معها التاريخ والتراث والحضارة. وقد أدرك المفكرون في ماليزيا وأندونيسيا فداحة الخطأ الذي ارتكبه أسلافهم من العلمانيين وبدأوا يعلمون أبناءهم اللغات المالاوية والجاوية ذات الحروف العربية لكي يعيدوا تواصلهم بتراثهم الذي كتب بهذه اللغة.

توعية شبابنا ضرورة

ويضيف د. جبريل عريشي: والآن فإنه في توجه مشابه، يتم إقصاء الحروف العربية من الكتابة في بلادنا، إلا أنه في هذه المرة يتم بيد شبابنا دون وعي منهم أنهم قد يتسببون في كارثة حضارية وثقافية. والأمر العجيب أن هذه اللغة يزداد انتشارها بين الشباب. فحتى الذين يفضلون استخدام الحروف العربية في الكتابة يجدون أنفسهم في أول الأمر مضطرين لاستخدام لغة الفرانكو آراب إما بسبب أن لوحة المفاتيح الحاسوبية غير معربة، أو بسبب أنهم يتواصلون مع من لا يجيدون – ولا يحبون- استخدام الحروف العربية. ثم بمرور الوقت يستسيغونها وتصبح هي لغة التواصل المفضلة لديهم. وهم في ذلك يشبهون من يتكلم لغة ما، ولكنه يعيش مع جماعة من الصم والبكم ويريد أن يتواصل معهم، فيجد نفسه مضطراً إلى الكلام معهم بلغة الإشارة – حتى ولو لم يكن يجيدها – لإفهامهم ما يريد، وبمرور الوقت يتمرس في لغة الإشارة ويفقد تدريجياً قدرته على الكلام.

ظاهرة كارثية

ويتهم شركات التقنية بأنه لا يهمها أسباب انتشار مثل هذه الظاهرة الاجتماعية الكارثية التي تتسبب فيها التقنية، وإنما قامت على الفور بتقديم الحلول التي تيسر على الشباب استخدام اللغة التي ابتدعوها، فقامت شركة ميكروسوفت بإطلاق برنامج "مارين" لترجمه لغة "الفرانكو آراب" إلى اللغة العربية، كما أطلقت جوجل خدمة "جوجل تعريب" لنفس الغرض منذ ثلاث سنوات. وهي حلول تساعد في حقيقة الأمر على تكريس المشكلة وزيادة

انتشارها، وهو ما يجب أن نحذر منه.

ولكي نواجه انتشار هذه اللغة المشكلة، ونضع العلاج اللازم للرجوع بشبابنا إلى اللغة العربية كلاماً وإلى حروفها كتابة، فإنه يجب علينا أن نحلل أسباب ظهورها والتي لا نظن أنها تخفي على المهتمين بمتابعة ومعالجة آثار سيطرة الثقافة الغربية على الشباب وأسباب ضعف الانتماء لديهم.

فلو اعتبرنا أن السبب في استخدام الشباب للغة العامية هو تدني مستوى تعليم اللغة العربية، وتغلغل اللهجات العامية في شتى مناحي الحياة، فإن السبب في استخدامهم للحروف اللاتينية بدلاً من العربية في الكتابة هو سهولة كتابتهم لها على لوحة مفاتيح الحاسوب.

مؤتمرات بلا فائدة

وفيما يخص مشكلة استخدام اللغة العامية في الكلام كبديل للغة العربية، فقد نظم المعنيون باللغة العربية مئات المؤتمرات والندوات وأصدروا آلاف التوصيات إلا أننا لم نر أثراً لذلك، بل على العكس نرى ازدياد تغلغل العامية في حياتنا. وهو أمر بديهي. فلا جدوى من توصيات لا تدعمها سياسات تنفيذية وحلول عملية لعلاج أصل المشكلة.

الفرانكو آراب أسهل في الكتابة

ويتساءل د. العريشي: لماذا يلجأ الشباب للكتابة بلغة الفرانكو آراب؟ الرد المنطقي لذلك هو أنهم يجدون استخدام الحروف اللاتينية في الكتابة على أجهزة الحاسوب أسهل من استخدام الحروف العربية. لقد أثبتت دراسة ميدانية، أن عدداً كبيراً من الناطقين بالعربية لا يستعملونها في حياتهم اليومية لسبب تقني متعلق بعدم معرفة كيفية الكتابة على لوحة الأحرف، وعند استخدام اللُّغة العربيَّة في الكتابة على لوحة المفاتيح يكونون كالمُبتدئين الذين لا يعرفون أماكن الحروف؛ حيث اعتادت أصابعهم على أماكن الحروف الإنجليزيَّة.

فالشباب يستخدمون الحروف اللاتينية في تعلمهم للمهارات الحاسوبية وفي تعاملهم مع برامج الألعاب الأجنبية وفي استخدامهم لمتصفحات الإنترنت غير العربية. كما أن انتشار المدارس الخاصة والجامعات الأجنبية في كثير من الدول العربية والتي هدفها الأساسي وضع اللغة الانجليزية واللغات الأوروبية في مناهجها كلغة أولى- وبالتالي استخدام الحاسوب والتطبيقات الحاسوبية في الدراسة والتعلم باللغات الأجنبية - هو أحد الأسباب الرئيسية لاستخدام

أ. المشعل: اللغة العربية تتعرض للتدهور على يد الصحافيين والإعلاميين

الحروف اللاتينية في الكتابة. يضاف إلى ذلك أن انتشار لوحات المفاتيح الحاسوبية غير العربية يدفع إلى استخدام الحروف اللاتينية في الكتابة حتى ولو لم يرغب المستخدم في ذلك.

إن من واجبنا إن لم نستطع أن ننافس المخترعين أن يكون لدينا – على الأقل- عبقرية امتلاك الرؤية الإستراتيجية الثاقبة التي تبحث عن حلول تعالج مثالب التكنولوجيا وتجعلها في نفس الوقت سهلة الاستعمال، بحيث لا نلهث وراء نشرها وتعلمها، ولا يحتاج مستخدموها لمهارات عالية قبل التمكن من استخدامها بصورة يومية متكررة.

لغة القرآن

ويقول الأستاذ أكمل سندي: لغة الضاد هي إحدى أقدم اللغات ومن أمهاتها وهي لسان أعظم الديانات السماوية وبمجرد كبسة زر على الإنترنت ستجد شرحاً مفصلاً عنها يحكي سموها وتاريخها الثقافي، وبما أننا في عصر تحارب فيه النجوم فإن نجمة لغتنا متلألئة في سماء العالم تزداد توهجاً يوماً بعد يوم ناهيك عن الغزو الذي تتعرض له تارة من الخارج والذي يأتينا عن طريق وسائل الإعلام أو من التبادل الاقتصادي، أو من الناحية الفكرية عن طريق الكتب والمجلات والمطبوعات ومواقع الإنترنت، ويحدث كل ذلك دون وعي منا بالكمال الزائف الذي يبرزونه خلف واقعهم المرير فتتأثر به عقول فارغة تدعي التثقيف.

اللهجات العامية آفة

أما التدهور في اللغة من الداخل فيتمحور حول عدم تمسك العرب بلغتهم العربية الفصحى وتواصلهم فيما بينهم باللهجات العامية مما شجع الثقافات الأخرى على التغلغل في مجتمعاتنا لإهمالها الحفاظ على لغتنا.

الحوار مطلوب

ويقول سندي: لست ضد التأثر أو الحوار مع الثقافات ولكنني أحب أن تبرز ثقافتي أمام غيري إيماناً برقيها ويقيناً بأن أثرها أعم وأشمل من أي ثقافة أخرى وشهادات المستشرقين في ذلك كثيرة حيث أكدوا أن اللغة العربية بثينة مقارنة باللغات القفراء في التعبير والمترادفات.

الصحافة وتجذير العامية

ويقول الأستاذ خالد بن مشعل المشعل إن اللغة العربية تتعرض للتدهور على يد الناطقين بها بشكل أساسي ويكفي أن نطالع أي صحيفة عربية بل والكتّاب أيضاً الذين يكتبون عموداً كاملاً وثابتاً في صحيفتهم ويستخدمون فيه العامية على هذا النحو. ناهيك عن ازدياد عدد الكتب التي تكتب كلها بالعامية، وكذلك العناوين التي توضع على الغلاف. كنت ولا أزال كلما صادفت هذه الأمثلة المتزايدة لاستخدام التعبيرات العامية في الكتابة بدلاً من الفصحى، أشعر بالأسى.

انحطاط حضاري

إن ما يحدث للغة العربية الآن له علاقة وثيقة بالانحطاط الحضاري. إنه في حدّ ذاته مظهر واضح تمام الوضوح لتدهورنا في مسار التحضر. إذ ما الذي يعنيه التحضر؟ قد يعني أشياء كثيرة ولكن أليس من سمات التحضر، المراعاة الصارمة لبعض القواعد الجمالية أو الأخلاقية التي اتفق عليها الناس، لماذا لا نطبق ذلك على اللغة العربية ويكون الشخص متحضراً كلما التزم بهذه اللغة الفصحى.

إن التحضر قد لا يزيد على مراعاة بعض «الأشكال» و«المراسم» و«الطقوس» و«القواعد»، والانحطاط لا بد أن يصحبه رفض التقيد بأي قاعدة، بما في ذلك قواعد التعبير عن النفس بالكلام أو الكتابة، وهي اللغة، ولا بد أن هذا هو جزء من تفسير ما قرأته مرة من أن هارون الرشيد، في قمة ازدهار الحضارة العربية والإسلامية، كان يجعل ولديه، الأمين والمأمون، ينحنيان أمام المدرس الذي جاء لتعليمهما النحو، فيساعدانه على وضع قدميه في نعليه، أو هكذا يكون تقديس اللغة ومن يعلمها.

ويضيف: وإذا قبلنا ما يسمى بالغزو الفكري فنستطيع أن نقول إنه من خلال الثقافة يمكنه أن يلقي بمزيج من الأخلاط الغربية الملتمسة من الفكر الغريب المنحرف، والتوجيه الفاسد، القائم على التخطيط الشرير.

وكان ذلك الغزو يدعو إلى استخدام العامية وإلى تطوير اللغة، وإيجاد الشعور بالتبعية الثقافية، والشعور بمركب النقص، ودفع الجامعات إلى الاعتماد على كتب المستشرقين العلمية، وتوهين جهود المخلصين الثقافية والإبداعية، وتمجيد القيم الغربية، وتسفيه القيم الإسلامية، والدعوة إلى نبذها، ولفت أنظار المجتمعات إلى القشور،

أ. خالد المشعل

وإلهائها عما يفيد وينفع، وإحياء المذاهب الفلسفية والجدلية، والبعد عن الأساليب العلمية، وإنشاء الموسوعات التاريخية الإسلامية، وبذر الشكوك ولي الحقائق من خلالها، والحرص على تكوين جيل مثقف، يحمل راية الاستشراق والدعوة إليه، والدعوة إلى تدريس العلوم الطبية وغيرها بلغات غير اللغة العربية، ليظل المسلم عنده إحساس بعجز اللغة العربية لغة القرآن.

ثلاثة أسباب

أما الأستاذ خالد بن خليل الهنداس فيرى أن هناك أخطاراً ثلاثة على اللغة العربية: الخطر الأول هو خطر اللغات الأجنبية التي تزاحمها وتهددها في عقر دارها، والخطر الثاني هو خطر العامية المحلية التي يروج لها الكثيرون والتي أصبحت تنتشر الآن حتى في أجهزة الإعلام والتي يطالب البعض بأن تكون لغة تعليمية، والخطر الثالث هو خطر اللحن والأغلاط اللغوية حتى في اللغة الفصحى التي يؤديها الخطباء والكتاب والمذيعون وغير ذلك.

أ. الهنداس: المدارس الأجنبية لها دور في زيادة الهوة بيننا وبين لغتنا الأم

المدارس الأجنبية

ويضيف: إن المدارس الأجنبية والتي أصبحت منتشرة الآن بشكل كبير في العالم العربي أدت إلى ضعف المستوى التعليمي العام وانحطاطه، حيث لا تعطي هذه المدارس النشء ما يكفي من تعلم الدين واللغة العربية، مما يزيد الهوة بينه وبين لغته الأم وكأنه لم يعد عربياً، بالإضافة إلى عدم استخدام الجامعات اللغة العربية في مجال العلوم والطب والهندسة والصيدلة حيث يعزون السبب إلى عجز العربية عن استيعاب العلوم.

مفاجأة غير سارة

ويقول: ولعل ما زاد الحدة وفاجأني أنا أيضا أن اللغة العربية ربما تكون من بين اللغات التي ستنقرض بناء على ما أشار إليه تقرير لليونسكو في العام ٢٠٠٦ والذي ذكر أن هناك لغات ستموت من بينها العربية، وهو ما أشعل القلق أكثر في نفوس الكثيرين من الغيورين على لغتهم خصوصاً إذا ارتبطت بالهوية والحضارة التي ربما تندثر هي الأخرى.

ويحضرني هنا ما قاله أحد الأدباء: "عندما تهجر اللغة اللسان بحالة من حالاتها يظن الناس أن هذه اللغة أو تلك قد ماتت" وهم في هذه الحالة ينظرون

أ. عبد الكريم سندي

إليها وكأنها تطورت وأصبحت اليوم في أرقى حالة مما كانت في الماضي، أي أن اللغة تتطور على أنقاض كلمات قديمة. فهل تنقرض العربية الجميلة وتقوم العامية مكانها بحسب هذا الرأي؟

اتساع العربية في القرن العشرين

ويرى بعض المختصين أن اللغة العربية عرفت في القرن العشرين امتداداً واتساعاً في رقعة الناطقين بها، سواء من أبناء الوطن العربي، أو من شعوب العالم الإسلامي، أو من غير هؤلاء وأولئك، من الدارسين للغة الضاد لأسباب شتى من مختلف أنحاء العالم.

وكان ذلك الانتشار للغة ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ، سَاعَدَ على ذلك الانتشار والتوسّعُ الكبير الذي عرفته البلدان العربية في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات، وظهور الصحافة التي كانت في أول عهدها مع نهاية القرن التاسع عشر وفي العقود الخمسة الأولى من القرن العشرين، مدارسَ شعبية للغة العربية، ثم ظهور الإذاعة التي كان لها إسهام كبير في نشر اللغة العربية في مختلف الأصقاع، من خلال نشرات الأخبار، والأحاديث الدينية، والبرامج الثقافية والأدبية، والمسرحيات التاريخية والاجتماعية، التي تقدم للمستمعين برامجها باللغة العربية ومن ضمنها المسلسلات التاريخية، والقصائد الغنائية الفصيحة لكبار الشعراء، فيتذوقها الجمهور ويفهمها. أما التلفاز فقد ظهر في الدول العربية مع مطلع الستينيات من القرن الماضي، وهو له اليوم وظيفة أساسية في نشر اللغة العربية على نطاق واسع. ويعزز هذا الانتشار للغة الضاد ظهورُ أقسام للغة العربية وآدابها في الجامعات العربية والإسلامية، وفي بعض الجامعات الغربية التي تهتم بتدريس اللغة العربية والثقافة العربية والحضارة الإسلامية، وازدهار حركة النشر باللغة العربية على نطاق واسع التي نشرت الكتاب

العربي والصحيفة العربية والمجلة العربية، نشراً واسعاً ضاعف من ذيوع اللغة العربية في الآفاق.

ويستطرد المختصون بأنه برغم المكاسب الكبيرة التي حققتها اللغة العربية بهذا الانتشار الواسع والممتدّ أفقياً وعمودياً، فإن هناك جوانب أخرى للصورة ليست مما يطمأن عليه. فلقد صاحَبَ هذا الذيوع غير المعهود، فشو اللحن واستشراء الضعف والهزال في أحايين كثيرة، والخروج على قواعد اللغة الذي يبلغ حدّ الاستخفاف والاستهانة بالضاد وتجريحها والمس بكرامتها، لأن لكل لغة كرامة كما للكائن البشري، سواء بسواء.

ومن الغريب أن هناك تلازماً بين الانتشار الواسع للغة العربية، وبين الضعف المطرد لمستواها على ألسنة المتحدثين، وعلى أقلام الكتاب، بل إن الضعف الذي تعرفه اللغة العربية منذ العقود الستة الأخيرة، وصل إلى الأقسام المتخصصة في الكليات الجامعية، كما وصل إلى الكتب التي يؤلفها أساتذة متخصصون، علمياً ومهنياً، في تدريس اللغة العربية. ضعف عام يستشري في اللغة على مستوى اللفظ وعلى مستوى الجملة وعلى مستوى السياق وعلى مستوى الصورة البيانية.

اللغة العربية ليس لها طفولة ولا شيخوخة وهي في غاية الكمال

ويقول د. زيد بن محمد الرماني المستشار وعضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: إن اللغة العربية أكثر لغات المجموعة السامية متحدثين، وإحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم، يتحدثها أكثر من ٤٢٢ مليون نسمة. ثم إنّ اللغة العربية ذات أهمية قصوى فهي لغة القرآن.

ولقد أثرّ انتشار الإسلام، وتأسيسه دولاً، في ارتفاع مكانة اللغة العربية، وأصبحت لغة السياسة والعلم والأدب لقرون طويلة في الأراضي التي حكمها المسلمون، وأثرت العربية، تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على كثير من اللغات الأخرى في العالم الإسلامي.

واللغة العربية من أغزر اللغات من حيث المادة اللغوية، فعلى سبيل المثال، يحوي معجم لسان العرب لابن منظور أكثر من ٨٠ ألف مادة.

إن اللغة العربية أداة التعارف بين ملايين البشر المنتشرين في آفاق الأرض، وهي ثابتة في أصولها وجذورها، متجددة بفضل ميزاتها وخصائصها.

إن اللغة من أفضل السبل لمعرفة شخصية أمتنا

أ. سندي: المستشرقون يشهدون بغنى اللغة العربية في التعبير والمترادفات مقارنة باللغات الأخرى

وخصائصها، وهي الأداة التي سجلت منذ أبعد العهود أفكارنا وأحاسيسنا. وهي البيئة الفكرية التي نعيش فيها، وحلقة الوصل التي تربط الماضي بالحاضر بالمستقبل. إنها تمثل خصائص الأمة.

وأورد هنا بعض الأقوال في أهمية اللغة العربية.

يقول الفرنسي إرنست رينان: اللغة العربية بدأت« على غاية الكمال، وهذا أغرب ما وقع في تاريخ البشر، فليس لها طفولة ولا شيخوخة.»

ويقول الألماني فريتاغ اللغة العربية أغنى لغات« العالم.»

ويقول وليم ورك: إن للعربية ليناً ومرونة يمكنانها« من التكيف وفقاً لمقتضيات العصر.»

ويضيف د. الرماني: لقد ظلت اللغة العربية لغة العلم العالمي لأكثر من عشرة قرون.

لكن الكارثة التي تعيشها لغة القرآن الكريم اليوم، والتي جعلت التدريس للعلوم الطبيعية وتقنياتها وأحياناً العلوم الإنسانية والاجتماعية ـ يتم باللغات الأجنبية ـ والتي جعلت العربية غريبة في بلادها.

لقد أحيت إسرائيل لغة ميتة، لتصبح لغة علمية حية تدرس بها جميع العلوم وكذلك تصنع الصين واليابان مع أصعب لغات الدنيا.. لكننا للأسف عدنا القهقرى فأصبحنا في كثير من جامعاتنا ندرس العلوم الطبيعية بغير لغة القرآن الكريم! مع أن تجارب تدريسها بالعربية أعطت نتائج كبيرة كما هو معلوم؛ فإلى متى هذا الهوان؟!

لقد لفتت العلاقة المتينة بين اللغة العربية والإسلام أنظار الأعداء ففكروا في الهجوم على اللغة إذ بدؤوا بالمصريين فدعوهم إلى العامية وحاولوا إقناعهم فكان لهم أتباع مثل: سلامة موسى.. أحمد لطفي السيد... ودعوا إلى إلغاء الحرف العربي في الكتابة وإبداله باللاتيني فكان لهم أتباع مثل: فريد أبو حديد، أمين الخولي... ودعوا إلى تطوير اللغة وجعلوه شعاراً لهم فكان لهم أتباع مثل: طه حسين.

إن الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها والعمل على انتشارها والتمكين لها في أوساط المجتمعات العربية ولدى الجاليات العربية الإسلامية في بلاد المهجر، ليس عملاً تعليمياً تربوياً، أو نشاطاً ثقافياً أدبياً، أو وظيفة من وظائف وزارات التربية والتعليم والمؤسسات والهيئات والمنظمات المختصة فحسب، ولكنه عمل من صميم الدفاع عن مقومات الشخصية العربية، والذود عن مكونات الكيان العربي الإسلامي، وعن خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية، وعن الركيزة الأولى للثقافة العربية وللحضارة العربية الإسلامية.

عملٌ في هذا المستوى وبهذا القدر من الأهمية، يدخل ضمن خطة بناء المستقبل ورسم معالمه. فاللغة العربية ركن أساس من أركان الأمن الثقافي والحضاري والفكري للأمة العربية الإسلامية في حاضرها وفي مستقبلها، واللغة العربية هي القاعدة المتينة للسيادة الوطنية والقومية والإسلامية، وهي ليست لساناً فحسب، ولكنها عنوان لهذه السيادة التي تحرص عليها كل دولة من دول المجموعة العربية الإسلامية.

ولذلك، وباعتبار أن اللغة العربية، قضية إستراتيجية في المقام الأول، تمس الأمن الثقافي والحضاري للأمة، فإن المسألة، في عمقها وجوهرها، تتطلب يقظة أشمل وأعمق، وحركة أكبر وأنشط، وعملاً أكثر جدية وفعالية، واستنفاراً للطاقات الحية وحشداً للجهود المخلصة، في إطار من التنسيق والتكامل والتعاون، والعمل العربي المشترك على مستوى المنظمات والمؤسسات والجامعات والهيئات المختصة.

ويرى د. الرماني أن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تتحملان مسؤوليات مهمة في هذا المجال، وهما تعملان في إطار اختصاصاتهما، من أجل توسيع نطاق تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، خاصة في البلاد الأفريقية والإسلامية وفي أوساط الجاليات العربية الإسلامية في بلاد المهجر.

وتنفذ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالخصوص، برامج وأنشطة متعددة تدعم حضور اللغة العربية في مستويات التعليم العربي الإسلامي في العالم الإسلامي.

ولئن كان العمل الذي تنهض به المنظمتان الإسلامية والعربية في مجال خدمة اللغة العربية، يستجيب لبعض متطلبات الحفاظ على لغة الضاد وحمايتها وتوسيع رقعة انتشارها، فإن دور الوزارات المعنية والجامعات والمنظمات والمؤسسات والهيئات والجمعيات المتخصصة، ينبغي أن يتكامل في هذا الميدان، وينسق ويدعم الدعم المادي والأدبي المطلوب لإحداث نهضة لغوية شاملة تسترجع فيها اللغة العربية وظيفتها

الحيوية في الحياة العامة، بحيث تكون اللغة ذات السيادة الكاملة غير المنقوصة.

إدخال منهج الكتابة على لوحة المفاتيح الحاسوبية في التعليم

ويقترح د. جبريل عريشي حل مشكلة استخدام الحروف اللاتينية في الكتابة على الأجهزة الحاسوبية قبل أن يستفحل الأمر. ويقول: الحل بسيط وذو شقين:

الأول: هو إدخال منهج الكتابة على لوحة المفاتيح الحاسوبية كأحد المناهج الرئيسية في مراحل التعليم المختلفة، بحيث لا يتم الشباب مرحلة التعليم المتوسط دون اجتياز اختبار لسرعة الكتابة على لوحة المفاتيح الحاسوبية العربية.

والثاني: هو تحريم بيع أجهزة الحاسوب الجديدة دون لوحة مفاتيح عربية. وقد قامت الصين – على سبيل المثال– بتحريم بيع أجهزة الحاسوب الجديدة دون أن يكون مركباً عليها برنامج "السد الأخضر" المصمم لحجب أي مواد إباحية.

إن التكنولوجيا تزيد من قدرتنا، فتجعل أفقنا أرحب وبصرنا أحدّ وآذاننا أكثر رهافة، وتجعل حياتنا وقدرتنا على التواصل أكثر سهولة ومتعة، ولكنها تحمل في طياتها– مثل كل ما هو جديد وحديث – أعراضها الجانبية التي تفسد علينا ديننا وثقافتنا وهويتنا. ومع كل جديد فإن الأمر يحتاج منا لوقفة نقفها. وإن لم نفعل فسنصبح كالنَّباتات العالقة على سطح الماء، وتجرف حضارتنا بسهولة.

الترجمة والتعريب

أما د. فهد العبود فيقول: هذه المشكلة وضعف العرب وعدم قدرتهم على الاختراع والإنتاج، فإنه ليس أمامنا حل لهذه المشكلة إلا الترجمة والتعريب. وقد كانت هناك محاولات ومبادرات من بعض الجهات كالجمعيات العلمية والمهنية، وهي في نظري محاولات إقليمية لا ترتقي لمشروع

د. زيد الرماني: الحفاظ على اللغة العربية من صميم الدفاع عن الشخصية العربية

طموح وكبير يكون على مستوى اللغة العربية والدول العربية كلها.

لذا فإنني أعتقد أن المشروع يجب أن ينبع من جامعة الدول العربية أو من مجمع اللغة العربية، ويجب أن ترصد له ميزانية كبيرة ويخطط له كعمل مؤسسي ومنهجي مستمر ومتواصل، كما يجب أن يشرك في هذا المشروع جهات علمية ومهنية لها خبرتها في هذا الجانب كالاتحاد الدولي للاتصالات والجامعات العربية.

أعتقد أن هذا المشروع في غاية الأهمية، لأن العالم أجمع يمر بفترة تحول من عالم إلى آخر، من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الرقمية، فكل يوم نسمع عن مصطلحات جديدة، كاقتصاد المعرفة والتحول إلى مجتمع المعلومات والأجهزة الذكية والعالم الإلكتروني، وهي في الحقيقة ليست مصطلحات وإنما هي مشاريع جبارة ينطوي تحتها آلاف المصطلحات. ولذا فإنه من الأهمية بمكان سرعة التفاعل مع هذا الموضوع وترجمة وتعريب العربية. وفي نظري أن اللغة العربية قادرة على استيعاب هذه المصطلحات وتعريبها، لأنها لغة غنية بمفرداتها ومعاجمها وبالإمكان استيعاب المصطلحات الأجنبية.

والأهم من هذا كله شحذ الهمم واستنهاض شباب الأمة للعمل والجد والاختراع لكي نفرض أنفسنا ولغتنا وثقافتنا على العالم أجمع.

وبعد:

إن التنمية اللغوية لا تنفصل عن التنمية الشاملة المستدامة التي تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعاً، مما يعني أن هذا الضرب من التنمية هو الإصلاح الشامل عينُه. لأنه لا يمكن لك أن تصلح شأن اللغة قبل إصلاح الشأن العام في المجتمع. ولا يتيسر لك تطوير اللغة وإغناؤها وبث روح جديدة فيها حتى تواكب العصر الذي أنت فيه وتحافظ على سلامتها، ما لم تأخذ أوضاعك وأحوالها وشؤونك كلها سبيلها إلى التطوير الشامل المتكامل.

وتقتضي حماية اللغة العربية وتأمين مستقبلها والنهوض بها من الوجوه كافة، إلى جانب تعريب مصطلحات العلوم والتقانة في جميع حقول المعرفة العلمية الدقيقة، تكثيفَ العناية باللغة العربية في جميع مراحل التعليم، وبخاصة في مرحلة التعليم الجامعي وتطوير برامجها وطرق تدريسها، مع العمل على تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا للتدريس باللغة العربية.

أدانوا الاعتداء على المساجد في أذربيجان

برلمانيو الدول الإسلامية ينوهون بمبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار ويطالبون بتجميد عضوية إسرائيل في البرلمان الدولي

رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر

أشاد رؤساء مجالس وبرلمانات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان والحضارات، وسعي المملكة العربية السعودية لإنشاء مركز للحوار بين أتباع الأديان والحضارات، ومقره في فيينا ودعمه ليؤسس قواعد نبيلة تهدف إلى جعل الحوار هو المشعل المضيء والركيزة لحل القضايا ونبذ النزاعات.

وكان أصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية في الدول الأعضاء بالمنظمة قد اختتموا أعمال اجتماعات مؤتمرهم السابع وذلك بمقر مركز اريادوتا للمؤتمرات في مدينة بالمبانغ الاندونيسية بمشاركة وفد مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وعضوية د. محمد السالم ود. علي الغامدي، ود. عبدالله الظفيري.

رئيس المجلس: الأيام أثبتت أن التكتل والتعاون يزيد من وحدتنا الإسلامية وقدرتنا على تجاوز الظروف الصعبة

وشدد المؤتمرون في بيانهم الختامي على أن قضية فلسطين هي لب الصراع في الشرق الأوسط ويجب أن تظل القضية الرئيسية التي يتوجب على الدول الأعضاء اتخاذ موقف إسلامي موحد بشأنها في كافة المحافل الدولية حتى تتحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مطالبين بشدة

الموافقة على طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية وقبولها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة المقدم من منظمة التحرير الفلسطينية، معتبرين أن مدينة القدس الشريف عاصمة روحية للعرب والمسلمين وعاصمة أبدية لدولة فلسطين، وأعلنوا تشكيل لجنة برلمانية دائمة باسم لجنة فلسطين تتكون من ثلاثة عشر عضواً من الدول الأعضاء بالمنظمة، على أن تكون أولى اجتماعات اللجنة في تركيا، وطالبوا بتجميد عضوية إسرائيل في الاتحاد البرلماني الدولي بسبب إجراءاتها التعسفية ضد البرلمانيين الدوليين واعتقالها للبرلمانيين الفلسطينيين متجاهلة القوانين والمواثيق الدولية، وأعربوا عن الارتياح لخروج القوات الأجنبية من الأراضي العراقية واستعادة العراق لسيادته الوطنية على أرضه، داعين إلى دعم جهود العراق لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع العراق، وأكدوا على ضرورة مساندة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي جمهورية السودان لمواجهة كل التهديدات الخارجية والتضامن مع السودانيين في الدفاع عن سيادتهم وأمنهم واستقرارهم، مبدين رفضهم التام لقرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن مذكرة التوقيف بحق الرئيس عمر حسن البشير، ودعوا إلى ضرورة الوقف الفوري لأعمال القرصنة التي أصبحت مهدداً للأمن والسلام وحرية الملاحة الدولية ومد يد العون للصوماليين في مواجهة هذه الظاهرة، وأكدوا حق جميع البلدان

رئيس المجلس: المملكة هي العون والسند لكل ما يكفل للشعوب الإسلامية عزها وأمنها واستقرارها

في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وفقاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك سياساتها المتعلقة بدورة الوقود النووي، وأدان المؤتمر كافة الاعتداءات الوحشية بحق المساجد والأماكن الإسلامية المقدسة التي تسببت في خسائر فادحة بحق التراث الإسلامي والأثري والثقافي في الأراضي الأذربيجانية.

وفي الشأن التركي دعا البيان الختامي إلى عدم الاكتراث بقرار السلطة التشريعية الفرنسية بشأن الخلاف التركي الأرميني، والتأكيد على أن استحضار الخلافات من التاريخ واجتزائه لا يورث التفاعل الإيجابي بين الأمم ولا التقدم في المفاوضات الجارية بين الأتراك والفرنسيين.

وأدان المؤتمرون البرلمانيون ظاهرة الإرهاب، وإنها ظاهرة تتعارض مع مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي، مؤكدين على حتمية الفصل بين الإرهاب بشتى صوره وأشكاله وبين حق الدول والشعوب في المقاومة المشروعة، داعين إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد مفهوم الإرهاب ووضع مدونة سلوك بين الدول، مؤكدين على مساندتهم الكاملة للمملكة العربية السعودية بشأن إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، وطالبوا بضرورة النظر في إمكانية تدريس مقرر خاص يتعلق بقيم الشورى كمبدأ إسلامي أصيل والديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية في الدول الأعضاء بما يتوافق مع الشرعية الإسلامية.

وثمن الحضور قرار خادم الحرمين الشريفين الذي استهدف توسيع المشاركة الشعبية والسياسية للمرأة السعودية وتمكينها من الانضمام إلى عضوية مجلس الشورى والترشيح والترشح لعضوية المجالس البلدية واصفين تلك القرارات بالحكيمة. وأنها تعبر عن التطور الإيجابي الذي تشهده المملكة على جميع المستويات.

وكان رئيس جمهورية اندونيسيا السيد سوسيلو بامبانج يوديونو، قد افتتح أعمال اجتماعات الدورة السابعة لمؤتمر الاتحاد، وألقى كلمة رحب فيها بالضيوف مثمناً الجهود التي يقوم بها رؤساء المجالس التشريعية بالاتحاد في التعبير عن ضمير الأمة الإسلامية، وإبراز ما تعيشه من مشكلات وحاجات للعالم أجمع، مشيراً إلى أن الاتحاد بات قادراً على الإسهام في حل الكثير من القضايا الإسلامية بما وصل إليه من تطور في آلياته وأجهزته.

إلى ذلك، نوه معالي رئيس مجلس النواب الإندونيسي الحاج الدكتور مرزوقي علي رئيس الدورة الحالية لمؤتمر الاتحاد في كلمته، بأهمية اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ودوره في ترسيخ الوحدة الإسلامية في مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه دول العالم الإسلامي في هذا الوقت المهم.

وطالب الجميع بضرورة احترام المقدسات الإسلامية، عاداً إياها خطاً أحمر لا ينبغي للبعض الزج به في أي خلاف أو الإشارة إليه بشكل يؤثر أو يسيء إلى مقدساتنا ومعتقداتنا، داعياً إلى نبذ الاختلاف وترك التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى، والسعي نحو بناء روح التعاون والتضامن فيما بين الجميع والتمسك بالوحدة الإسلامية بما ينعكس إيجاباً على قوة ومتانة اتحاد مجالسنا التشريعية في منظمة التعاون الإسلامي، ليكون مؤثراً وبارزاً على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعلى هامش جلسات الاجتماع عقد أصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والوطني والنواب

معالي رئيس مجلس الشورى أثناء إحدى جلسات المؤتمر

والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعاً تنسيقياً، برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الذي أكد أهمية الاجتماع في تعزيز وحدة المواقف الخليجية تجاه القضايا المطروحة خلال المؤتمر.

واتفق الحاضرون على ترشيح عضو مجلس الشورى عضو الاتحاد الدكتور محمد بن سعد السالم، لانتخابه عضواً ممثلاً عن المجموعة الخليجية في اللجنة التنفيذية لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي خلال عامي ٢٠١٢و٢٠١٣م، كما ناقش الاجتماع عضوية الدول الخليجية في اللجان الأربع الدائمة المتخصصة لمؤتمر الاتحاد، حيث تم ترشيح عضو مجلس الشورى عضو الاتحاد الدكتور عبد الله بن محارب الظفيري عضواً للجنة المتخصصة الدائمة للشؤون الثقافية والقانونية والحوار بين اتباع الحضارات والأديان.

وبالمثل عقد أصحاب المعالي رؤساء مجالس وبرلمانات المجموعة العربية في اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، اجتماعاً تنسيقياً مماثلاً، بمشاركة معالي رئيس مجلس الشورى، لمناقشة عدد من الموضوعات المطروحة على جدول أعمال مؤتمر الاتحاد في دورته السابعة، لاسيما موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الاتحاد.

وكان رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ قد أكد في تصريح صحفي أن مشاركة المجلس تأتي انطلاقاً من إيمان المجلس العميق بأهمية العمل البرلماني في تعزيز التعاون بين مختلف مجالس الدول في العالم الإسلامي لما فيه تحقيق المصالح المشتركة للدول والشعوب الإسلامية في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة نحو مزيد من الترابط والتعاضد فيما بين الإخوة المسلمين لمواجهة التحديات والصعوبات التي تواجهها كثير من دول العالم الإسلامي وما تشهده الساحتان الإقليمية والدولية، لاسيما منطقة الشرق الأوسط من تطورات ومستجدات، مبيناً أن المملكة التي قامت على أسس ومبادئ إسلامية، وشرفها الله تعالى بخدمة الحرمين الشريفين تدعم الجهود التي تبذل على جميع الأصعدة لتعزيز العمل الإسلامي المشترك

رئيس مجلس الشورى في كلمته أمام المؤتمر: التاريخ الإسلامي تمكن من صهر الأجناس والأعراق المختلفة في صورة إيمانية مشرقة

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس وفد المملكة المشارك في الاجتماعات، في كلمة خلال المؤتمر، أن المملكة العربية السعودية كانت ولا تزال سنداً وعوناً للدول الإسلامية في مختلف القضايا الملحة، مشيراً إلى أن المملكة في ظل توجيهات قيادتها الحكيمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله ورعاه، وسموولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، تؤكد باستمرار من خلال مواقفها الدائمة على أهمية علاقات الأخوة بين قيادات الدول والشعوب الإسلامية في مواجهة الأزمات والظروف، بشكل يعكس بصدق دعمها الكامل للدول الإسلامية كافة.

وأبان معالي رئيس مجلس الشورى، أن انعقاد المؤتمر السابع لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بالمنظمة، يتزامن مع ما يشهده العالم الإسلامي من ظروف استثنائية ومتغيرات وتحولات عميقة ذات تأثيرات حاسمة، وأن الأيام أثبتت للجميع أن التكتل والتعاون يزيد من صلابة ومناعة وحدتنا وقدرتنا على تجاوز الظروف، لافتاً إلى أن التاريخ الإسلامي تمكن من صهر الأجناس والأعراق المختلفة في صورة إيمانية مشرقة، وإن من أهم واجباتنا في هذا المؤتمر استثمار ذلك باستعراض الأوضاع الراهنة والمشاكل القائمة بكل أمانة وصدق وشفافية بشكل يساعد على استشراف مستقبل أكثر قوة وثباتاً في مواجهة التحديات.

ودعا معالي رئيس المجلس الدول الإسلامية بأخذ زمام المبادرة في تفعيل الحوار والتفاوض وجعله أساساً كاملاً يستند عليه في معالجة الأزمات التي تعصف بالعديد من الدول الإسلامية، وأن يواكب الجميع تطلعات الشعوب الإسلامية وحقها في العدالة والكرامة الإنسانية ودعم القضايا المصيرية للأمة الإسلامية لاسيما مؤازرة نضال الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه الوطنية في مقدمتها إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

ونوه معالي رئيس المجلس بأن المملكة تأخذ على عاتقها زمام المبادرة بكل ما من شأنه أن يحقق الأمن والاستقرار والطمأنينة للشعوب الإسلامية، بحرصها الدؤوب على حقن الدماء الإسلامية ووقف نزيفها وتلمس الحلول السلمية الممكنة التي تحمي من الانزلاق بمخاطر الصراعات الأهلية المدمرة، مبرزاً دور المملكة في العمل على عودة اليمن الشقيق إلى سابق عهده مهداً للحضارات، بإسهامها في التوقيع على المبادرة الخليجية لحل الأزمة، معبراً عن أمله بأن ينعم الشعب اليمني من خلال هذه المبادرة بالأمن والاستقرار وأن تتحقق طموحاته وتطلعاته لبناء مستقبل مزدهر.

وشدد الشيخ الدكتور آل الشيخ في كلمته على أن المملكة تؤكد التزامها الكامل بمسؤولياتها الإسلامية والدولية وتمد يد العون بكل صدق وإخلاص لأشقائها وجيرانها من أجل التعاون وبذل الجهود في سبيل تحقيق الخير والسلام للدول الإسلامية، وبما يؤمن الرفاهية والازدهار والعيش الكريم للشعوب الإسلامية.

معرباً عن أمله في قيام أمة إسلامية موحدة تؤمن بالوسطية التي تُجسد سماحة الإسلام، وإلى تنمية إسلامية شاملة تهدف للقضاء على العوز والفقر والجهل، متمنياً أن تتوج أعمال المؤتمر بموقف إسلامي موحد وفعّال لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية، والخروج برؤية موحدة تصون مصالح الأمة وتحفظ حقوقها ومكانتها الحضارية بين الأمم.

ولنصرة قضايا الأمة الإسلامية.

ونوه معاليه إلى أن مجلس الشورى يحرص من خلال مشاركته بوصفه أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد، وانطلاقاً من مواقف المملكة العربية السعودية الداعمة لمنظمة التعاون الإسلامي ورسالتها السامية في خدمة قضايا الأمة الإسلامية، على تحقيق توجيهات القيادة الرشيدة في مؤازرة كافة الجهود والمساعي الداعمة لمسيرة العمل الإسلامي المشترك في مختلف المحافل، لاسيما المحافل البرلمانية لمجالس وبرلمانات الدول الإسلامية التي تمثل البوابة المهمة للشعوب الإسلامية لتعزيز مواقفها إزاء مختلف القضايا التي تواجهها.

ولفت النظر إلى أن دعم المملكة للعمل الإسلامي المشترك يسير في اتجاهات عدة تصب جميعها في خدمة الأمة الإسلامية والرفع من شأنها والذود عن مصالحها، منوهاً بأن المملكة بسياستها الخارجية المتزنة الملتزمة بقضايا الحق والعدل هي الداعم الأول للعمل الإسلامي المشترك في ميادينه السياسية والدبلوماسية.

المطالبة بتجميد عضوية إسرائيل في الاتحاد البرلماني الدولي بسبب اعتقال البرلمانيين الفلسطينيين

وعلى هامش جلسات الاجتماع التقى رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بمقر مركز اريادوتا للمؤتمرات في مدينة بالمبانغ بجمهورية اندونيسيا، معالي رئيس الجمعية الوطنية التركية "البرلمان" السيد جميل تشيشيك، والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء استعراض مجمل العلاقات التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين في شتى المجالات، ولاسيما العلاقات البرلمانية التي تجمع مجلس الشورى والبرلمان التركي.

وأثنى معالي رئيس الجمعية الوطنية التركية على المستوى الذي وصلت إليه علاقات التعاون بين البلدين، وما يعيشه الجانبان حكومة وشعباً من روابط أخوية صادقة عكست تطابقاً وتوافقاً في الآراء والمواقف إزاء مختلف القضايا التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية.

وقدر معاليه جهود المملكة وحرصها الدائم على تحقيق الاستقرار والأمن والسلام للمنطقة وتهيئة مناخ مناسب لنزع فتيل الخلافات كان آخرها السعي لإنجاح المبادرة الخليجية في اليمن واحتضانها الأطراف اليمنية لتوقيعها لعقد المصالحة من أجل أن ينعم الشعب اليمني بالاستقرار، واهتمامها البالغ بكافة دول العالم الإسلامي.

من جانبه أكد معالي رئيس المجلس على أهمية التشاور والتعاون بين البلدين على مختلف المستويات والأصعدة لما فيه مصلحة البلدين والمنطقة، منوهاً بعمق العلاقات التي تربط البلدين والتي يعززها التقارب في وجهات النظر بين قيادتي البلدين، وحرصهما على استمرارها بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين، داعياً معاليه إلى ضرورة تعزيز العلاقات البرلمانية التي تجمع البرلمان التركي والشورى بإيجاد الآليات الفعالة لتطوير هذه العلاقات بما ينعكس بتبادل الخبرات واللقاءات والتنسيق المشترك في مختلف المحافل والاجتماعات الدولية.

إقرار حق جميع البلدان في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وفقاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

أصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية الخليجية أثناء الاجتماع التنسيقي

د. محمد بن عبدالله آل ناجي عضو مجلس الشورى:

قضايا الوطن وهموم المواطن أولويات عمل عضو مجلس الشورى

• أجرى الحوار: منصور العساف

أكد عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية د.محمد بن عبدالله آل ناجي أن قضايا الوطن وهموم المواطن من أولويات عمل عضو مجلس الشورى فهو يعايشها باستمرار، وقال إن عضو مجلس الشورى تتكون لديه خبرات تراكمية من خلال عمله بالمجلس ومقابلته للمسئولين وقراءته للتقارير وزياراته الميدانية، وأضاف د.آل ناجي وهو أستاذ القيادة الإدارية والتخطيط التربوي إن البحث العلمي لا يتوقف عن إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها الإنسان ومنها التخطيط والإدارة بشكل عام، ووصف اختبارات القياس بأنها حققت جزءاً كبيراً من الأهداف التي وضعت لأجلها وأنها تقضي على الاجتهادات والارتجالية في وضع اختبارات القبول. وفيما يلي تفاصيل الحوار.

كيف يتمكن عضو مجلس الشورى من الاضطلاع لحاجات وهموم المواطنين في ظل ازدحام أعماله في المجلس؟

عضو مجلس الشورى مفرغ للعمل في المجلس، حتى وإن كان له ارتباطات أخرى فهي ثانوية تأتي بعد إنجاز مهامه الأساسية في المجلس. إلا أن عمل عضو مجلس الشورى ليس عملاً مكتبياً بحتاً، ولكنه مرتبط بأعمال جلسات المجلس الرئيسية وأعمال اللجان المختلفة ومقابلة المسئولين في الأجهزة الحكومية وفي القطاع الخاص إضافة إلى الزيارات الميدانية ولجان الصداقة مع دول العالم، هذا إضافة إلى ما يقضيه العضو من وقت في العمل المكتبي.

هموم المواطن والشارع من أولويات عمل عضو مجلس الشورى وهو يعايشها باستمرار وذلك من خلال مراجعته للتقارير السنوية للأجهزة الحكومية وتحديد مدى تلبية هذه الأجهزة لاحتياجات المواطن الآنية والمستقبلية، وكذلك من خلال ما يرد للمجلس من المواطنين من طلبات واقتراحات وشكاوى التي تستقبلها لجنة متخصصة في المجلس، كما أنه في الآونة الأخيرة أصبحت هناك زيارات للمواطنين للمجلس ومقابلة أعضاء اللجان وطرح همومهم ومناقشتها.

لابد لعضو المجلس أن يتفهم لوائح المجلس، كيف ترى تعامل الزملاء الأعضاء معها؟

– طبيعة عمل عضو مجلس الشورى تفرض عليه أن يدرك نظام المجلس وقواعد العمل في المجلس واللجان، لأن جميع آليات العمل في المجلس تتم بموجب أنظمة وقواعد عمل محددة، هذا إضافة إلى الأنظمة الأساسية الأخرى مثل النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء.. وغيرها، وهذه الأنظمة في متناول يد العضو دائماً إلا أن هناك بعض التفاوت في إدراك تفصيلات هذه الأنظمة من عضو لآخر وذلك حسب التخصص والخبرة، فالأعضاء المتخصصون في الأنظمة والقانون وكذلك الذين لهم خبرة طويلة في عمل المجلس لديهم إدراك أكثر عمقاً بتطبيق هذه الأنظمة وكذلك تذكرها.

ما هي وسائل عضو مجلس الشورى في معرفة هموم المواطن وحاجاته غير وسائل الاعلام؟

– الإعلام يؤدي دوراً كبيراً في كشف ونقل الخبر ووصل ولله الحمد إلى مرحلة متقدمة ويعتبر من روافد معرفة هموم المواطن ولكنه ليس الرافد الوحيد الذي يعتمد عليه عضو مجلس الشورى. فعضو المجلس لديه آليات وقنوات أخرى يستطيع من خلالها التعرف على حاجات المواطنين ومنها التقائه بالمواطنين أثناء حياته اليومية، فهو مواطن وله جيران وأصدقاء، كما أنه يطلع على العديد من التقارير ومنها ما يتعلق بالأجهزة الحكومية المعنية بتقديم خدماتها للمواطنين ويستطيع أن يقارن بين ما يعرض في هذه التقارير وما يعايشه ويقرأه من طلبات للمواطنين واحتياجات للمواطن.

فعضو مجلس الشورى تتكون لديه خبرات تراكمية من خلال عمله بالمجلس ومقابلته للمسئولين وقراءته للتقارير وزياراته الميدانية وإطلاعه على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعية الأخرى مما يكون لديه معلومات جيدة لما يحتاجه المجتمع.

إذا أصدر المجلس قراراته، كيف ترى دوره في تفعيلها وأيضاً في التثقيف بأدواره وصلاحياته؟

– القرار عملية ذهنية بالدرجة الأولى تتطلب قدراً كبيراً من التصور والمبادأة والإبداع، كما يتطلب درجة عالية من المنطقية. والقرارات ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف معينة ويجب أن تكون هذه الوسيلة متينة ويمهد لها الطريق لتصل إلى غاياتها

التخطيط في عصرنا الحاضر أداة للتنمية والتخطيط التربوي يترجم في صورة إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة بالمهارات والمعارف

طبيعة عمل عضو مجلس الشورى تفرض عليه أن يدرك نظام المجلس وقواعد العمل فيه

د. محمد آل ناجي في أحد اجتماعات خدمة المجتمع خلال عمادته كلية التربية جامعة الملك فيصل بالإحساء

بيسر وسهولة، ويعبر عن قرارات المجلس بصور متعددة فقد تكون على شكل إقرار أنظمة أو خطط أو دعم توفير خدمات وغيرها.

صناعة القرار في المجلس تتكون من عدة مراحل تبدأ بتحديد المشكلة المراد اتخاذ قرار لحلها مروراً بجمع المعلومات ثم وضع البدائل وهذه المراحل تنجز عبر اللجان المتخصصة والخاصة بالمجلس، وتبدأ مرحلة اتخاذ القرار عندما يتم التصويت على التوصيات المطروحة لتصدر على شكل قرارات مقترحة ترفع لولي الأمر ليتخذ ما يراه بشأنها.

ويمكن للمجلس المساهمة في تفعيل قراراته من خلال العناية بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة صنع القرار ومرحلة متابعة المجلس وتقويمه للقرارات التي اتخذها وذلك عند مراجعته للتقارير وعند مقابلته لمسئولي الأجهزة الحكومية.

أعتقد أن من عوائق تفعيل قرارات المجلس جودة القرار والذي يأتي نتيجة لعملية صنع القرار التي تتأثر بعدد من المتغيرات منها نقص في المعلومات أو عدم دقتها، ثبات البيانات وتأثرها بعوامل خارجة عن السيطرة والسبيل للتغلب على هذه الصعوبة هو إيجاد نظام متطور للحصول على المعلومات الدقيقة.

أما التثقيف بأدوار المجلس وصلاحياته فتأتي من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال اهتمام المواطن بما يدور في المجلس ومن ثم يبدأ البحث والتعرف على دور المجلس وصلاحياته.

كما أن المجلس يهتم بالتثقيف بدوره من خلال موقعه الإلكتروني ومن خلال الزيارات للوفود الطلابية والمسؤولين للمجلس ومتابعتهم للنقاشات التي تدور تحت قبة المجلس فلا تكاد تخلو جلسة من استضافة وفود زائرة من داخل المملكة وخارجها.

نعود لمرحلة الطفولة، وما الذي تتذكره من سنوات الدراسة؟

- ولدت في عام ١٣٧٩هـ في قرية الزهرة بمحافظة سراة عبيدة، ولا يزال العديد من ذكريات الدراسة عالق في الذهن ربما لبساطة الحياة وقلة الأحداث اليومية، ولكون المدرسة في ذلك الوقت تعتبر المؤسسة الأكبر في المجتمع مع انعدام وسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الحديثة، فكان ما يدور في المدرسة بيننا كتلاميذ وبيننا وبين المدرسين وإدارة المدرسة يشكل جزءاً أساسياً من ممارساتنا اليومية.

تم تسجيلي في المدرسة "كمستمع" وهذا مصطلح يطلق على من يلتحق بالمدرسة وهو لا يزال في سن صغيرة، ومن مفهوم الكلمة يبقى يستمع ما يدور في غرفة الصف ولا يشارك، إلا أنه بعد شهر تقريباً تم تقييد اسمي في سجلات المدرسة بعدما قرر المعلم مع إدارة المدرسة إنني مؤهل لذلك رغم صغر سني.

كان اسم المدرسة الابتدائية التي أدرس فيها (مدرسة آل معمر الابتدائية) وقد قام ببنائها أحد أعمامي وهي مبنية من الطين في ربوة مرتفعة من دور واحد يتوسطه ممر تنتظم الفصول الدراسية وغرفة الإدارة وغرفة المدرسين على جهتي الممر، وفي إحدى السنوات سقط جزء من المدرسة لهطول الأمطار الغزيرة فكانت فرصة لنا أن الدراسة تعطلت لعدة أيام، فأصبحنا بعد هذه الحادثة نستبشر عندما تهطل الأمطار ماذا يحدث لمدرستنا.

وعلى الرغم من بساطة المبنى والإمكانيات إلا أنها كانت تُنظم نشاطات مختلفة للتلاميذ منها الذهاب

قراءة الكتب والمجلات العلمية كانت شحيحة قديماً وأول ما قرأت "جزء عم"

في رحلات جماعية إلى المناطق السياحية في أبها على مسافة ٩٠ كم مع وعورة الطريق وقلة وسائل النقل. وكانت تقام حفلات في نهاية العام الدراسي ويعرض فيها مسرحيات قصيرة ويحضرها العديد من أولياء أمور الطلاب. إضافة أن مدير المدرسة نراه إدارياً مؤثراً له (كاريزما) قيادية كان لديه هواية الرسم فكان يبدع في رسم اللوحات ويشكل منها معرضاً في ممر المدرسة.

بعد المرحلة الابتدائية انتقلت للدراسة في المدرسة المتوسطة في المدينة وكانت دفعتنا هي الأولى في المرحلة الثانوية حيث تم افتتاح الصف الأول ثانوي علمي وكان عددنا (١١) طالباً وتخرجنا جميعاً، ولأن عددنا قليل فكانت تربطنا روابط صداقة عانت منها إدارة المدرسة، وما تزال هذه الروابط قائمة إلى وقتنا الحاضر ولله الحمد.

ماذا كان اسم أول كتاب قرأته؟

كانت قراءة الكتب والمجلات العلمية شحيحة خاصة في المرحلة الابتدائية والمتوسطة في ذلك الوقت وأول ما قرأت هو (جزء عم) من القرآن الكريم ثم وقع في يدي كتاب كان يقرأه أكبر أعمامي سناً وهو كتاب (الزير سالم) فقرأت فيه أجزاء قليلة.

كيف يمكن متابعة ومواكبة المستجدات في مجال التخصص، وهل تكفي القراءة في هذا الصدد؟

- لا يمكن لأي باحث أن يستغني عن متابعة ومواكبة ما يستجد في مجال تخصصه من مفاهيم ونظريات، فهناك تطور سريع في العلوم المختلفة سواء الإنسانية أو العلمية.

مجال اهتمامي هو التخطيط التربوي والقيادة الإدارية، وعندما أتأخر عن حضور المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة، وعن قراءة المستجدات العلمية أشعر بخلل في متابعتي للتطورات في مجال تخصصي.

كما نعلم البحث العلمي لا يتوقف عن إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها الإنسان ومنها التخطيط والإدارة بشكل عام. وينتج عن التراكم المعرفي لنتائج هذه الأبحاث إثبات فرضيات تصاغ في هيئة نظريات علمية توجد تفسيرات وحلول للمشكلات التي تواجهها الإنسانية.

وأحمد الله أنه تتاح لي الفرصة للقراءة ومواكبة المستجدات ومن خلال مشاركتي في مناقشة الرسائل العلمية لدرجة الماجستير والدكتوراه وتحكيم الأبحاث والكتب، وكذا تحكيم النتائج العلمية التي يتقدم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للترقية لدرجة أستاذ مشارك أو أستاذ من الجامعات السعودية ومن غيرها.

وعلى الرغم من وجود شح في الكتب العلمية الحديثة المتخصصة باللغة الإنجليزية في مكتباتنا إلا أنني أحرص على قراءة الأبحاث المنشورة باللغة العربية في مجال اهتمامي في المجلات العلمية المتخصصة في الإدارة والتربية، إضافة إلى الكتب المترجمة وخاصة ما يصدر من معهد الإدارة العامة الذي له دور كبير في ترجمة العديد من الكتب المتميزة في مجال التخطيط والقيادة الإدارية، إضافة إلى جهود بعض الجامعات، والحقيقة أن معظم قراءاتي أصبحت موجهة في مجال تخصصي وذلك لضيق الوقت وازدحام الأعمال.

بحسب رأيك، كيف يكون التخطيط فاعلاً في العملية التعليمية؟

- ينظر إلى التخطيط في عصرنا الحاضر على أنه أداة التنمية فهو يُترجم في صورة مشاريع ومصانع، ومنشآت مختلفة. أما التخطيط التربوي فيُترجم في صورة إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة بالمهارات والمعارف التي تتولى تنفيذ المشاريع، والمصانع، وتتحمل مسئولية تسيير المهام، والأعمال، وعلى قدر تأهيل تلك الكفاءات، وتنمية قدراتها وطاقاتها واستخدامها بطريقة مثلى يتوقف عليها تنفيذ خطط التنمية ودرجة نجاحها.

من التخطيط العام نشأ التخطيط التربوي إلا أن التخطيط التربوي أكثر سبقاً ووضوحاً في جوانبه المختلفة من التخطيط العام، وذلك لأن التربية بطبيعتها عمل يتم دائماً في المستقبل والتخطيط التربوي أمر لازم لزيادة فاعلية النظم التعليمية التي تعتمد على مخرجاتها جميع مجالات التنمية.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمعات هو كيف تستطيع أن تستخدم كل مواردها وإمكاناتها وتستثمرها بأفضل الطرق وأكفأ الأساليب حتى تستطيع أن تقدم أكبر عائد للمجتمع والفرد، لذلك وغيره فقد استلزم الاسترشاد بالتخطيط كمنهج، وأسلوب للعمل المنظم من أجل الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات، والتحكم في عملية الإنماء، وتوجيهها نحو المسار الصحيح والأهداف المنشودة.

والتربية تعتبر من العوامل الأساسية في الإصلاح الاجتماعي ومشروعات التنمية الاجتماعية مرتبطة بالنظم التعليمية ومحتوياتها وهذا لا يتسنى دون عملية التخطيط العلمي الدقيق للتربية كعملية اجتماعية تقود المجتمع نحو مسارات إيجابية وقوية.

إن التغيرات الحاصلة في بنية التعليم ومفاهيمه، وطرقه تستدعي تخطيطاً سليماً للانتقال بالعملية التعليمية من مرحلة النظم التقليدية التي تركز على الحفظ، والاختبارات إلى مرحلة الانتفاع العلمي وتطوير الذكاء وحل المشكلات، سعياً إلى التحول إلى مجتمع المعرفة الذي ينتج عنه الاقتصاد المعرفي.

إن مشكلة الانفجار السكاني المعرفي تضع متطلباً آخر للتخطيط الدقيق لتوفير التعليم لجميع أفراد المجتمع وكذلك مسايرة التطورات الحديثة في المعرفة.

كيف يمكن تطبيق نظرية الجودة الشاملة كمحور من محاور تطوير العملية التعليمية؟

- الجودة الشاملة في التعليم تعني الارتقاء بمستوى الأداء من خلال استخدام الأساليب الإدارية المناسبة في جميع فروع ومستويات المؤسسات التعليمية لتخريج طلاب على مستوى عال من الجودة في كافة جوانب نموه المختلفة.

اعتقد أن وزارة التربية والتعليم لديها تجارب في تطبيق الجودة الشاملة ومن خلال قراءتي ومشاركاتي أقيمت بعض الندوات وورش العمل حول الجودة الشاملة في بعض المدارس.

وما أود الإشارة إليه هنا هو أن الجودة الشاملة ليست كياناً جديداً ندخله على الإدارة سواء على مستوى الوزارة أو إدارات التعليم أو المدارس وإنما هو امتداد لتجويد العمل الإداري.

فإدارة الجودة الشاملة أسلوب يعتمد على تغيير الطريقة التي يؤدى بها العمل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والطاقات البشرية، كما أنه نظام تحفيزي، حيث يمنح الصلاحيات للعاملين ويحثهم على النجاح والارتقاء بمستويات أداء عالية، وإشراك جميع المعنيين بالعملية التعليمية في عملية التحسين المستمر مع التركيز على رضا المستفيد أو ما يسمى بالعميل في مفاهيم الجودة الشاملة والذي هو الطالب.

في رأيك، ما هي الأولويات حسب الأهمية في إصلاح العملية التعليمية؟

- كما هو معلوم هناك ثلاثة محاور في العملية التعليمية هي الطالب والمعلم والمنهج. والحقيقة أن هناك جهوداً تبذل في تطوير هذه المحاور وكان النصيب الأوفر حظاً هو في محور المناهج حيث تم في السنوات الأخيرة إحداث تجديد وتطوير للمناهج الدراسية في مراحل التعليم الثلاث، إلا أنها لازالت تحت التجربة في بعض

التثقيف بأدوار المجلس وصلاحياته تأتي من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال اهتمام المواطن بما يدور فيه

جوانبها، كما أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود في تطوير الجانب المتعلق بالتعليم اليدوي والربط بين المناهج والعمل.

ويأتي محور الطالب في الترتيب الثاني في دائرة التطوير، حيث هناك محاولات لبناء شخصية الطالب بناءً متكاملاً من خلال تقديم بعض البرامج والأنشطة التي تساعد الطالب على نمو شخصيته إضافة إلى ما تم الإشارة إليه من تطوير للمناهج الدراسية.

أما محور المعلم فهو الأقل حظاً في الاهتمام ومن هنا يعتبر من أولويات إصلاح العملية التربوية، ويعتبر المعلم هو محرك العملية التعليمية فضلاً عن كونه أحد ركائزها الأساسية ويشمل الاهتمام بالعلم وتطويره إتاحة الفرصة المناسبة للتطور والنمو المهني من خلال إقامة البرامج التدريبية، وإيجاد قنوات مفتوحة للمعرفة يستطيع من خلالها الحصول على جميع المستجدات التربوية والعلمية في مجال تخصصه.

كما يشمل الاهتمام بالمعلمين استخدام الأساليب الإدارية التي تحفز على العمل المنتج، ومراعاة حريات المعلمين المهنية التي تكفل لهم المشاركة في اتخاذ القرار وتصميم وتحديث المناهج وطرق التدريس، إضافة إلى إبراز أهمية الدور الذي يؤديه العلم لتعزيز اهتمام المجتمع وتقديره له.

كيف ترى اختبارات القياس ومدى تحقيقها لأهدافها؟

- نحن في عصر من سماته القياس وإجراء المقارنات نظراً للانفجار المعرفي الذي نعيشه وما نتج عنه من تعدد المنتجات المادية والفكرية إضافة إلى توفر وسائل التقنية المتعلقة بحساب النتائج وإجراء المقارنات، لذا نجد مجالات القياس والتقويم أصبحت مطلباً لمختلف المؤسسات ليس في التعليم العالي فقط بل في الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع الأخرى.

وأثناء زيارتي ضمن وفد من مجلس الشورى للمركز الوطني للقياس اطلعنا على نشاطات المركز والتي لا تنحصر في إجراء اختباري القياس والتحصيلي، وإنما هناك تعاون مع أجهزة حكومية أخرى ترغب إجراء اختبارات لقياس جودة خدماتها، وفي الآونة الأخيرة أعلن أن هناك مشروعاً لقياس تحصيل طلاب

د. محمد آل ناجي في أحدى الزيارات الخارجية مع وفد مجلس الشورى

.. و أثناء إحدى الرحلات الطلابية

لا يمكن لأي باحث أن يستغني عن متابعة ومواكبة ما يستجد في مجال تخصصه من مفاهيم ونظريات

الجامعات بعد تخرجهم وهذا سوف يؤدي إلى رفع الكفاءة الخارجية أيضاً.

وكما نعلم الهدف من اختبارات القياس هو تحقيق العدالة وتساوي الفرص بين المتقدمين، وكان قرار إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم قبل أكثر من عقد من الزمن هو لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى المساعدة في خفض نسب التسرب ونسب الرسوب في مؤسسات التعليم العالي وهذا يؤدي إلى رفع الكفاءة الداخلية لهذه المؤسسات.

وفي ضوء هذه المعطيات اعتقد أن اختبارات القياس حققت جزءاً كبيراً من الأهداف التي وضعت لأجلها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الاختبارات تقضي على الاجتهادات والارتجالية في وضع اختبارات القبول وتوجد معايير موحدة للقبول في الجامعات، إلا أن النتائج الإيجابية لتطبيق هذه الاختبارات تحتاج إلى بعض الوقت كما أنه يصاحب هذه النتائج سلبيات مرتبطة بالتفاوت بين درجات الطلاب في نسب نجاحهم في الثانوية العامة والدرجات التي يحصلون عليها في اختبار القدرات والتحصيلي. ومن هنا يظهر ازدياد أهمية تقويم العملية التعليمية في مدارسنا في ضوء نتائج اختبارات القياس التي تُجرى للطلاب ومعالجة أوجه القصور وذلك بالتعاون مع مركز القياس والتقويم.

د. محمد الجفري يؤكد عمق العلاقات بين المملكة وتركيا

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس بالرياض معالي رئيس محكمة الحسابات في الجمهورية التركية الدكتور ريكاي عقيل، في إطار زيارته الحالية للمملكة.

وأكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى عمق العلاقات التي تجمع بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وبخاصة التعاون المشترك على صعيد العمل البرلماني.

وقدم نبذة عن مسيرة مجلس الشورى وآلية عمله في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

وأكد معاليه أهمية الدور الذي تقوم به أجهزة الرقابة في جميع البلدان بما يعين المجالس البرلمانية على أداء دورها الرقابي مشيراً في هذا الصدد إلى الدور الذي يضطلع به ديوان المراقبة العامة في المملكة من خلال ما يتضمنه تقرير الأداء السنوي للديوان من معلومات مفيدة لمجلس الشورى وأعضائه.

من جانبه أعرب معالي رئيس محكمة الحسابات في الجمهورية التركية عن سعادته بزيارة المملكة وبزيارة مجلس الشورى للتعرف عن قرب على عمله مشيراً إلى أن زيارته للمملكة تأتي بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين محكمة الحسابات التركية وديوان المراقبة العامة في المملكة والاستفادة من التجارب العملية في حقول الرقابة والمحاسبة.

حضر الاستقبال معالي رئيس ديوان المراقبة العامة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه، ومعالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية في المجلس المهندس إحسان بن فريد عبدالجواد.

بعد ذلك صحب معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد معالي رئيس محكمة الحسابات في الجمهورية التركية بجولة في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الأندلسية والقاعة الكبرى اطلع خلالها على التجهيزات التقنية الحديثة بها.

كما حضر جانباً من الجلسة التي عقدها المجلس ذلك اليوم.

.. ويبحث العلاقات المشتركة مع السفير الأفغاني لدى المملكة

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بالمجلس اليوم سفير جمهورية أفغانستان لدى المملكة أحمد عمر خليل.

وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية واستعراض عددٍ من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأفغانستان والعلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي النواب والأعيان الأفغانيين.

جولة لزوجات رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة في الاجتماع التشاوري

نظمت إدارة العلاقات العامة الفرع النسائي بمجلس الشورى ممثلاً في الأستاذة رشا الشبيلي جولة لزوجات رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة في الاجتماع التشاوري لرؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين شملت زيارة المتحف الوطني بمركز الملك عبدالعزيز التاريخي وأهم المراكز التجارية بمدينة الرياض ومنها برجي الفيصلية والمملكة.

بحضور وكيلي الوزارة لشؤون الحج والعمرة
لجنة الإسكان والمياه تناقش تقريري وزارة الحج

ناقشت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في مجلس الشورى، في اجتماع عقدته بمقر المجلس في الرياض، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة المهندس محمد بن حامد النقادي، تقريري الأداء السنويين لوزارة الحج للعامين الماليين ١٤٢٩/١٤٣٠هـ - ١٤٣١/١٤٣٢هـ، وذلك في حضور وكيل الوزارة لشؤون الحج الأستاذ حاتم المرزوقي، ووكيل الوزارة لشؤون العمرة الدكتور عيسى رواس.

واستعرضت اللجنة خلال اجتماعها أبرز المحاور التي تضمنها التقريران السنويان المتمثلة في المهام والأدوار التي تضطلع بها الوزارة في تنظيم الحج والعمرة، وملامح الوضع الحالي للوزارة فيما يتعلق بالجوانب المالية والكوادر البشرية، إلى جانب أهم الإنجازات التي تحققت خلال فترة التقريرين السنويين، والمعوقات والمشكلات التي تحد الوزارة من قيامها بالشكل الأمثل في أداء مهامها وخططها المرسومة.

وناقش المجتمعون عدداً من الملاحظات الواردة على التقريرين السنويين فيما يتعلق بوضع الكوادر البشرية في الوزارة ومستوياتهم الوظيفية، وبيّن مسؤولا وزارة الحج سعي الوزارة الحثيث لتطوير مستويات كوادرها البشرية عبر عدد من الآليات تتمثل في التدريب أو بتعيين واستقطاب الكفاءات أو بتطوير الأداء عن طريق إدخال التقنية المعلوماتية.

كما بحث الاجتماع آلية الشكاوى التي يتقدم بها الحجاج والمعتمرون في حال واجهتهم مشكلات خلال أداء مناسكهم، حيث تستقبل الوزارة جميع شكاوى الحجاج والمعتمرين والزائرين، وتعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها ومتابعتها، واعتمدت الوزارة خططاً تدريبية تستهدف تحسين تقديم الخدمات للحجاج والمعتمرين مما يساعد على حل العديد من تلك المشكلات التي قد يواجهها الحاج والمعتمر.

وناقش أعضاء اللجنة ومسؤولا الوزارة وضع الشركات الوهمية ودور بعثات الحج في مجال الإسكان وإعاشة الحجاج، ومدى إلزام الوزارة الشركات والمؤسسات المعنية بضرورة الاهتمام بتنقلات بعثاتها من الحجاج ورعايتهم بشكل كامل ومتابعة ذلك، وأشار المرزوقي ورواس إلى أن الوزارة خصصت لجاناً متخصصة لهذا الغرض تتولى مهام متابعة الشركات ووضع نقاط فرز للحجاج النظاميين وغيرها من المهام .

وتطرق الاجتماع إلى أبرز الوسائل والأفكار والرؤى الحديثة فيما يتعلق بنقل الحجاج بين المشاعر المقدسة، سواء بالنقل الترددي أو القطارات.

بحضور نائب محافظ هيئة الاتصالات لشؤون المنافسة والقانونية

لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات تناقش مشروع تعديل نظام الاتصالات

ناقشت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، في اجتماع عقدته بمقر المجلس في الرياض برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فيصل بن عبد القادر طاهر، مشروع تعديل نظام الاتصالات المقدم من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك بحضور نائب محافظ الهيئة لشؤون المنافسة والقانونية ضيف الله الزهراني، وعدد من المسؤولين في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. واستعرضت اللجنة خلال اجتماعها ما يتعلق بأبرز المستجدات التي يشهدها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وأهم المبررات والانعكاسات الإيجابية لتعديل نظام الاتصالات، حيث استمعت لملاحظات ومقترحات مسؤولي الهيئة، حول أبرز مواطن التعديلات في نظام الاتصالات المعمول به منذ ١١ عاماً، ورأى مسؤولو الهيئة أن المقترحات تعزز من معالجة القصور في عدد من المواد في النظام الحالي، كما أنها تأتي لمواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة في قطاع الاتصالات والتقنية. وتعالج التعديلات المقترحة على النظام الحالي للاتصالات ضعف الغرامات المالية المفروضة وفقاً للنظام على الشركات حال مخالفتها إحدى مواده، والتي حددها النظام بخمسة ملايين ريال كحد أدنى للعقوبات التي نص عليها، كما تهدف التعديلات إلى المعالجة النظامية والقانونية لإشكالية عدم نص النظام الحالي على ما يلزم النفاذ العاجل للعقوبات والغرامات المالية المفروضة في حال إيقاعها بحق الشركة المخالفة، بما يؤدي إلى تباطؤ في تحصيل تلك الغرامات المالية. فيما ناقشت اللجنة مع مسؤولي الهيئة كفاية التعديلات المقترحة ومواكبتها للمستجدات المستقبلية، ومقارنتها بأبرز التجارب المحلية والدولية ومدى تأييد تلك التجارب للتعديلات المقترحة.

الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية تلتقي نائباً بالبرلمان الألماني

التقى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سالم بن علي القحطاني، بمقر مجلس الشورى بالرياض، النائب بالبرلمان الألماني (البوندستاغ) رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي ووزير الخارجية السابق بجمهورية ألمانيا الاتحادية معالي الدكتور فرانك فالتر شتاينماير.

وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وجمهورية ألمانيا الاتحادية، واستعراض روابط الصداقة وعلاقات التعاون المتينة التي تجمع البلدين الصديقين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وبحث الجانبان سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات.

والصداقة السعودية الجورجية تبحث العلاقات الثنائية مع السفيرة الجورجية غير المقيمة

عقد عضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجورجية بمجلس الشورى معالي الدكتور محمد السالم، اجتماعاً بمقر المجلس في الرياض، مع سفيرة جمهورية جورجيا لدى دولة الكويت السفيرة غير المقيمة لدى المملكة إكاترين مايرينج ميكادزه.

وجرى خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون بين البلدين، خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي، وبحث سبل تفعيل لجنتي الصداقة بين البلدين وتبادل اللقاءات بما يوثق العلاقة السعودية الجورجية.

والصداقة السعودية التركية تبحث مع السفير التركي دعم وتعزيز التعاون البرلماني

التقى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي، سفير جمهورية تركيا لدى المملكة أحمد مختار غون وذلك بمقر مجلس الشورى بالرياض.

وبحث اللقاء الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وتركيا، واستعراض علاقات التعاون التي تربط البلدين الشقيقين في شتى المجالات.

كما تناول الجانبان سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان التركي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

والصداقة البرلمانية السعودية الكورية بحثت القضايا المشتركة مع برلماني كوري

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الكورية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس المهندس سالم بن راشد المري، في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية السعودية في الجمعية الوطنية الكورية سونج مين سون.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وكوريا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم وتنمية العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين.

م. عبدالمحسن الزكري يلتقي وزير الصناعة والتجارة بجمهورية جنوب أفريقيا

التقى عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الجنوب أفريقية المهندس عبد المحسن بن محمد الزكري، في مقر المجلس، معالي وزير الصناعة والتجارة بجمهورية جنوب أفريقيا السيد روب ديفيز والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وجنوب أفريقيا، واستعراض علاقات التعاون والشراكة بين البلدين الصديقين في شتى المجالات لاسيما الشراكة والتعاون الثنائي على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري.

كما بحث الجانبان سبل تعزيز العمل على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجنوب أفريقي، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون المشترك في شتى المجالات.

حضر اللقاء سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى المملكة محمد صادق جعفر، وأعضاء الوفد المرافق لمعالي وزير الصناعة والتجارة الذي ضم عدداً من كبار المسؤولين في الوزارة.

..والزايدي يطلع سفير حقوق الإنسان الهولندي على جهود المملكة في مجال حقوق الإنسان

اَطلَعَ رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى عضو المجلس الأستاذ سليمان بن عواض الزايدي، سفير حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية لونيل فير والوفد المرافق له، على الجهود والمساعي التي تبذلها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – في مجال حقوق الإنسان.

واستعرض خلال استقباله لوفد الخارجية الهولندية في مكتبه بمقر المجلس، على ما يبذله مجلس الشورى ويقدمه من جهود في مجال حقوق الإنسان وترسيخ مفهومها، كمبدأ أساس لأمن المجتمعات واستقرارها، مؤكداً عمق العلاقات وروابط الصداقة التي تجمع المملكة العربية السعودية وهولندا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية لاسيما علاقات التعاون الثنائي على صعيد العمل البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الهولندي.

وقدم الزايدي لسفير حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية نبذة عن مجلس الشورى وآليات عمله ولجانه المتخصصة، مبرزاً الدور الذي تقوم به لجنة حقوق الإنسان والعرائض في المجلس، وآلية عملها في دراسة الموضوعات والأنظمة والاتفاقيات ذات العلاقة بمجال حقوق الإنسان.

حضر اللقاء فليماين فان هافتن من الخارجية الهولندية، والسفير الهولندي لدى المملكة رون ستريكر، ونائب رئيس البعثة في السفارة فيليم فان روسم.

التفاوت الدولي في مدى «القوة والتأثير»...؟!

• د . صدقة بن يحيى فاضل

إن «قوة» (Power) أي دولة هي: ما تملكه من عناصر القوة والنفوذ والتفوق، مقارنة بغيرها من الدول الأخرى. وإن مدى قوة أي دولة يتحدد بـ «مدى» ما تملكه من عناصر القوة الستة الرئيسة، وهي: النظام السياسي للدولة، الموقع الجغرافي، كم ونوع السكان، الموارد الطبيعية، الإمكانات التقنية والصناعية، القدرات العسكرية. وتتفاوت دول العالم – بالطبع – في مدى القوة تبعاً لتفاوت «عناصر» القوة من دولة لأخرى. وهذا التفاوت أدى إلى تقسيم دول العالم – بناء على مدى قوتها – إلى سبعة أنواع ... بدءاً بالدولة العظمى، وانتهاء بـ» الدويلة». ومدى قوة أي دولة هو الذي يحدد مدى قدرتها وصلابة موقفها، ويوضح مدى نفوذها في العالم. كما يحدد – في النهاية – مدى ما تحصل عليه (من الدول الأخرى) من الفوائد التي تريدها.

ومن ناحية أخرى، يمكن تقسيم دول العالم الحالية القوية – نسبياً – إلى قسمين: الدول ذات الأطماع الاستعمارية والاستغلالية، والدول التي لا تعرف لها أطماع استغلالية تذكر. والمقصود بـ «الأطماع الاستعمارية»: ميل الدولة المعنية للهيمنة على بلاد أخرى بهدف: الاستفادة من إمكاناتها المختلفة، متبعة – لتحقيق ذلك – وسائل دبلوماسية واقتصادية ونفسية وعسكرية متنوعة، ومن ذلك تمكين عملاء لها من تحقيق أهداف الطامعين.

وبما أن العلاقات الدولية تسود فيها «الفوضى» أي عدم وجود سلطة عليا (حكومة عالمية) يحتكم إليها، وتكون قراراتها ملزمة، وتمتلك وسائل الإكراه المناسبة، فإن كل دولة – تقريباً– تحاول أن تأخذ من الدول الأخرى أقصى ما يمكن أخذه من فوائد (تسميها مصالح) وبقدر ما تسمح به قوتها، وتمكنها من حيازته، رغم وجود روادع قانونية شكلية، أي قوانين وأعراف لا تقف وراءها قوى تلزم الدول بإنفاذها بالفعل.

ولهذا، تظهر دول استعمارية، لها أطماع خارج حدودها، وتعمل على تحقيق هذه «المصالح» (Interests). وكثيراً ما تكون هذه المصالح عبارة عن: استغلال لموارد بلدان أخرى، ومصادرة لإرادتها، وتسيير الأمور فيها بما يخدم مصالح المستغل (أو المستعمر) حتى وان أضر بالمصلحة العامة للبلدان الضحية.

وإذا كانت «غابية» العلاقات الدولية، ومنطقها الوحشي، تتيح استغلال القوي للضعيف، فإن القوانين والأعراف الدينية والإنسانية تحرم مثل هذا التصرف، وتقف ضد استغلال واستعباد الآخرين. ورغم ذلك، فإن الدول القوية المتنفذة – ذات الأطماع الاستعمارية – تمارس هذا التسلط وتحاول تغليف هذه الممارسة بالكثير من الحجب والتبريرات.

وهنا، لا بد من إثارة تساؤل هام لمن يقولون بأن ذلك الاستغلال أمر طبيعي ناجم عن طبيعة العلاقات الدولية، وهو: ماذا عن الضحايا؟! أليس من حقهم أن يقاوموا استغلال الآخرين لهم؟! إن كان من «حق» الأقوياء أن يستغلوا الأضعف منهم – متى رأوا ذلك – أليس من حق المستغلين (الضحايا) من الدول أن ترفض هذا الابتزاز، وتقاومه بكل ما تستطيع من قوة؟! لا تشكك إلا قلة موتورة في حق البلاد الضحية في رفض ومقاومة أي استغلال، ومن أي جهة يأتي ... وهناك دول صغيرة عدة – في العالم النامي – رفضت مثل هذا الاستغلال، وتصدت له، بما تملك من وسائل ونجحت في ذلك، وحققت التحرر والاستقلال التام، وحمت إمكاناتها المختلفة من النهب والابتزاز، فكسبت احترام نفسها، واحترام الآخرين لها – بمن فيهم دول متسلطة.

أما الذين يسلمون بهذا الاستغلال، ويبررونه، ويعتبرونه أمراً طبيعياً لا يجب أن يرفض، فإنما يقبلون استعباد واستغلال الآخرين لهم، ولغيرهم، دون استياء أو مقاومة. صحيح، أن الاعتماد الدولي المتبادل هو سمة العصر. ولا توجد دولة تستغني عن الدول الأخرى، في سد احتياجاتها. والأصح أن هناك «مصالح مشتركة» فيما بين كل دول العالم ولا يمكن لبلد أن ينغلق على نفسه، خشية استغلال الآخرين له. والشعوب النابهة هي التي تسعى لأن تفيد، وتستفيد، لا أن تفيد وتتضرر، أو لا تستفيد، إن قبول الاستغلال – من أي جهة أتى – ليس من شيم السلوك الإنساني والدولي السوي.

• عضو مجلس الشورى

الأجهزة المحمولة.. مصدر الخطر الذي يهدد أمن المعلومات

إن المشهد الحالي لتقنية المعلومات يكشف عن تحديات هائلة تواجه عملية إدارة وحماية وتأمين المعلومات الحيوية والحساسة الخاصة بالمؤسسات، وذلك مع ازدياد استخدام الأجهزة المحمولة مثل اللاب توب والهواتف الذكية بما تقدمه من إمكانيات وخدمات تتطور يوماً بعد يوم. فالإمكانيات التي تقدمها تلك الأجهزة واعتماد البشر المتزايد عليها في أعمالهم وفي حياتهم الخاصة يجعلها مصدراً من مصادر المخاطر التي تتعرض لها شبكات المؤسسات وبياناتها بل وسمعتها في العصر الحديث. وقد أضحى تأمين المعلومات في ظل وجود تلك الأجهزة من الأمور التي يجب أن تؤخذ في حسبان القائمين على أمن المعلومات بسبب ما يتعلق بها من انتهاكات تتمثل في البيانات المفقودة أو المسروقة أو في فقدان الأجهزة المحمولة نفسها بما تحمله من بيانات مما يشكل نوعاً جديداً ومكلفاً من التهديدات.

أ.د جبريل حسن العريشي

ويعتبر بعض الخبراء أن الهواتف والأجهزة المحمولة تعتبر في العصر الحديث هي أكثر مصادر التهديد لأمن المعلومات وذلك بسبب نموذج الحياة المعاصر للموظفين في المؤسسات والمنظمات، فهم يحملونها في العمل وأثناء السير في الشوارع وفي منازلهم. وقد نشرت صحيفة دير شبيغل الألمانية تقريراً يزعم أن الضربة الجوية التي نفذتها اسرائيل في عام ٢٠٠٧ تجاه منشآت سورية تدعي أنها نووية، كانت بسبب اختراق لاب توب تركه صاحبه في غرفته – وكان دبلوماسياً سورياً كبيراً يقيم في لندن- دون مراقبة، مما أعطى فرصة للموساد لتثبيت برنامج "حصان طروادة" يسمح بمراقبة كافة الاتصالات معه.

وكثير من مستخدمي الأجهزة المحمولة – ممن يستخدمون الهواتف الذكية بصفة خاصة- يتصفون باللامبالاة عند استخدامهم لهواتفهم في الأماكن العامة، وينسون أنها أجهزة حاسوبية كاملة، فهي تتصل بشبكة الإنترنت وفيها متصفح للإنترنت كما أن فيها تطبيقات حاسوبية عديدة.

كما أنهم يستخدمون تلك الأجهزة في أداء الأعمال

وفي أغراضهم الشخصية في نفس الوقت بحيث تمتزج فيها المعلومات الشخصية بالمعلومات الحساسة التي تتعلق بالأعمال. وفي دراسة لمعهد بونيمون على عينة من الشركات الأمريكية، أفاد ٤٠٪ من موظفي الشركات التي شملها استطلاع الرأي أنهم يستخدمون الهاتف المحمول في العمل وفي الأغراض الشخصية بصورة متساوية. فهم يستخدمونه – فيما يخص العمل – لإجراء المكالمات الهاتفية الخاصة بالعمل وفي تصفح الإنترنت والبريد الإلكتروني للمؤسسة، وفي إدارة العلاقات مع العملاء، وفي ترتيبات الحجز للسفر وعمل المؤتمرات الهاتفية السريعة وقراءة الوثائق وجدولة المهام.

كما أظهرت الدراسة أن اعتراض المكالمات الصوتية لمعرفة أسرار المؤسسات هو كذلك أمر وارد وليس من المرجح أن يتم اكتشافه، وأنه في كل مرة يتم فيها الكشف عن المعلومات السرية لأطراف غير مصرح لهم يكون متوسط الخسارة للمؤسسة ١,٣ مليون دولار.

ويضاف إلى المخاطر السابقة الثغرات الموجودة في نظم التشغيل والتي تجعل هذه الأجهزة تواجه هجمات من الفيروسات وبرمجيات التجسس التي تتطور باستمرار، وقد وجد أن هواتف أندرويد وآي فون هي من أكثر الهواتف التي تتعرض لمثل هذه الهجمات. وقد دفعت هذه الثغرات شركة غوغل على سبيل المثال إلى إزالة مجموعة من البرمجيات من نظام التشغيل أندرويد المستخدم في الهواتف الذكية بعد اكتشاف أنها تحتوي على برامج تجسس تتيح نقل بيانات الهاتف إلى محترفي اختراق الشبكات؛ الهاكرز، وقد أطلقت خدمة لمسح هذه التطبيقات من أجهزة الهاتف لدى المستخدمين الذين بلغ عددهم ٢٠٠ ألف. كما أن أحد خبراء أمن المعلومات قد كشف عن نقاط للضعف في متصفح الإنترنت سفاري المستخدم في الـ آي فون والـ آي باد.

ولكي تتصدى مؤسسة ما لهذه المخاطر فإنه يجب عليها أن تعمل على محاور أربعة على التوازي:

وضع الاستراتيجية والسياسات، وتوعية وتدريب الموظفين، واستخدام التقنية، وإجراءات الرقابة.

فأما الاستراتيجية فإنها يجب أن توضع بحيث تواجه المخاطر والتهديدات المصاحبة لاستخدام الأجهزة المحمولة دون أن تحد من استخدامها بصورة تقلل من إنتاجية الموظفين، فهذه الأجهزة قد أصبحت تزيد من كفاءة العاملين وتخفض من تكاليف التشغيل وتجعل عملاء المؤسسات أكثر استقراراً واطمئناناً.

وقد لوحظ أن ٢٠٪ من الموظفين الذين يشكلون خطراً على مؤسساتهم نتيجة استخدامهم لأجهزتهم المحمولة بلا مبالاة هم في نفس الوقت الأكثر إنتاجية في تلك المؤسسات، وذلك وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة فورستر للأبحاث على ٤٩٨٥ من العاملين في مجال المعلومات في الولايات المتحدة. وهذه هي المعادلة الصعبة التي تشكل تحدياً أمنياً جديداً يواجه المسئولين عن أمن المعلومات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

والخطوة الأولى هي فهم مستوى المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وذلك بحصر أجهزة اللاب توب والهاتف الجوال، ثم تصنيف البيانات على تلك الأجهزة إلى: بيانات عادية مثل البيانات الصحية ورخصة القيادة ..الخ، وبيانات عن العملاء مثل عادات الشراء وقائمة عناوين البريد الإلكتروني ومعلومات الشحن.. الخ. ومعلومات سرية عن العمل مثل خطط الأعمال والأعمال الفكرية والبيانات المالية، والقسم الرابع هو بيانات الموظفين.

وبناء على هذا الحصر والتصنيف يتم تقييم المخاطر، ثم يتم تصور السيناريوهات المحتملة لسرقة البيانات

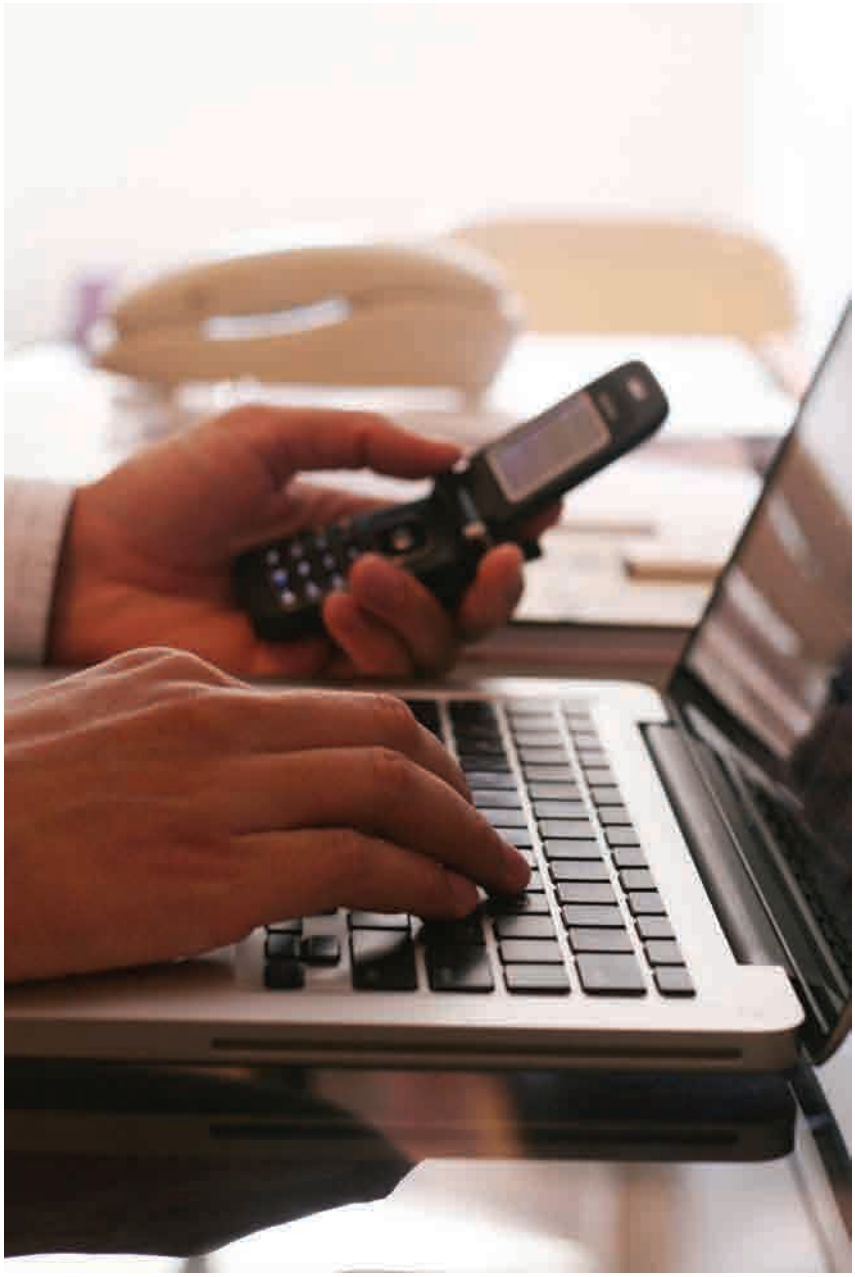

المخزنة أو نقلها من الأجهزة المحمولة وإشراك الموظفين في هذه السيناريوهات. وبناء على ذلك يتم وضع سياسة تتضمن إرشادات تفصيلية لجميع الموظفين الذين يستخدمون أجهزة محمولة في محيط العمل، بحيث تتضمن المخاطر المصاحبة لكل نوع من أنواع الأجهزة وإجراءات التأمين التي يجب اتباعها. ويمكن لهذه الإرشادات أن تمتد لتشمل أي أنواع البيانات التي يجب تخزينها على هذه الأجهزة، وكيفية معرفة إذا كان تنزيل أحد التطبيقات آمناً أم لا، وكيفية الإبلاغ عن فقدان أو سرقة جهاز محمول..الخ.

ويجب تحديد فريق مسئول عن مراقبة الأجهزة التي يتم فقدها أو سرقتها، ووضع التدابير المناسبة لحماية البيانات وكذا الأجهزة المخزنة عليها.

وفي مجال التوعية والتدريب فإنه يجب توعية الموظفين بمسئوليتهم عن أمن البيانات التي على أجهزتهم. ويجب إطلاق برامج للتدريب على التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها الشركة من جراء الاستخدام غير الآمن للأجهزة المحمولة والتأكيد على ضرورة توخي الحذر عند نقل المعلومات السرية، وكذا التدريب على معرفة البرامج الخبيثة ووسائل وصولها إلى أجهزة الموظفين المحمولة سواء عن طريق رسائل البريد الإلكتروني أو من مواقع الشبكات الاجتماعية مثل فيس بوك وتويتر أو غير ذلك. وقد أفادت ٩١٪ من المؤسسات– التي شملتها الدراسة السالف ذكرها – أن موظفيها يقومون بتنزيل تطبيقات حاسوبية من الإنترنت تحمل فيروسات وبرامج خبيثة.

كما يجب توعيتهم في هذا التدريب بأن المكالمات الصوتية ليست آمنة كما يعتقد كثير منهم وخصوصاً في المكالمات الدولية حيث إن بعض شركات التزويد بالخدمة لا توفر تشفيراً آمناً في بعض الدول، الأمر الذي يستلزم عدم الكشف عن المعلومات الحساسة أثناء تلك المكالمات. كما يجب التوعية بتوخي الحذر من البرمجيات الضارة على الهواتف المحمولة ومن الرسائل النصية التي تقتحمها دون مشاركة أو توقع، والتوجيه بإيقاف البلوتوث إذا لم يكن مستخدماً، وبإغلاق الهواتف في حالة عدم الاستخدام عند الاشتباه في أن المكالمات يتم التنصت عليها.

فقد أفاد الخبراء أنه يمكن اختراق كل أجهزة الهواتف الذكية وغير الذكية و"تلويثها" بفيروسات طروادة كما هو الحال مع أجهزة الكمبيوتر الشخصية. ويمكن نقل الفيروس إلى الهاتف المحمول عبر البلوتوث والاتصال اللاسلكي أو أن يكون الفيروس مخبأ في الألعاب وملفات الصور ورنات الهاتف التي يقوم صاحبه بتحميلها من

شبكة الإنترنت، ويكون الفيروس بغرض نسخ جميع الرسائل النصية القصيرة SMS.

كما يمكن أن يكون الفيروس مجهزاً للتجسس على الهاتف المحمول حتى عند إغلاقه، حيث يظل ميكروفون الهاتف قادراً على العمل وتسجيل الأصوات التي يلتقطها حتى وهو مغلق. وتستعمل بعض أجهزة الشرطة هذه الفيروسات للتنصت على أفراد عصابات الجريمة المنظمة والإرهابيين، الذين يعتقدون أنهم في مأمن إذا أغلقوا هواتفهم.

وفي مجال التقنية فإن المؤسسة مسئولة عن توفير التقنيات الضرورية لتأمين الأجهزة المحمولة في محيط العمل. فيجب استخدام برمجيات التشفير العالمية المشهورة، كما يجب استخدام برمجيات التصحيح والحماية التي تمنع الاختراق والقرصنة على الأجهزة المحمولة. ومن الأهمية بمكان أن تكون التطبيقات على الأجهزة المحمولة – مثل المتصفحات وقارىء ملفات الـ pdf ومحرك الفلاش.. الخ – محدثة بآخر التحديثات، ويمكن لبرمجيات المراقبة منع التطبيقات غير المحدثة والمحفوفة بالمخاطر على الأجهزة المحمولة الخاصة بالمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغي للمؤسسة أن تنظر بجدية إلى التقنيات التي يمكن استخدامها لتحديد مواقع الأجهزة المفقودة، أو لمسح البيانات الموجودة في هذه الأجهزة عند فقدانها، فإن فقدان لاب توب واحد – وطبقاً لدراسة معهد بونيمون السالف ذكرها – يحقق خسارة للمؤسسة مقدارها ٥٠,٠٠٠٤ دولار، كما أن استخدام تقنيات التشفير يمكن أن يقلل هذه الخسارة بمقدار ٤٠٪، فضلاً عن أن اختراقه يمكن أن يسبب كارثة عسكرية كما حدث مع سوريا.

أما المجال الرابع فهو المراقبة، فالعنصر البشري – الداخلي والخارجي على حد سواء – يمثل مصدر الخطر الحقيقي على أمن المعلومات فيما يتعلق بالأجهزة المحمولة، والأمر يستلزم إرساء ممارسات صارمة واستخدام برمجيات تضمن مراقبة تطبيق السياسة التي تضعها المؤسسة. وهو تحد حقيقي في ظل تنوع الأجهزة المحمولة المستخدمة ما بين لاب توب وحواسب كفية وهواتف محمولة من طرازات مختلفة. ويجب أن يكون هناك آليات معمولاً بها للكشف عن إهمال بعض الموظفين لتعليمات الأمن أو تعمدهم إيقافها، فكثير من موظفي الشركات يقومون بإيقاف إعدادات التأمين على أجهزتهم، وقد أفادت دراسة معهد بونيمون – السالف ذكرها – أن ١٠٪ من موظفي الشركات التي شاركت في استطلاع الرأي يقومون بإيقاف تلك الإعدادات.

وجدير بالذكر أن ٥٠٪ من المؤسسات محل الدراسة أفادت بأنه ليس لديها سياسة تخص الأجهزة المحمولة. ويعزى عدم وجود سياسة إلى سرعة انتشار الأجهزة المحمولة وصعوبة السيطرة عليها أو حصرها أو الحد من استخدامها في أماكن العمل. إلا أن إدراك مدى الخسارة التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة من اختراق أو فقدان الأجهزة المحمولة يجب أن يكون دافعاً لتبني سياسات تأمينية فاعلة.

• عضو مجلس الشورى

عالم اليوم في حاجة إلى أشخاص قادرين على تقويم الحقائق وكشف الحقائق الجديدة

• د. زيد بن محمد الرماني

يستطيع النمر أن يسبق الإنسان في العدو، كما يستطيع الأسد أن يقاتل أفضل من الإنسان الأعزل من السلاح، ويستطيع الطائر أن يطير بمجرد الخفق بجناحه. ولكن الإنسان يمتاز على هذه المخلوقات جميعاً وعلى سائر المخلوقات المعروفة قاطبة بميزة كبرى: تلك هي رقة مخه.

يقول هاي روتشليس في كتابه ((التفكير الواضح)) يستطيع الإنسان بفضل هذا المخ الراقي أن ينظم الأصوات المركبة ويكوّن منها كلاماً ذا معنى يبلغ به أفكاره إلى غيره من الناس، كما يستطيع أن يسجل هذه الأفكار بالكتابة والطباعة لينقلها إلى سواه، وأن يتأمل هذه الأفكار ويعيد تنظيمها بأشكال شتى ليحصل على معلومات جديدة أو ليصل إلى نتائج عن أشياء لا يستطيع أن يراها أو يسمعها أو يلمسها، وبعبارة أخرى إنه يستطيع أن يعقل.

ولقد تمكن الإنسان بفضل قدرته على التفكير، فضلاً عن قدرته على الكلام، وعلى استخدام يديه بمهارة، من أن يخترع السيارات التي تسبق النمر في سرعة عدوها، والطائرات التي تخلف أسرع الطيور وراءها، والآلات الرافعة، والمجارف التي ترفع أضعاف ما يستطيع أي حيوان أن يرفعه.

وبفضل قدرته على التفكير استطاع الإنسان أن يتقن صناعة ألوان جديدة من الطعام، وتعلم أن يصطنع لنفسه ملابس من ألياف جديدة مبتكرة، كما توصل بفضل القدرة على التفكير الرياضي والمهارة الهندسية إلى وسائل بناء الجسور ((الكبارى)) الضخمة، وناطحات السحاب، والمصانع والمنازل، وغيرها من المنشآت التي يستخدمها في مختلف الأغراض، كما تمكن من أن يستخرج من باطن الأرض ما فيها من حديد وألومنيوم، ورصاص ونحاس وقصدير، وغيرها من المعادن. وتعلم أن يستخدم الوقود بطرق مأمونة لتدفئة المساكن وتسيير السيارات.

لقد مكنت القدرة على التفكير الإنسان من أن يُنشئ حضارتنا الراهنة وأن يتغلب على الأمراض ويطيل فسحة العمر، كما مكنته من أن يطلق فنه في الفضاء، وأن يعكف على التغلب على مشكلات الحياة على الكواكب غير الصالحة للحياة، فترى العلماء والمهندسين يكرسون وقتهم كله للتغلب على مشكلة الظروف المعتادة التي يتوقع أن يقابلها المسافرون في الفضاء. كذلك ابتكر الإنسان آلات معقدة ليسبر بها أغوار الذرة ويقف على أسرارها، ثم استخدم هذه الأسرار في ابتكار وسائل جديدة لتوليد الكهرباء، كما استخدمها في صناعة الأسلحة النووية المدمرة.

على أن القدرة على التفكير لازمة للحياة اليومية كذلك، فالواحد منا تحاصره من كل صوب إعلانات متعددة تدعوه إلى شراء هذا النوع من الأثاث، أو يأكل هذا الصنف من الطعام، ومقدرة الإنسان على التفكير هي التي تحول دون إنفاق المال في غير وجوهه الصحيحة.

وعندما يحين موعد الانتخاب لابد من التفكير الواضح لتستطيع أن تزن ما تقوله الصحف، وما يقوله المرشحون. وعندما تناقش أصدقاءك في أحداث الساعة سيلعب التفكير الواضح دوراً مهماً في الوصول إلى أحكام معقولة.

وهناك الكثير من الأعمال التي يعتبر التفكير الواضح لازماً لها، فالمهندسون ورجال الأعمال والمعلمون والأطباء والميكانيكيون وسائقو السيارات.. وفي الجملة كل من يعمل ليكسب قوته ـ كلهم يحتاجون في أعمالهم إلى القدرة على التفكير. وتحتاج العلوم والرياضيات وغيرها من فروع العلم إلى مستويات عليا من المقدرة على التفكير، وبمضي الزمن تزداد باستمرار نسبة عدد السكان الذين يؤدون أعمالاً تحتاج إلى التفكير المركب.

إننا نعيش في ثورة صناعية من نوع جديد ـ فهناك الآن أعداد كبيرة من العقول الإلكترونية أو ((العقول العملاقة))، وبعض هذه العقول الآلية تؤدي عشرات الآلاف من العمليات الحسابية والمنطقية في الثانية. ويستطيع بعضها أن يدير المصانع آليا، وأن يترجم اللغات ويؤدي أعمالاً سهلة مثل مسك الدفاتر وتبويب المعلومات بسرعة متناهية، إن هذه الثورة الإلكترونية في استخدام المعلومات قد أخذت تغير وجه مجتمعنا الحاضر، ولهذا فإن الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى أناس يستطيعون أن يفكروا بوضوح، وأن يفهموا هذه الآلات وأن يخططوا لها ما تؤديه من أعمال.

ختاماً أقول في هذا العالم المتغير لابد من أشخاص قادرين على تقويم الحقائق، قادرين في الوقت نفسه على كشف الحقائق الجديدة.

• عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة تبرم اتفاقاً أممياً لإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

رحب فريق الخبراء العربي المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمجلس جامعة الدول العربية بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بموجب اتفاق المساهمة المبرم بين المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة ودعا الدول العربية إلى الاستفادة من هذا المركز في تعزيز التعاون العربي والدولي في مكافحة الإرهاب.

وكان الفريق قد عقد اجتماعاً بمشاركة خبراء يمثلون وزارات العدل والداخلية والخارجية لعدد من الدول العربية، إضافة إلى ممثلين عن الجامعة العربية والمجالس الوزارية العربية المتخصصة.

وناقش الاجتماع سبل تعزيز التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان العربي وبما يؤدي لدرء خطر الإرهاب عن المجتمعات العربية والحفاظ على حقوق الإنسان العربي وآدميته.

وتوصل الاجتماع إلى عدد من التوصيات في مجال تعزيز التعاون العربي بمجال بناء القدرات التشريعية والأمنية لمكافحة الإرهاب إلى جانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومناقشة مذكرة عراقية حول أثر الإرهاب على المجتمع ومذكرة لبنانية حول العوامل المساعدة على انتشار الأفكار المتطرفة والإرهابية في الوطن العربي وسبل القضاء عليها.

أحمد فهمي رئيساً للشورى المصري وانتخابات الرئاسة مايو القادم

فاز الدكتور أحمد فهمي برئاسة مجلس الشورى المصري بالأغلبية في الانتخابات الداخلية التي جرت في أولى جلسات المجلس بعد أن حصل على ١٧٥ صوتاً.

وأعلن رئيس الجلسة محمد حسن المليجي أن عدد النواب الذين أدلوا بأصواتهم بلغ ١٨٠ نائباً بينهم ١٧٥ صوتاً صحيحاً و٥ أصوات باطلة.

وكان الدكتور أحمد فهمي الذي ينتمي إلى حزب الحرية والعدالة هو المرشح الوحيد للمنصب. وكان المجلس قد عقد أولى جلساته برئاسة أكبر الأعضاء سناً.

وفي شأن آخر أكد وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى المصري المستشار محمد عطية أن انتخابات رئاسة مصر سوف تجرى أواخر شهر مايو المقبل.

وبين في تصريح صحفي أن المرشحين لانتخابات رئاسة مصر سيمنحون ٣ أسابيع لتقديم أوراقهم اعتباراً من ١٠ مارس، موعد فتح باب الترشح، وسيمنحون ٤٥ يوماً للدعاية الانتخابية وعرض برامجهم.

وأفاد أن اللجنة العليا للانتخابات المصرية هي المخولة فقط بتحديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، مشيراً إلى أن تعديل قانون انتخابات رئاسة مصر يتضمن إعلان نتائجها في كل لجنة عامة بالمحافظات المصرية بدلاً من اللجنة المركزية تحقيقاً للشفافية والمصداقية.

جامعة صنعاء توقع بروتوكول تعاون مع رابطة المجالس النيابية في أفريقيا والعالم العربي

وقعت جامعة صنعاء ممثلة بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية برتوكولاً للتعاون الثقافي مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وذلك بمقر الرابطة بالعاصمة صنعاء.

وأبرز رئيس مجلس الشورى اليمني عبد الرحمن محمد علي عثمان أهمية هذا التعاون النوعي بين الرابطة الشورية الإقليمية وبين الجامعة لما من شأنه إثراء دورهما في رفد الدبلوماسية البرلمانية بالمعرفة وتعزيز منهجية عمل الرابطة في بناء علاقة التعاون والشراكة بين إفريقيا والعالم العربي.

وينظم البروتوكول علاقة تعاون طويلة الأمد بين الرابطة والجامعة اليمنية في مجالات البحوث والدراسات البرلمانية، وتبادل الاستشارات والتدريب والخبرات.

من ناحية أخرى التقى رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في اليمن محمد حسين الحكيمي مسؤولة الحكم الرشيد في الاتحاد الأوروبي ماري هورس وبعثة خبراء الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

وعرض الحكيمي خلال اللقاء أهم متطلبات اللجنة خلال المرحلة القادمة التي من أهمها بناء مركز إعلامي مزود بكافة التقنيات بالإضافة إلى إنشاء مطبعة واستحداث مركز تدريب وتأهيل بالإضافة إلى إنشاء سجل انتخابي مرتبط بالسجل المدني.

من جانبها أكدت المسؤولة الأوروبية استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم المزيد من الدعم للعملية الديمقراطية في اليمن.

عباس: الحكومة المقبلة ملتزمة باتفاقيات منظمة التحرير

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن الحكومة المقبلة ستكون ملتزمة بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التي وقعتها مبيناً أن برنامجها السياسي سيكون مستمداً من برنامجه.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية أن الرئيس عباس أكد خلال لقائه في مدينة رام الله القنصل الايطالي العام الجديد في القدس جيم بولو كانتيني أن المصالحة الداخلية هي مصلحة وطنية للشعب الفلسطيني يجب تحقيقها فوراً.

وأوضح عباس أن إعلان الدوحة الذي ينص على تشكيل حكومة فلسطينية جديدة من مستقلين وكفاءات وطنية مهمتها إعادة أعمار قطاع غزة والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة.

من جهة أخرى حملت القيادة الفلسطينية إسرائيل مسؤولية فشل المباحثات الاستكشافية التي جرت في عمان مؤخراً.

واعتبرت القيادة الفلسطينية أن الأفكار والمواقف التي لا تزال تطرحها الحكومة الإسرائيلية حتى الآن لتمهيد الطريق أمام استئناف المفاوضات لا تشكل الحد الأدنى المطلوب لبدء مفاوضات جادة وتتضمن اشتراطات مسبقة واستمراراً لأساليب التحايل وخاصة فيما يتصل بالقضيتين المركزيتين وهما حدود عام ١٩٦٧ والاعتراف بها كأساس، ووقف كل أشكال النشاط الاستيطاني دون استثناء.

من جانبه دعا مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب الدول الأعضاء إلى توفير شبكة أمان مالية بمبلغ مائة مليون دولار شهرياً للسلطة الوطنية الفلسطينية وذلك في ضوء الضغوط المالية التي تتعرض له القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وعدم تحويل إسرائيل للأموال المستحقة للسلطة.

وأكد المجلس أهمية التحرك من أجل الدعوة لانعقاد مؤتمر دولي خاصة بالقضية الفلسطينية يهدف إلى إنهاء القضايا العالقة، وفقاً لمرجعيات عملية السلام المتفق عليها ومبادرة السلام العربية.

الجامعة العربية توفد بعثة مراقبة للانتخابات البرلمانية في الجزائر

وقعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم مع الجزائر لتنظيم مشاركة بعثة من الجامعة في مراقبة الانتخابات البرلمانية في الجزائر في مايو ٢٠١٢ م. وقال نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي في تصريح للصحفيين عقب التوقيع: إن المذكرة تتعلق بمشاركة بعثة من مراقبي الجامعة العربية مع المنظمات الإقليمية والدولية الأجنبية والعربية الأخرى في مراقبة الانتخابات التشريعية التي ستجرى في الجزائر في العاشر من شهر مايو القادم موضحا أن المذكرة تحدد المهام الدقيقة لمراقبي الجامعة العربية وما يمكن أن تساهم به الجامعة العربية في إنجاح هذه الانتخابات التي نتطلع أن تكون نزيهة وتعبر عن الإرادة الحرة للشعب الجزائري لاختيار ممثليه في المجلس الوطني. وفي هذا الإطار توجه وفد من الجامعة العربية برئاسة السفير علي جاروش مدير إدارة العلاقات العربية وعضوية عدد من المسؤولين المختصين بموضوع مراقبة الانتخابات إلى الجزائر، حيث سيعقد الوفد عدة اجتماعات مع الدوائر الحكومية والهيئات المعنية لبحث مختلف الجوانب التنظيمية والقانونية والفنية واللوجستية المتعلقة بمراقبة بعثة الجامعة العربية للانتخابات والاتفاق على آلية مشاركة الجامعة وحجم هذه المشاركة والتي من المتوقع أن تغطي مختلفة الولايات الجزائرية وعددها ٤٨ ولاية.

البرلمان الموريتاني يصوت لتشكيل مؤتمر تعديل الدستور

صوت البرلمان الموريتاني بإجماع الحاضرين من أعضاء غرفتيه (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) على النظام الداخلي للمؤتمر البرلماني الذي سيصوت على تعديل الدستور الموريتاني. وكان البرلمان بغرفتيه دعا لعقد مؤتمر برلماني هو الأول منذ أربعة عقود للتصويت على تعديل دستور البلاد تنفيذاً لقرارات وتوصيات الحوار الوطني بين أحزاب الأغلبية الرئاسية المؤيدة للحكومة وأربعة أحزاب معارضة. وتتضمن التعديلات تجريم الانقلابات العسكرية وتجريم ممارسات الرق والإقرار بالتعددية الثقافية لموريتانيا وزيادة عدد نواب الجمعية الوطنية وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء والبرلمان.

باكستان والهند تعززان الروابط البرلمانية بينهما

الشيوخ الباكستاني يقر تعديلاً دستورياً يتعلق بنزاهة الانتخابات

اعتمد مجلس الشيوخ الباكستاني بالأغلبية مشروع التعديل الدستوري الـ ٢٠ الذي يهدف إلى ضمان عقد الانتخابات العامة في البلاد بنزاهة وشفافية وذلك بعد اعتماده من الحكومة الفيدرالية والمجلس الوطني في البرلمان الباكستاني.

وذكرت وسائل الإعلام الباكستانية أن أكثر من ثلثي نواب مجلس الشيوخ صوتوا ضد مشروع التعديل الذي طرحه الحزب الحاكم أمام جلسة المجلس لاعتماده.

وينص التعديل الدستوري الـ ٢٠ بشكل أساسي على وضع آلية ثابتة لتشكيل هيكل الحكومة الانتقالية التي تشرف على مرحلة الانتخابات العامة وذلك بالاتفاق بين الحكومة والمعارضة البرلمانية إضافة إلى وضع آلية ثابتة لهيكل لجنة الانتخابات لضمان استقلاليتها وعدم اعتمادها مادياً وإدارياً على الحكومة.

ومن جهة أخرى اتفقت باكستان والهند على تعزيز الروابط البرلمانية بينهما بتبادل الوفود البرلمانية لدعم عملية السلام الشامل.

جاء ذلك خلال لقاء رئيسة البرلمان الباكستاني الدكتورة فهميدة ميرزا برئيسة البرلمان الهندي ميرا كومار التي زارت إسلام آباد على رأس وفد برلماني من بلادها.

وأوضحت وكالة الأنباء الباكستانية أن المسؤولتين شددتا كذلك على ضرورة تعزيز الجهود المشتركة بين دول المنطقة للقضاء على ظاهرة الإرهاب.

وقالت رئيسة البرلمان الهندي إنه يجب على البلدين الاستفادة من فرص التجارة المتاحة لديهما لرفع حجم التبادل التجاري، ووجهت الدعوة إلى نظيرتها الباكستانية للقيام بزيارة مماثلة إلى الهند.

وعلى صعيد آخر أكد رئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال إشفاق برويز كياني أن مستقبل العلاقات وطبيعة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمالي الأطلسي - الناتو- سيحدده البرلمان الباكستاني.

وقال في تصريحات صحفية: إن موقف الحكومة الباكستانية واضح بشأن استئناف حركة إمدادات قوات الناتو المنتشرة في أفغانستان عبر الأراضي الباكستانية مشيراً إلى أن بلاده ملتزمة بقرارات البرلمان الوطني الذي يقوم حالياً بمراجعة العلاقات مع الولايات المتحدة وحلف الناتو.

وكانت باكستان علقت حركة تموين إمدادات قوات الناتو عبر أراضيها وأعلنت مراجعة علاقاتها مع الولايات المتحدة عقب الغارة الجوية التي شنتها قوات الناتو على مواقع الجيش الباكستاني في نوفمبر الماضي.

برلمان المجر يصوت لصالح اتفاق مالي أوروبي لمواجهة الأزمة المالية

وافق البرلمان المجري على رغبة الحكومة للانضمام إلى اتفاق جديد بين معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يستهدف تقييد الإنفاق العام وإنهاء أزمة الديون السيادية في الدول الأعضاء.

وصوت النواب من الائتلاف الداعم لرئيس الوزراء فيكتور أوربان ونواب الحزب الاشتراكي - وهي المجموعة المعارضة الأكبر في البرلمان- لصالح الاقتراح لتأييد ما يسمى بالاتفاق المالي، والذي سيتم توقيعه من قبل زعماء معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

يذكر أن المجر ليست من الدول الأعضاء في منطقة اليورو، لكنها أبدت رغبتها في الانضمام إلى الاتفاق للإعراب عن دعمها لمواصلة تعزيز الاتحاد الأوروبي والمشاركة في محادثات تقرير مستقبل العملة المشتركة.

.. واليوناني يقر تشريعاً لمقايضة الديون

أقر البرلمان اليوناني تشريعا يطلق مقايضة للديون لحملة السندات من القطاع الخاص الذي يشكل ركيزة حزمة الإنقاذ المالي البالغ حجمها ١٣٠ مليار يورو التي تم الاتفاق مع الشركاء في منطقة اليورو.

وقال رئيس البرلمان اليوناني بالإنابة اناستاسيوس كوراكيس إن القانون تم إقراره بشكل تلقائي دونما اقتراع لأن الحكومة الحالية تتمتع بأغلبية في البرلمان ولم يقدم أي طلب لإجراء اقتراع.

من ناحية أخرى كرس البرلمان الأوروبي جلسة نقاش لازمة ديون اليونان، حيث انتقد غالبية رؤساء المجمعات النيابية في المجلس آلية تعاطي الترويكا الدولية والاتحاد الأوروبي بشكل خاص مع هذه الأزمة التي تعصف بإحدى دوله.

وأوضح رئيس مجموعة المحافظين ذات الأغلبية داخل البرلمان جوزيف دول أن الحكومة اليونانية بقيادة باباديموس اتخذت تدابير قاسية وصعبة وأن الأحزاب اليونانية قامت بتسريح أربعين نائباً رفضوا خطة الإنقاذ ولكن دون تمكن أثينا من الحصول على حزمة الإنقاذ الثانية التي وعدت بها الترويكا الدولية.

وحذر رئيس مجموعة المحافظين من مخاطر إعلان إفلاس اليونان، وقال: «إن المؤسسات والجهات الدائنة ستتحصل على تعويضات في هذه المرحلة من مؤسسات التأمين ولكن المواطن اليوناني سيدفع فاتورة هذه الخطوة» لاحقاً.

ودعا رئيس المجموعة الاشتراكية هانس سفوبودا إلى إشراك كافة الأطراف الاجتماعية في اليونان في دور أكثر فاعلية في إدارة الأزمة، مؤكداً على وجوب التركيز على إدارة الشق الخاص بالديون اليونانية وعلى الشق المتعلق بإنعاش الاقتصاد في نفس الوقت.

استقالة رئيس البرلمان الكوري لاتهامه بدفع رشى انتخابية

أعلن رئيس البرلمان الكوري الجنوبي بارك هي- تاي استقالته بسبب ما تردد عن دفعه رشوة للفوز برئاسة الحزب الحاكم في عام ٢٠٠٨م.

ويتهم بارك تاي بأنه أعطى أظرفاً تحتوي على أموال نقدية لزملائه الأعضاء في الحزب الحاكم في محاولة لشراء أصواتهم قبل المنافسة على قيادة الحزب التي انتخب فيها رئيساً للحزب الوطني الكبير الحاكم الذي تم تغيير اسمه إلى حزب ساينوري (العالم الجديد).

ووفقاً لوكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) قال بارك تاي للصحفيين عقب تقديم استقالته للبرلمان: «لن ألتمس العذر بأن (شراء الأصوات) ممارسة شائعة منذ وقت طويل في الدوائر السياسية لكنني أتحمل مسئولية كل شيء».

وكان من المقرر انتهاء فترة ولاية بارك تاي التي تستمر عامين في مايو المقبل إلا أنه أعلن استقالته بعدما عرض كيم هيو- جاي السكرتير الرئاسي البارز للشئون السياسية الذي عمل سكرتيرا لبارك التخلي عن منصبه بسبب ما يتردد عن تورطه في الفضيحة.

وكانت هذه الفضيحة بمثابة ضربة للحزب الحاكم خلال نضاله للتعافي من هزيمته الأخيرة في الانتخابات وإعادة تشكيل نفسه قبل الانتخابات الرئيسية التي ستجري هذا العام. ومن المتوقع أن تستدعي النيابة العامة كلا من بارك وكيم لاستجوابهما.

البرلمان الروماني يمنح الثقة للحكومة الجديدة

منح البرلمان الروماني بالأغلبية الثقة لأعضاء الحكومة الجديدة التي شكلها رئيس الوزراء الروماني ميخاي ردوان اونجوريانو. وصوت ٢٣٧ نائباً لصالح الحكومة الائتلافية الجديدة فيما صوت نائبان ضدها. وكانت الحكومة الجديدة في حاجة إلى تصويت ٢٣٢ نائباً لصالحها من بين أعضاء البرلمان.

يذكر أن رئيس الوزراء الروماني السابق اميل بوك كان قد قدم استقالته في وقت سابق بعد أسابيع من الاحتجاجات على سياسة التقشف بسبب الأزمة المالية الطاحنة التي ضربت دولاً عديدة من أوروبا وكانت رومانيا من بينها.

الإعلانات الطبية

• أ. زامل شبيب الركاض

لا شك أن تطور المؤسسات الطبية الخاصة في مجال تقديم الخدمات العلاجية للمواطن سيؤدي إلى تخفيف الكثير من الأعباء على المؤسسات الطبية العامة، من خلال استقطاب الكوادر والكفاءات الطبية المؤهلة والمتميزة داخلياً وخارجياً وتوفير أحدث الأجهزة والتقنية الطبية المتطورة لخدمة المرضى بشكل أفضل في التشخيص والعلاج، ويخفف معاناة المريض ويقلل من تكاليف السفر والعلاج في الخارج من جهة أخرى، مما تقوم الحاجة معه إلى ضرورة الإعلان عن وجود هذه الخدمات عبر وسائل الإعلام المختلفة.

وحيث إن نظام المؤسسات الصحية الخاصة قد حظر في مادته (٣١) على المؤسسات الصحية الخاصة أن تقوم بالدعاية عن نفسها إلا في الحدود التي لا تتعارض مع أخلاق المهنة وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية، وقد ألزمت المادة (٣١/ل) من اللائحة التنفيذية المؤسسات الصحية الخاصة بالحصول على موافقة مدير الشؤون الصحية في المنطقة على صيغة ومحتوى وطرق الدعاية التي تلجأ إليها قبل الإعلان عنها دون تحديد ضوابط وشروط هذه الإعلانات وما يعد من قبيل الدعاية من عدمه، بمعنى عدم التفريق بين التحقيق والخبر الطبي والإعلان.

ونعتقد أنه إذا كانت المؤسسات الطبية الأجنبية التي تعمل في الخارج لها حق الدعاية والإعلان عن نفسها وما تقدمه من خدمات تستقطب بها المرضى في بعض الصحف المحلية فإنه يجب أن تفرض نفس القيود على هذه الإعلانات للتأكد من صحة وجودة الخدمة المعلن عنها حتى لا يقع المواطن تحت تأثير دعاية غير صحيحة أو يصدم بمستوى الخدمة المقدمة بعد تكبده عناء السفر، ولا يعني ذلك القول بفتح الباب على مصراعيه للدعاية والإعلان من قبل المؤسسات الطبية الخاصة ولكن لا بد من التأكد من صحة إمكانية تقديم الخدمات المعلن عنها ومدى جودتها وتقديمها بأفضل تكلفة للمواطن حتى لا تتخذ وسيلة للغش والتدليس على المرضى.

ونخلص إلى أن نظام المؤسسات الصحية الخاصة يهدف في المقام الأول من تنظيم الإعلانات إلى حماية حقوق المرضى من الوقوع تحت تأثير إعلانات طبية غير صحيحة، وكما أسلفنا فإن القاعدة القانونية تلبي الحاجة القائمة مما تقوم الحاجة معه إلى وجود قواعد واضحة ومنظمة لتحديد ضوابط الإعلان وشروطه يمكن معها التفريق بين التحقيق أو الخبر الطبي وما يعد من قبيل الدعاية والإعلان، وبالجملة فإن حماية حقوق المرضى تتطلب نوعاً من المراقبة للتأكد من صحة وجودة الخدمة المعلن عنها وعدم المبالغة في تكلفتها، والمرونة والتشجيع للمؤسسات الصحية الخاصة لتقديم أفضل خدمة طبية للمواطن بدلاً من تحميلها غرامات قد ترفع من تكلفة الخدمة العلاجية للمريض دون وجه حق.

قروض أكثر تيسيراً للمقبلين على الزواج

رفع المواطن حمد بن محمد الفعيم عريضة لمجلس الشورى اقترح فيها أن يقدم بنك التسليف السعودي قروضاً للمقبلين على الزواج على أن تكون قيمة الأقساط الشهرية ميسرة بدرجة أكبر مما هي عليه الآن. وقال:

معالي الرئيس

من منطلق إبداء الرأي والحوار الوطني والرغبة في المشاركة في صنع القرار أقدم لمعاليكم هذا الموضوع، وأرجو أن تعطوه حقه بالدراسة والعرض للمقام السامي، ولا شك أنه لا يخفى على معاليكم الأرقام المذهلة للعنوسة بين الشباب والفتيات ولا يخفى على معاليكم أيضاً خطر ذلك على الأسرة والمجتمع، والدولة – وفقها الله – تساهم بمساعدة مالية للزواج عن طريق بنك التسليف، وهذا شيء جيد ولكن المواطنين يطمعون أن تشمل هذه المساعدة جميع فئات الشباب وخاصة من لم يتزوج، على ألا يؤثر دخله على منحه تلك المساعدة حيث ينظر لها كل شاب على أنها حق من حقوق المواطنين وخاصة فئة الشباب ويكون تسليم القرض بعد مدة وجيزة من التقديم لتحل للمتقدم مشكلة وتمنعه من الوقوع في براثن البنوك أو الديّانة. واقترح منح كل شاب يرغب في الزواج ويكون راتبه من ٥٠٠٠ ريال فأقل تكون قيمة القسط المسدد شهرياً للبنك ٥٠٠ ريال ومن يكون راتبه من ١٠٠٠٠ فأقل يكون قسط البنك ١٠٠٠ ريال ومن دخله ١٥٠٠٠ فأقل يكون قسط البنك ١٥٠٠ ريال وهذا مثال، أرجو أن يكون لكم دور في القضاء على العنوسة بدراسة هذا المقترح الذي يهم المجتمع وأرجو أن تهتموا بذلك وتقبلوا خالص دعائي.

دراسة قيمة القرض العقاري

رفع المواطن عبدالله الشهراني عريضة لمجلس الشورى طالب فيها بدراسة موضوع ارتفاع تكلفة البناء الذي وصلت أسعاره لأرقام كبيرة، وتحدث عن ظاهرة ارتفاع أجور الأيدي العاملة أصحاب المهن الحرفية (الخياطون، السباكون، الكهربائيون)، كما أشار إلى أن القرض العقاري لإقامة مسكن لا يفي بالغرض المنشود مقارنة بالغلاء الفاحش للأسعار ومواد البناء على وجه الخصوص، ويطلب صاحب العريضة من المجلس أن يقوم بدور فاعل ومؤثر في هذا الشأن.

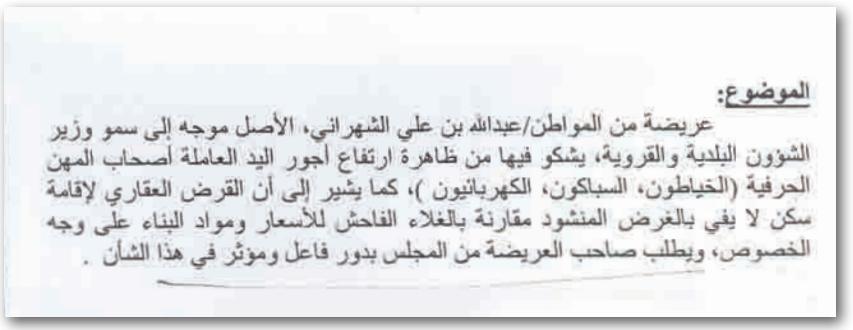

الموضوع:

عريضة من المواطن/عبدالله بن علي الشهراني، الأصل موجه إلى سمو وزير الشؤون البلدية والقروية، يشكو فيها من ظاهرة ارتفاع أجور اليد العاملة أصحاب المهن الحرفية (الخياطون، السباكون، الكهربائيون)، كما يشير إلى أن القرض العقاري لإقامة سكن لا يفي بالغرض المنشود مقارنة بالغلاء الفاحش للأسعار ومواد البناء على وجه الخصوص، ويطلب صاحب العريضة من المجلس بدور فاعل ومؤثر في هذا الشأن .

حضانة وروضة في القطاعين الحكومي والأهلي

رفع المواطن سيف بن عبدالله الدوسري عريضة لمجلس الشورى اقترح فيها إنشاء دور حضانة وروضة في القطاعين الحكومي والأهلي وذلك تخفيفاً على الأمهات العاملات وتشجيعاً لهن على الإنجاز في العمل، وقال: بما أن المرأة نصف المجتمع وعملها الأساسي العناية بالبيت للرفع بكيانه وتربية الأبناء، كما أن للمجتمع نصيباً من سواعدها، خاصة في التعليم والصحة فهناك جانب سلبي يتمثل في ترك البيت خالٍ من الرعاية والتربية، لذا اقترح على المجلس برئاسته وأعضائه أن تكون هناك حضانة وروضة في القطاعين الحكومي والأهلي في جميع المراحل لمدارس البنات والمستشفيات المدنية والعسكرية والمراكز التابعة لها على أن تتولى كل جهة ما يخصها.

ويترتب على ذلك فائدتان عظيمتان للمجتمع السعودي: التخفيف والتقليص من العمالة المنزلية، مما يعود بالنفع على الأسرة من عيش الطفل بجوار أمه، والفائدة الثانية فتح باب التوظيف لبناتنا المتكدسات بالبيوت للعمل في هذه الدور.

أرجو دراسة هذا الموضوع لما فيه من مصلحة للشعب والوطن الغالي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام وجعلنا من الذين يتبعون الكتاب والسنة وجعلنا من الذين أمرهم شورى بينهم .

بما أن المرأة نصف المجتمع وعملها الأساسي العناية بالبيت للرفع بكيانه وتربية الأبناء . للمجتمع نصيب من سواعدها عملاً خاصة في التعليم والصحة هذا جانب سلبي يترك البيت خالي الرعاية والتربية لذا اقترح على المجلس بإدارته وأعضائه أن يكون هناك حضانة وروضة في القطاعين الحكومي والأهلي في جميع المراحل لمدارس البنات والمستشفيات المدنية والعسكرية والمراكز التابعة لها على أن تتولى كل جهة ما يخصها مما يترتب على ذلك فائدتان عظيمتان للمجتمع السعودي.

١ ـ التخفيف والتقليص من العمالة المنزلية ويعود بالنفع على الأسرة من عيش الطفل بجوار أمه.

٢ ـ فتح باب التوظيف لبناتنا المتكدسات بالبيوت .

هذا ما خطر به البال وأكرر الدراسة والزيادة والنقصان بما تجدونه في صالح شعب الوطن الغالي . اللهم وفقنا لكل عمل يعود علينا بخير .

إسكان خيري لذوي الدخل المحدود

رفع عدد من المواطنين عريضة لمجلس الشورى طالبوا فيها المجلس أن يقوم بدراسة موضوع إنشاء إسكان خيري لمحدودي الدخل، وقالوا: نحن المواطنون والمواطنات من أبناء هذا الوطن الغالي والذي نطلب فيه من الله ثم منكم مد يد العون والمساعدة لإيجاد إسكان خيري في مدينة العيون بالمنطقة الشرقية على أن يتم تعميمه على كافة مناطق المملكة فيما بعد، ونحن ما زلنا نسكن في بيوت مستأجرة ونعاني من غلاء الإيجارات والتنقل من شقة إلى أخرى للبحث عن أرخصها ولم نجدها، علماً أن الإيجار المرتفع جلب علينا الضغوطات في ظل ارتفاع الأسعار، وعدم مراعاة تجار العقار لظروفنا وهم من أصابهم الجشع على حساب المستأجرين (ذوي الدخل المحدود)، علماً أن أسعار الأراضي غالية الثمن ونحن غير قادرين مالياً.

لذا معالي رئيس مجلس الشورى أملنا بالله ثم فيكم كبير لدراسة وحل المعضلة التي نعيشها لإيجاد إسكان خيري لنا تحت إشراف وزارة الإسكان ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

ودمتم لنا ذخراً للإسلام والمسلمين. ونرجو من الله ثم من حكومتنا العزيزة الرشيدة أعزها الله سبحانه وتعالى النظر لنا بعين العطف والاعتبار بمساعدتنا وذلك تقديراً لظروفنا المادية الصعبة.

مستخلص من فطر صيني يساهم في محاربة الأورام السرطانية

كشفت دراسة طبية جديدة أجراها مجموعة من العلماء في الصين بالاشتراك مع مجموعة من علماء جامعة مريلاند بالمملكة المتحدة النقاب عن مستخلص جديد من مادة الفطر يساهم في القضاء على الأورام السرطانية.

وقال الباحثون إن هذه المادة الطبيعية المستخلصة من أنواع من الفطر الموجود في الصين، أثبتت فعالية ضد الأورام السرطانية وخصوصاً منها ما يعرف بـ يوسدم جانودرما، مضيفين أن هذا الفطر يتواجد بكثرة في منطقة «أن هوي» بالصين وتمت مقارنته بمواد تجارية معالجة للسرطان.

وأشارت الدراسة إلى أن هذا النوع من الفطر يصنف ضمن النباتات الطبية التي يمكن استعمالها في الأكل الآدمي المعروف بـ«لينجزي» في الصين أو مانتيك باليابان حيث كان يستخدم تقليدياً لتحسين الصحة وإطالة العمر في الصين وبلدان شرق آسيا الأخرى لأكثر من ٢٠٠٠ سنة.

وقد أظهرت الدراسة أن الفطر الصيني لديه نشاط مضاد للسرطان إضافة إلى أنه يقوي جهاز المناعة، موضحة أن المشكلة الكبرى في علاج الأورام السرطانية الحالية هي التأثير السلبي التي تحدثه على جهاز المناعة والتي تستمر في التأثير على حياة الذين بقوا على قيد الحياة لعدة سنوات بعد شفائهم من السرطان.

وأكد الباحثون أن توفر مثل هذا النوع من الفطر سيكون مكافأة للأطباء المعالجين ورحمة للمرضى.

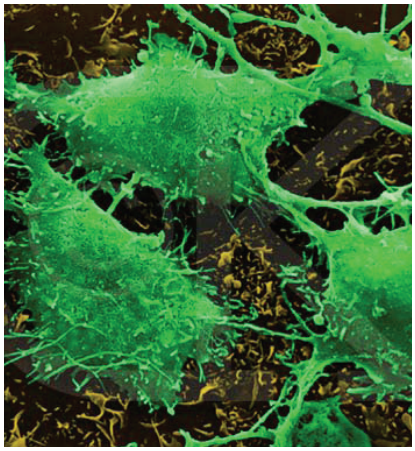

الحبوب المنوّمة تسبب الموت والإصابة بالسرطان

وجدت دراسة جديدة أن تناول الأدوية المنوّمة قد يساعد على الحصول على قسط واف من النوم الليلي، لكن استخدامها بشكل روتيني قد يعرّض أكثر للموت أو الإصابة ببعض أنواع السرطان.

وذكر موقع «هلث داي نيوز» الأمريكي، أن الباحثين في مركز «سكريبس كلينيك فيتبري» المتخصص باضطرابات النوم في كاليفورنيا، وجدوا أن الأشخاص الذين يتناولون الأدوية المنومة هم أكثر عرضة أربع مرات للوفاة، كما أن استخدام هذه الحبوب يرتبط بزيادة خطر الإصابة ببعض أنواع السرطان.

وقال الباحث المسؤول عن الدراسة دانيال كريبك إن «الحبوب المنوّمة الرائجة ترتبط بزيادة هائلة في الوفيات وزيادة مروعة في إصابات السرطان».

وتابع كريبك وفريقه أكثر من ١٠٥٠٠ شخص في عمر معدله ٥٤ عاماً، وُصفت لهم الحبوب المنومة سنتين ونصف بسبب معاناتهم من مشاكل صحية، وقارن العلماء خطر الموت والإصابة بالسرطان لديهم ولدى من لا يتناولون هذه الحبوب.

وظهر أن من وُصف لهم تناول ١٨ جرعة في السنة، كانوا أكثر عرضة للموت بمعدل ٣,٥ مرة، مقارنة بمن لم توصف لهم هذه الحبوب.

أما الذين وصف لهم بين ١٨ إلى ١٣٢ جرعة كانوا أكثر عرضة أربع مرات للموت، ومن تخطت الجرعات لديهم هذا المعدل زاد الخطر لديهم خمس مرات، وتبيّن أن الخطر كان أعلى بين من تراوح عمرهم بين ١٨ و٥٥ عاماً.

كما ظهر أن الأشخاص الذين يتناولون أعلى الجرعات من الحبوب المنومة هم أيضاً أكثر عرضة للإصابة بأنواع عدة من السرطان، بينها سرطان المريء والغدد اللمفاوية والرئة والقولون والبروستات.

فقدان السمع يضاعف من مخاطر السقوط

حذرت دراسة أمريكية حديثة من زيادة تعرض الأشخاص الذين يعانون من فقدان السمع لمخاطر السقوط بشكل متكرر.

وفي هذه الدراسة، قام الباحثون بجامعة جون هوبكنز بتحليل بيانات الأشخاص المشاركين في المسح القومي للصحة والتغذية الذي أجري في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، وخضع المشاركون لاختبارات السمع كما أجابوا على أسئلة حول ما إذا كانوا تعرضوا لحوادث سقوط في العام السابق.

ووجدت الدراسة أن الأشخاص الذين يعانون فقداً للسمع يصل إلى ٢٥ ديسيبل (وحدة قياس السمع) والذي يعد ضعيفاً يكونون أكثر عرضة لحوادث السقوط ثلاث مرات أكثر من الأشخاص الذين لا يعانون مشاكل مع السمع.

وتم حصر هذه النتائج بعد أن احتسب الباحثون عوامل أخرى مؤثرة مثل العمر والنوع وأمراض القلب وفقدان التوازن، وتبين أن الأشخاص الذي يعانون عطباً في حاسة السمع لا يتمتعون بإدراك جيد لمجمل البيئة التي يعيشون بها مما يضاعف من مخاطر السقوط، كما صرح كاتب الدراسة والأستاذ المساعد بكلية طب جامعة جون هوبكنز الدكتور فرانك لين.

وأضاف: "ربما يرجع سبب المشكلة أنه مع فقد السمع يصبح المخ مضغوطاً بالمطالبات في مقابل مصادره المعرفية المحدودة، فإذا ما كان فقدان السمع يشكل عبئاً معرفياً فربما تكون هناك مصادر معرفية أقل لمساعدة الشخص على الحفاظ على توازنه وقدرته على السير بشكل سليم".

تناول السمك ينشط الدماغ ويحمي الذاكرة

كشفت دراسة حديثة أن تناول السمك بصورة مستمرة، يحمي من عوارض فقدان الذاكرة بصورة جزئية أو كلية وما يعرف بمرض الزهايمر، بالإضافة إلى تنشيط الدماغ والتفكير.

وأكد الباحثون في الدراسة التي نشرتها مجلة التايم الأمريكية، على أن الأسماك تحتوي على خلطة ممتازة من الفيتامينات والبروتينات بالإضافة إلى الأحماض الزيتية مثل أوميغا ٣ أس، وخصوصاً في سمك السلمون.

وأشير في الدراسة التي شملت ١٥٧٥ شخصاً، إلى أن الأفراد الذين يرتفع مستوى حامض الأوميغا ٣ أس في دمائهم، تنعكس قدراتهم بصورة جلية على اختبارات الذاكرة، بمعدلات أعلى من أولئك الذين تنخفض لديهم مستويات الحامض.

وأوضح الباحثون أن صور الرنين المغناطيسي «MRI» لدماغ الأفراد المتمتعين بمعدلات عالية من حامض الأوميغا في دمائهم، أشارت إلى ارتفاع في كثافة الدماغ، الأمر الذي ينعكس على النشاط الدماغي لديهم، بالإضافة إلى قوة الدم، وأداء الوظائف التي تحتاج إلى تركيز عال.

قامت المملكة العربية السعودية على يد الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه- على مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وتطبيقاتها، واستنارت بها منهجاً وسلوكاً. وكان من الأولويات التي عني بها الملك المؤسس إنشاء مجلس الشورى للاستنارة برأي أعضائه في الشؤون الداخلية للبلاد مما يحقق شمولية القرار وتوسيع دائرته في صورة تطبيقية لهدي الشريعة الإسلامية. في هذا الباب نستجلي ذاكرة مجلس الشورى باستعراض قراراته الأولى التي تمثل البداية لبناء مجتمع مدني إسلامي.

إقرار شروط الإعسار في القضايا المالية

اطلع مجلس الشورى على اقتراح وزارة الداخلية رقم ٦١ في ١٣٥٢/١/١٣هـ في موضوع الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية بصدد الديون، وطلبها أن تشعر المحاكم بأنه في حال ما إذا ثبت لديها أي مبلغ على أي شخص كان، ألا تحكم عليه بالتسليم إلا بعد تحقق إيساره أو إعساره. فإذا ثبت إيساره حكم عليه بالدفع حالاً إن قنع، وإلا فيجري مقتضى التعليمات في شأن فيما من لم يقنع بالحكم.

وبعد البحث والمناقشة في ذلك ومداولة الرأي في الطريقة المؤدية إلى الغاية التي يرمى إليها من وراء ذلك، قرر المجلس بالإجماع الموافقة على ما يلي:

١- كل حكم صدر على أي شخص كان بمبلغ لشخص آخر وقنع المحكوم عليه بالحكم وادعى الإعسار يجب على المحكم أن تسمع منه ذلك وتدرج في صك الحكم ثبوت إيسار أو إعسار المحكوم عليه.

٢- أما من لم يقنع من المحكوم عليهم بالحكم فيجري إثبات إيساره أو إعساره كما كان في السابق.

وعلى ذلك جرى التوقيع.

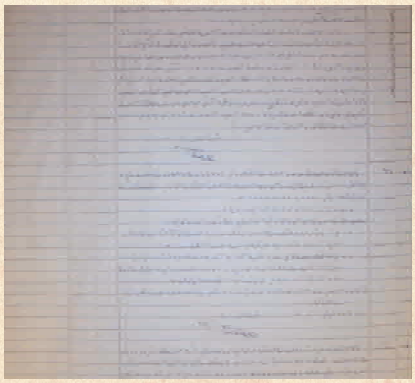

منع البناء بالقرب من المطارات والثكنات العسكرية

اطلع مجلس الشورى على المعاملة الواردة من مقام رئاسة الوكلاء رقم ٣٢٩ في ١٣٥٢/١/١٨هـ والمختصة بالأماكن المنشأة بالقرب من مقر الطيارات بجدة والمشتملة على قرار الهيئة الكاشفة المؤلفة من رئيس بلدية جدة ومدير فرع وزارة المالية ومندوب الجهة العسكرية وقائد منها، المتضمن أنه من حدود جدار مقر الطيارات إلى الجهة الشمالية تم إنشاء بناء جديد بني بالحجر والطين لأحد المواطنين، بينه وبين جدار مقر الطيارات ٢٠٤ أمتار ووجد بعدها دار وحوش مستطيل بني بالحجر والطين أيضاً لمواطن آخر بينه وبين مقر الطيارات ٢٣٤ متراً، وفي الجهة الشرقية القبلية إلى حد الصهاريج ٢٢٠ متراً...إلخ.

وبعد البحث والمناقشة فيما ذكر بعاليه قرر المجلس بإجماع آرائه ما يأتي:

١- بالنظر إلى أن الأماكن المذكورة تختلف مساحة أبعادها باختلاف الجهات والمواقع، فالمجلس لا يرى مانعاً من بقائها في الوقت الحاضر على ما هي عليها، مع عدم السماح ببناء جديد ضمن النطاق المبين في قرار الهيئة الكاشفة.

٢- ويراعي المجلس تحديد المسافات التي يجب أن تكون واقعة بين الأبنية والثكنات والمحالات العسكرية وساحات الطيران في نظام الأبنية والإنشاءات الذي هو رهن الدرس والتدقيق بالمجلس وسيجري رفعه قريباً إلى المقام العالي.

الموافقة على قرار المجلس المالي بخصوص رسوم الإبحار

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة الوكلاء برقم ٦٠٢ في ١٣٥٢/١/٢٥هـ في موضوع الطوابع اللازمة لرخص طلوع البحر المرفوعة أساساً من فرع وزارة المالية بجدة بطلب وضع الطوابع على الرخص المذكورة التي تعطى لسنة واحدة أو نصف سنة، أما الرخصة التي هي لمرة واحدة فهذه يطلب إعفاؤها بالنظر لضآلة قيمتها جدا.

وقرار المجلس المالي في الموضوع رقم ٤٥٢ في ١٣٥١/١٢/٢٥هـ المتضمن موافقته على رأي فرع الوزارة بجدة على أن يكون إلصاق الطوابع على الرخص التي تعطى لسنة واحدة أو نصف سنة بموجب نظام الطوابع. وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم ومداولة الرأي فيه ارتأى المجلس بإجماع آرائه الموافقة على قرار المجلس المالي المثبت مضمونه بعاليه والمؤيد لرأي فرع الوزارة في جدة بهذا الصدد.

وبناء على ما ذكر جرى التوقيع.

مطالبات مأمور بيت المال بوضع لائحة فك الرهن

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة المحالة إليه من لدن مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم٦٢١ في ١٣٥٢/١/١٨هـ التي أساسها استدعاء ورثة المرحوم الشيخ محمد بن علي رهبيني المتضمن أنه حصلت بينهم خلافات على متروكات مورثهم المذكور فطلب أحدهم من رئيس المحكم الشرعية الحجز على عموم التركة فأجابه إلى ذلك.

وحيث إنه قد تداخل بينهم أهل الخير بالصلح واتفقوا ولم يكن بينهم قاصر ولا غائب فهم يسترحمون صدور الأمر على مأمور بيت المال برفع الحجز عن التركة المذكورة، وتسليمها إليهم بدون جرد ولا تحرير.

وبعد البحث والمناقشة فيما ذكر ظهر تقرير لدى المجلس أن الموضوع قد انتهى بالصلح بين الورثة وفي بقاء الحجز بعد زوال البواعث التي أدت إليها من الضرر فلا يمكن تلافيها إلا برفع الحجز الواقع بصورة إدارية وسيراعى حين وضع التعليمات التي هي موضع اهتمام المجلس والتي سبق أن كلف المجلس مأمور بيت المال بتقديم لائحة فيها بما تقتضيه المصلحة ويزيل أمثال هذه الإشكالات في المستقبل من الناحية الرسومية والحقوقية معاً.

وعلى ذلك جرى التوقيع.

ضم مشيخة الهند وكابل إلى مشيخة المطوفين بشكل مؤقت

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء بعدد ٤٠٥ في ١٣٥٢/١/٢٢هـ المشتملة على موضوع مشيخة الهند وكابل: لدرس الموضوع الذي تضمنته وإبداء رأي المجلس في ما جاء به، وأن يكون الأساس في هذه القضية على ما يظهر للمجلس في التحقيق عن أصل ارتباط المشيخة العامة في الأوقاف والظروف التي وجدت فيها مشيخة للمطوفين ومشيخة للهنود فقط، وأنه من المناسب الإفادة بعد ذلك عما كان عليه التعامل القديم في هذا الارتباط وما يقرره المجلس في ارتباط المشيخة بأي المشيختين (بمشيخة المطوفين أو مشيخة الهنود) وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر في عموم الأوراق المرفوقة ظهر ما يأتي:

١- إن هذه المشيخة في الغالب وحتى الآن مرتبطة بمشيخة عموم المطوفين.

٢- وحدث أنها في مرة واحدة ربطت بمشيخة الهنود في الأوقاف حتى انفصلت مشيخة الهنود عن مشيخة المطوفين ولم يكن ذلك بأمر ملكي وذلك في عهد الحكومة السابقة.

٣- وفي بعض الأوقات ارتبطت بمشيخة جدة، ولم يتبع هذا إلا في عهد الحكومة السابقة لمرة واحدة.

وبناء على أن مطوفي هذه المشيخة في أغلب الأوقات هم تابعون لشيخ المطوفين وهم الآن في الوقت الحاضر كذلك، ولهم عضوان منتخبان في هيئة شيخ المطوفين كما أنهم مستقلون بالحجاج لا يخالطهم أحد في عموم المطوفين ولا يخالطون أحداً، نظراً لأن مشيخة الهنود انفصلت عن مشيخة المطوفين وأصبحت مستقلة وتؤدي دوراً عظيماً لخدمة وفود بيت الله الحرام، وأيضاً مشيخة الجاوي منفصلة على حدة، وهي تشمل القسم الآخر ولم يبق إلا القليل من الأجناس لمشيخة المطوفين.

فالذي يراه المجلس مناسباً أو موافقاً للمصلحة أن يكون ارتباط عموم مطوفي هذه الفئة بمشيخة المطوفين.

وعلى هذا حصل التوقيع.

من رجال الشورى

فيصل المبارك (١٣٢٤هـ - ١٣٩٩هـ)

ولد فيصل بن محمد آل مبارك، ولد بحريملاء في ١٣٢٤/١٢/١٠هـ، وقرأ القرآن وحفظه وجوده وقرأ على أبيه العلامة محمد بن فيصل مبادئ العلوم، ثم انتقل إلى الرياض فقرأ على علمائها ولازمهم، ومنهم: الشيخ سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ حمد بن فارس، ونبغ في فنون عدة.

قام فيصل المبارك بجولة مع عمه الأمير عبدالله بن ناصر آل مبارك لجباية الزكاة من الأحساء وما حولها عام ١٣٣٧هـ، وعينه الملك عبدالعزيز إماماً ومرشداً في بلدة قرية الجنوبية في المنطقة الشرقية وهي بلدة "الفغم"، وعمل مساعداً لوالده في الشارقة عندما كان قاضياً هناك، وكان يتردد على الحجاز حيث قرأ على علماء المسجد الحرام، ودرس وأرشد فيه.

كانت أول وظيفة رسمية التحق بها فيصل المبارك أن عمل عضواً بهيئة الأمر بالمعروف بمكة المكرمة في ١٣٤٨/٢/٦هـ- ١٣٤٩/١٢/٣٠هـ، ثم عضو هيئة التحقيق والتفتيش برئاسة الشريف شرف بن عبدالمحسن عام ١٣٤٩هـ، وعضواً شرعياً بالمجلس التجاري بجدة اعتباراً من ١٣٥٠/١/١هـ حتى ١٣٧٢/٢/٣٠هـ، إضافة إلى رئاسة هيئة الأمر بالمعروف بجدة، وتدريسه بمدرسة الفلاح بجدة، وإرشاده في جامع عكاشة، وعضواً بمجلس الشورى اعتباراً من ١٣٧٢/٣/١هـ - ١٣٧٤هـ، ومن عام ١٣٧٩هـ - ١٣٨٨هـ، كان يرحمه الله واسع الإطلاع في فنون عدة، أديباً بارعاً، شاعراً منطقياً، تخرج على يديه الكثير من الطلاب بينهم ثمانية وزراء للحج والأوقاف والتجارة وقضاة وأساتذة. وتوفي يرحمه الله بمدينة جدة في ١٣٩٩/١/٢٧هـ.

اهتمام الإعلام البريطاني بمجلس الشورى

• د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

يحظى مجلس الشورى السعودي بتغطية قليلة ولكنها مهمة في الإعلام الغربي. وقد أدليت برأيي أكثر من مرة عن طبيعة عمل مجلس الشورى لبعض الصحفيين المهتمين بالشأن العربي أو الخليجي. وفي بريطانيا يوجد مجموعة إعلامية مختصة بالشأن العربي والخليجي على وجه الخصوص اسمها: مؤسسة المعلومات عابرة الحدود Cross boarder information ومقرها في لندن. وهي تزود الصحف البريطانية بتقارير علمية يكتبها مختصون في الشأن السياسي أو الاقتصادي. وكانت نشرة الخليج تنشر لكتاب من تلك المجموعة. وأذكر أن الآنسة إلينور جيلسبي Eleanor Gillespie قد زارت الرياض برفقة زميل آخر لا اذكر إلاّ اسمه الأول: مارك. وبعد رجوعهم إلى لندن كتبا عدة تقارير منصفة وموضوعية.

نعود لنشرة دول الخليج التي تصدر في لندن. فقد هاتفتني الآنسة فيونا أوبراين Fiona O`Brien المحررة الرئيسة لنشرة دول الخليج gulf states newsletters تسألني عن بعض القضايا الشورية والسياسية. ولفت انتباهي اهتمام المختصين الإنجليز بمجلس الشورى السعودي وميكنة العمل النيابي وبعض المسائل ذات العلاقة.

وتابعت النشرة على مدى عام وخلصت إلى أن تجربة المملكة الشورية كما ظهرت في النشرة أو في بعض الصحف البريطانية اتسمت بقدر كبير من التحليل المنطقي. طبعاً الكتاب البريطانيون لا يحتاجون إلى دروس برلمانية من خارج الحدود، لأنهم ينظرون إلى تجربتهم النيابية والديمقراطية على أنهما أم الديمقراطية والمجالس النيابية الغربية. وهذا لا يهمني الآن. ما رغبت التنويه عنه أن الكتاب البريطانيين طفقوا في الآونة الأخيرة يبحثون في بنية المجلس الشوري السعودي، وخلص بعضهم إلى أهمية الغوص أكثر لمعرفة فلسفة الشورى السعودية ومدى اتساقها مع القضايا المعاصرة.

وكنت كتبت لمؤسسة المعلومات عابرة الحدود عن مجلس الشورى وصناعة القرار السياسي، وبعد نشره وجدت أن المحررة اختصرت حديثي وجعلته إفادات ضمن تقرير واسع، بحجة أن سياسة النشر عندهم هي: الرصد والرأي بأقصر الطرق. وزبدة القول أن لدينا في المملكة حراكاً شورياً وسياسياً متوازناً ووسطياً أثار ويثير الدوائر السياسية والفكرية في بريطانيا.

• عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة الشؤون الخارجية

تحتاري

فحصك الآن ...
يعني الأمان

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007 — 1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

Ash-shura الشورى

للتبرعات والزكوات والصدقات عبر حسابات بنوك الجمعية المذكورة أدناه:

اسم البنك	رقم حساب التبرعات
مصرف الراجحي	SA17 8000 0203 6080 1003 3442
بنك الرياض	SA71 2000 0002 0102 0173 9901
بنك الاهلي التجاري	SA14 1000 0023 0116 8000 0106
مجموعة ساب المالية	SA08 4500 0000 0012 0735 6001
البنك السعودي الهولندي	SA14 5000 0000 0330 5642 0420
البنك العربي الوطني	SA45 3040 0108 0026 5000 0011
البنك السعودي الفرنسي	SA56 5500 0000 0502 5040 0114
مجموعة سامبا المالية	SA31 4000 0000 0000 0119 0229
بنك البلاد	SA16 1500 0999 3000 0194 0002
مصرف الإنماء	SA31 0500 0068 2001 8380 0000

كما يمكنكم المساهمة من خلال إرسال رسالة من جوالك إلى الرقم:

5050

جمعية الأطفال المعوقين

www.dca.org.sa

800 124 1118